



الأمم المتحدة

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام 2022*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2022

الملحق رقم 15



* هذا التقرير مستنسخ بالصيغة التي ورد بها؛ وقد أقره المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام 2022



الأمم المتحدة • نيويورك، 2022

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة

الفصل

الجزء الأول - الدورة العادية الأولى لعام 2022

أولاً - المسائل التنظيمية 7

الجزء المشترك

ثانياً - توصيات مجلس مراجعي الحسابات 8

ثالثاً - متابعة لاجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز 11

رابعاً - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي 13

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان المدير والحوار التفاعلي 16

خامساً - تقرير التنمية البشرية 20

سادساً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة 21

سابعاً - التقييم 22

ثامناً - متطوعو الأمم المتحدة 23

تاسعاً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية 25

عاشرًا - مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب 27

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرية التنفيذية 28

حادي عشر - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة 32

ثاني عشر - التقييم 33

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثالث عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 34

بيان المديرية التنفيذية 34

رابع عشر - مسائل أخرى 37

الجزء الثاني - الدورة السنوية لعام 2022

39	أولا - مسائل تنظيمية
	<i>الجزء المشترك</i>
39	ثانيا - معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
41	ثالثا - المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات
44	رابعا - الأخلاقيات
45	خامسا - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي
	<i>الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي</i>
47	سادسا - حوار تفاعلي مع المدير والتقرير السنوي
51	سابعا - المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
52	ثامنا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
53	تاسعا - التقييم
55	عاشرًا - متطوعو الأمم المتحدة
56	حادي عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	<i>الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان</i>
57	ثاني عشر - بيان المديرية التنفيذية والتقرير السنوي
61	ثالث عشر - التقييم
62	رابع عشر - البرامج القطرية للسكان والمسائل ذات الصلة
	<i>الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع</i>
62	خامس عشر - بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي
	الجزء الثالث - الدورة العادية الثانية لعام 2022
66	أولا - مسائل تنظيمية
	<i>الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي</i>
67	حوار تفاعلي مع المدير
70	ثانيا - حوار منظم حول التمويل
72	ثالثا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

77	رابعاً - حوار منظم حول التمويل
78	خامساً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
	الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
79	سادساً - مسائل المالية والميزانية والإدارة
79	بيان القائم بأعمال المدير التنفيذي
	الجزء المشترك
83	سابعاً - تحديث بشأن مسائل الرقابة
86	ثامناً - الزيارات الميدانية
	المرفقات
88	الأول - القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام 2022
124	الثاني - عضوية المجلس التنفيذي في عام 2022
	الثالث - تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (3 حزيران/يونيه 2022)
125	

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى لعام 2022

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك

في الفترة من 31 كانون الثاني/يناير إلى 4 شباط/فبراير 2022

أولا - المسائل التنظيمية

1 - عُقدت الدورة العادية الأولى 2022 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن طريق الإنترنت للمرة السابعة، كإجراء استثنائي، بسبب استمرار تفشي جائحة كوفيد-19، في الفترة من 31 كانون الثاني/يناير إلى 4 شباط/فبراير 2022. ورحبت الرئيسة المنتخبة حديثاً بالوفود وشكرت الرئيس السابق ونواب الرئيس على قيادتهم والتزامهم بأعمال المجلس خلال عام 2021. كما هنأت أعضاء المكتب الجدد على انتخابهم.

2 - ووفقاً للقاعدة 7 من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التاليين لعام 2022:

الرئيس:	معالي السيدة/ يوكا براندت	(هولندا)
نائب الرئيس:	معالي/ السيد/ مارتن كيماي	(كينيا)
نائب الرئيس:	معالي السيدة/ علياء آل ثاني	(قطر)
نائب الرئيس:	معالي السيد/ خوسي مانويل رودريغيز كوادروس	(بورو)
نائب الرئيس:	معالي السيد/ سيرجي كيليتسيا	(أوكرانيا)

3 - ووافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام 2022 (DP/2022/L.1) ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2021 (DP/2022/1). واعتمد المجلس خطة العمل السنوية لعام 2022 (DP/2022/CRP.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة الخاصة بالدورة السنوية لعام 2022.

4 - وسُجلت القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام 2021 في الوثيقة DP/2022/2، المتاحة على موقع المجلس التنفيذي على الإنترنت.

5 - ووافق المجلس التنفيذي في قراره رقم 6/2022 على الجدول الزمني التالي المتعلق بالدورات المستقبلية للمجلس التنفيذي في عام 2022:

الدورة السنوية لعام 2022 6 إلى 10 حزيران/يونيه 2022 (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام 2022 29 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2022

بيان رئيسة المجلس

6 - أكدت رئيسة المجلس على أهمية اعتماد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2021 والخطط الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025. وفي عام 2022، سيقوم المكتب بإشراك المنظمات لتقديم أداء أفضل وبشكل مباشر مع الموظفين على المستوى القطري والإقليمي من خلال الزيارات الميدانية الشخصية أو الافتراضية، على سبيل المثال. وأكدت رئيسة المجلس أن جائحة كوفيد-19 أحكمت قبضتها على العالم، فأثنت على موظفي الأمم المتحدة لقيامهم بأعمالهم وقدرتهم على الصمود. ومع إصدار الخطط الاستراتيجية الجديدة في عام 2022، سيقوم المجلس

بمراقبة تنفيذها المنسق لتحقيق النتائج الجماعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بناءً على الدرس المستفاد من الجائحة والتمثل في كون التعاون القطري أساساً للنتائج التحويلية. ويسعى المجلس إلى تكثيف التعاون مع مكاتب مجالس الصناديق والبرامج الأخرى بخصوص التنسيق عبر الحدود والقضايا ذات الاهتمام المشترك. وأعربت رئيسة المجلس عن تطلعها إلى العمل مع الزملاء لضمان ممارسة المجلس لمسؤولياته الإشرافية بفعالية وكفاءة.

7 - وعقب الملاحظات الافتتاحية لرئيسة المجلس، طلب أحد الوفود أن تُعقد الجلسات المقبلة للمجلس، بدءاً من الدورة السنوية لعام 2022، "بالحضور الشخصي".

الجزء المشترك

ثانياً - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

8 - عرضت مديرة مكتب الخدمات الإدارية، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، 2020 (DP/2022/3). وعرض نائب المدير التنفيذي (للشؤون الإدارية) في صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2019 (DP/FPA/2022/2). وعرضت المدير المالية ومديرة الشؤون الإدارية، في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2020 (DP/OPS/2022/1). كما عُرض التقرير المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2020 لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2022/4).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

9 - رحبت الوفود بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أولوياته السبع ذات الصلة بمراجعة الحسابات وسلمت بأن عام 2020 هو العام السادس عشر على التوالي الذي يحصل فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على رأي غير مشفوع بتحفظ في مجال مراجعة الحسابات. وأشارت الوفود إلى الجهود المبذولة لتنفيذ التوصيات السابقة وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على متابعة تنفيذ التوصيات المعلقة. كما أثنت الوفود على تعزيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لممارسات الشراء الرقمية عن طريق طرح منصة تخطيط الشراء الخاصة به، مما يدل على التزامه بالشفافية والنزاهة. وبالرغم من أن التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة المخاطر والتقدم الذي أحرزه فيه كانا مشجعين، رأت الوفود أن هناك مجاًلاً للتحسين، مثل مطالبة المكاتب الإقليمية بتضمين إدارة المخاطر في أنظمة تتبع الأداء. ورحبت الوفود بالجهود المبذولة في تحسين تنفيذ النهج الموحد للتحويلات النقدية في المكاتب القطرية، وشعرت بالرضا من استخدام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنهج استراتيجي قائم على المخاطر استجابةً لتقرير مجلس مراجعي الحسابات. وبالإشارة إلى نقاط الضعف في عدم الامتثال لمتطلبات الرقابة الداخلية والشراء والإدارة المركزية للموارد، شجعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اختيار نهج شامل لمعالجة نقاط الضعف وتضمين المعلومات في تقاريره المتعلقة بالإجراءات.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

10 - رحبت الوفود بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في أولوياته السبع ذات الصلة بمراجعة الحسابات للفترة 2018-2019 كما رحبت بحصوله على رأي غير مشفوع بتحفظ في مجال مراجعة الحسابات لعام 2020. وشجعت الإدارة على متابعة البناء على هذا الإنجاز وإعطاء الأولوية للشفافية والمساءلة. واعترفت الوفود بأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية قد استجاب فعلاً لإحدى التوصيات، ونفذ جميع التوصيات المتعلقة ذات الصلة بمراجعة الحسابات والبالغ عددها 23 توصية من عام 2019 والأعوام السابقة، ولم يكن لديه أي مشاكل متكررة متعلقة بمراجعة الحسابات، فعبرت عن تقديرها لتقاني القيادة والموظفين، وشجعت الإدارة على متابعة معالجة كل التوصيات الحالية المتعلقة في الوقت المناسب. كما اعترفت الوفود بأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لم يستند من لوحات متابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو تقاريره لمراقبة الامتثال بالضوابط الداخلية، فشجعت الصندوق على الاستفادة من أنظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآليات التقارير الخاصة به.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

11 - رحبت الوفود بتركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان المتواصل على تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وشجعت على تنفيذها بسرعة. وأشادت الوفود بالإدارة المالية القوية للصندوق بالرغم من التحديات الحالية وانخفاض الإيرادات منذ 2019-2020. وبالرغم من ثناء الوفود على التحديات التي واجهها صندوق الأمم المتحدة للسكان في تعزيز مراقبة أنشطته التأكيدية، إلا أنها عبرت عن قلقها حيال إمكانية تأثير ضعف المراقبة سلباً على تنفيذ البرنامج. واعترفت الوفود بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل - استجابة لتوصية عام 2017 - على إعداد سياسة للإدارة المركزية للمخاطر تتضمن مراجعة لإطار عمل إدارة المخاطر، فحثت صندوق الأمم المتحدة للسكان على استكمال صياغة السياسة وتنفيذ حزمة إدارة المخاطر إلى جانب جدول زمني للتنفيذ. وفيما يتعلق بالاتفاقات الطويلة الأجل، سعت الوفود للحصول على تأكيدات بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان يسير على الطريق الصحيح في تنفيذ تقييم الموردين لعام 2021 وأنه سيزود الموردين بالتقارير بحلول 31 آذار/مارس 2022. كما سألت الوفود عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان قد نشر الأداة الخاصة به لمراقبة أداء الاتفاقات الطويلة الأجل بالنسبة للسلع غير الأساسية أم لم ينشرها. ولاحظت الوفود النتائج المتكررة التي تشير إلى أن بعض الشركاء المنفذين العاملين مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ذوو قدرات تنظيمية محدودة، فطلبت الحصول على توضيح بخصوص الكيفية التي يضمن بها الصندوق التواصل مع الشركاء المنفذين، ويساهم بها في تعزيز القدرات، ويساعدهم على تنفيذ أعمالهم. وأشارت الوفود إلى أغلبية توصيات مراجعة الحسابات ذات الصلة بمراقبة الشراء والمخزون والإجراءات المقترحة للتحسين المرتبطة إلى حد كبير بالنظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد، فسألت عن حالة إجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان وموعد جاهزية نظام التخطيط المركزي للموارد.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

12 - رحبت الوفود بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أولوياته ذات الصلة بمراجعة الحسابات وشجعت على التنفيذ التام لكل التوصيات. وأثنت الوفود على التقييم الإيجابي الذي تلقاه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف ولاحظت أن إجمالي احتياطات المكتب قد زاد لأكثر من الضعف في غضون خمس سنوات. وأثنت الوفود على التزام مكتب

الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتخفيض الرسوم الإدارية، ومعالجة توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وسألت عن موعد سريان التخفيض. وفي ضوء تقييم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الذي يشير إلى أن النهج الشديد التحفظ الذي يتبعه مكتب الأمم المتحدة في وضع الميزانية قد أدى إلى وجود أرصدة مرتفعة غير منفقة وتراكم مضاعف في الاحتياطات، سألت الوفود عما إذا كان تخفيض الرسوم الإدارية قد أدى إلى تخفيض متناسب في الأرصدة غير المنفقة وزيادة الاحتياطات أم لا. كما أشارت الوفود إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية شددت على أن توفير الخصومات يجب أن يمتد ليشمل كل كيانات الأمم المتحدة. وعبرت الوفود عن قلقها حيال نقص التنوع الاستثماري في مشاريع S3i وارتباط مبادرة S3i بمجموعة قابضة خاصة وحيدة. وسألت الوفود عما إذا كان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على علم أم لا بوجود أي تقصير، بالإضافة إلى ما هو مذكور، منذ إصدار التقرير. وبالإشارة إلى تقرير مجلس مراجعي الحسابات الذي يفصل حالات المراقبة غير الكافية لاستثمارات مبادرة S3i، سألت الوفود عن كيفية تعزيز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للرقابة. وشجعت الوفود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تطبيق معايير الإدارة المالية العالية الخاصة به على مشاريع مبادرة S3i. كما عبرت الوفود عن قلقها حيال نقاط الضعف المذكورة في تعرض مشاريع مبادرة S3i للخطر وخسارة الائتمان المتوقعة البالغة 22,19 مليون دولار، وشجعت مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تحسين طريقة قياس المخاطر والتعرض والتحكم فيهما.

13 - وردًا على ذلك، قالت مديرة مكتب الخدمات الإدارية إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طرح في أواخر 2021 دليلاً محسناً بخصوص إجراء تقييمات المخاطر لتعزيز وضعه من المخاطر العامة. كما لعبت مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمية دوراً حاسماً في إدارة المخاطر ويعمل البرنامج على تعزيز إطار المساءلة المركزي بشكل عام، بالإضافة إلى إدخال تحسينات على إطار إدارة المخاطر، وسيقدم تقريراً عن ذلك في عام 2022.

14 - وأكد نائب المدير التنفيذي (للشؤون الإدارية)، في صندوق الأمم المتحدة للسكان، على أن أنشطة الصندوق الرقابية والتأكيدية كانت واسعة النطاق؛ وذكر أنه بالرغم من إخفاق الصندوق في تحقيق هدف التغطية المرتفع البالغ 84 في المائة، تم تنفيذ الأنشطة التأكيدية المتبقية في الأشهر التالية دون التوصل إلى نتائج جوهرية. حيث كثف صندوق الأمم المتحدة للسكان أنشطته التأكيدية وأحرز تقدماً فيها، ومن ذلك مراجعات الحسابات المبكرة للشركاء المحددين خلال الربع الأخير من عام 2021 وإجراء عمليات التفتيش المفاجئة المحددة قبل الجدول الزمني المقرر لها. كما أن صندوق الأمم المتحدة للسكان على الطريق الصحيح في إجراء تنفيذ الموردين ويقوم بإجرائه في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بقدرة الشركاء المنفذين، ذكر نائب المدير التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أجرى تقييمات دقيقة متعمقة عند بدء العمليات لتحديد نقاط الضعف في الضوابط وتحديد تصنيفات المخاطر.

15 - وقالت المدير المالية ومديرة الشؤون الإدارية، في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إن مبادرة S3i عبارة عن مبادرة جريئة موجهة نحو المخاطرة اعتمدها المجلس لدعم خطة عام 2030. وقد استخدمت مبادرة S3i نهج المنصة لزيادة تأثير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مختلف الأقطار وعلى نطاق جغرافي واسع. واختار مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إقامة شراكة مع كيان واحد لضمان التنفيذ السريع للمشروع. وفي هذا السياق، وقع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اتفاقات مختلفة مع شريك وحيد مرتبط بمشاريع ومناطق جغرافية مختلفة يسعى المكتب للعمل فيها. وأكدت المدير

المالية على حصول مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مدفوعات في عام 2021 مقابل حصة الفائدة من المبالغ الخاضعة للتخصيص. ولم تُستهلك المبالغ المُشار إليها حتى الآن وعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بنشاط للحصول على تعويض كامل. وفيما يتعلق بالقروض الأخرى لدى نفس الشريك، تم الحصول على كل المدفوعات المستحقة في عام 2021. وتعهد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمراقبة. وفي 2021، وظف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بهلسنكي، الذي أنشئ لكي يتولى قيادة مبادرة S3i، ما يزيد عن 10 خبراء في مجالات مختلفة وعيّن رئيساً تنفيذياً جديداً، مؤقّتا، لتنفيذ مبادرة S3i ومراقبة الشركاء. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد مكاتب شركات مختلفة مبادرة S3i في إدارة علاقة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالشريك الوحيد. وفي منتصف عام 2021، أسس مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مجموعة استشارية للاستثمارات من أجل تقديم المشورة لمبادرة S3i فيما يتعلق بالاستثمار ومراقبة المشاريع المشتركة.

16 - وأكد المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، على حصول الصندوق على رأي غير مشفوع بتحفظ من مجلس مراجعي الحسابات لعام 2020، وهو العام التاسع على التوالي الذي يحصل فيه الصندوق على رأي غير مشفوع بتحفظ منذ بدء تقديم بياناته المالية. وشدد على العلاقة مع المؤسسة الألمانية العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتعليقاتها البناءة، بما في ذلك بخصوص تحسين العمليات، التي سينفذها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في 2022.

17 - واعتمد المجلس القرار 1/2022 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2020.

ثالثاً - متابعة لاجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

18 - قام مدير مكتب دعم السياسات والبرامج، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائبة المديرية التنفيذية (لشؤون البرامج) في صندوق الأمم المتحدة للسكان بتقديم عرض تقديمي عن تقرير البرنامج والصندوق المشترك ذي الصلة بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP-FPA/2022/1)، تلاه ملاحظات من نائب المديرية التنفيذية، بالنيابة، لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

19 - ورحبت مجموعة من الوفود بتحقيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للعديد من المعالم ووضع لبرنامج عمل قوي. وأثنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لعملهما معاً على معالجة مجالات النتائج في نتائج الميزانية الموحدة وإطار عمل المساءلة وللتركيز على عدم تخلف أي شخص عن الركب. كما شجعت الوفود البرنامج والصندوق على العمل مع أمين عام برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وآخرين لضمان تحسين تنسيق الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية. وأكدت المجموعة على وجوب تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة نطاق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والتربية الجنسية الشاملة، والوصول إلى حقوق وخدمات الصحة الجنسية

والإنجابية. وذكرت أن هناك حاجة إلى تعزيز الأنظمة الصحية عالية الجودة التي تتسم بالمرونة وتقدم الخدمات الحيوية، والتحصين ضد فيروس نقص المناعة البشرية، والصحة الجنسية والإنجابية، والرعاية في مرحلة ما قبل الولادة، وصحة الأطفال والمراهقين، كما أن هناك حاجة إلى إدماج أكبر لفيروس نقص المناعة البشرية في التغطية الصحية العالمية وبرامج النظام الصحي على المستوى القطري. وبالإضافة إلى الحاجة لنهج مُصممة خصيصًا للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لتلبية احتياجات الفئات السكانية الرئيسية وضمان الوصول العادل إلى الخدمات، باستخدام مجموعة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم احتياجات الفئات السكانية الرئيسية وتحسين الوصول إلى خدمات الوقاية. وشُجّع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز هذا العمل مع معالجة العوائق والترويج للسياسات القائمة على الحقوق والتصدي للعنف الجنساني.

20 - وفي التدخلات الفردية، أقرت الوفود بأهمية أدوار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الوصول إلى الأهداف الطموحة وعوامل التمكين المجتمعي في استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز العالمية للفترة 2021-2026، والإعلان السياسي للأمم المتحدة لعام 2021 بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. كما أقرت المجموعة بجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبذولة للتصدي للقوانين والسياسات التي تديم الوصم والتمييز ضد الفئات السكانية المستضعفة وأيدت ما يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان من تعزيز دمج فيروس نقص المناعة البشرية في الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة وبرامج الحقوق. وثمنت المجموعة مساهمات المشاركين في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نواتج نتائج الميزانية الموحدة وإطار عمل المساءلة والنوعية المتوقعة في المعالم (بما في ذلك مصفوفة المؤشرات) في الاجتماع الخمسين لمجلس التنسيق البرامي. وجدير بالذكر أنه بالرغم من التفاوتات الإقليمية الكبيرة، فإن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ظلت الأكثر تضرراً بفيروس نقص المناعة البشرية وجائحة كوفيد-19. وقد دعت المجموعة إلى زيادة التعاون والتضامن الدولي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وكوفيد-19، ومعالجة عدم المساواة وضمان المساواة، والوصول العادل إلى العلاج. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إشراك الشباب في الاستجابة والتعافي من فيروس نقص المناعة البشرية وكوفيد-19. ويجب أن يتناول مؤتمر Safe To Be، الذي سيعقد في صيف عام 2022، القوانين والسياسات التمييزية التي تؤثر على مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً وأحرار الهوية الجنسية ووصولهم إلى الرعاية الصحية. حيث سيجتمع المؤتمر الحكومات، والشركات والمجتمعات المدنية والبرلمانيين الدوليين للحصول على ضمانات جديدة.

21 - وردًا على ذلك، قالت نائبة المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) إن التعليقات المقدمة من المجلس كانت حاسمة في مساعدة الصندوق على تركيز مساعده على المجالات التي توجد فيها الحاجة. وبخصوص الشباب والنساء والفتيات، ركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على استراتيجية المراهقين والشباب الخاصة به - المعروفة بـ "جسدي، حياتي، عملي" - لزيادة مستوى مساعده على المستوى القطري. وتعمل هذه الاستراتيجية بالتوازي مع حزمة صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية الشاملة والحقوق الموجهة نحو الشباب والمراهقين لتوسيع نطاق العمل وتعزيز الأنظمة الصحية، وتركز على معظم المجموعات المستضعفة، بما في ذلك الفئات السكانية الرئيسية. وبشكل عمل الصندوق المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخصوص بيانات السكان أمراً حاسماً لهذه الجهود.

22 - وقال مدير مكتب دعم السياسات والبرامج، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على فيروس نقص المناعة البشرية يشكل جزءاً من القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتهدف دعوة البرنامج والصندوق إلى زيادة الاستثمارات لتوسيع نطاق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومساعدة الأقطار على موازنة التمويل والبرامج مع تعزيز البيئات القانونية والسياسية لضمان أن تؤدي القوانين والسياسات إلى الحد من خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويشمل ذلك العمل على إزالة التمييز من الأطر القانونية ودعم دمج فيروس نقص المناعة البشرية في السياسات/الخطط القومية ودمج العنف الجنساني في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج القومية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويحضر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان العمل في جميع القطاعات لمعالجة الأبعاد الجنسية لوباء الإيدز، بما في ذلك من خلال مبادرة تسليط الضوء (Spotlight Initiative) والشراكة العالمية من أجل العمل لتقليل جميع أشكال الوصم والتمييز ذي الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية.

23 - وأكد نائب المدير التنفيذية، بالنيابة، لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أهمية التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية عبر تقاطعات مثل عدم المساواة، والعوائق الهيكلية، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وقال إن البرنامج الإنمائي والصندوق يؤدي دوراً حاسماً في تلك الجهود المبذولة لتلبية احتياجات الفتيات المراهقات والشباب والفئات السكانية الرئيسية، والدعوة إلى تغيير القوانين والسياسات والعمل لاستعادة خسائر العقد السابق، بما في ذلك الخسائر التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، وتطبيق الدروس المستفادة من فيروس نقص المناعة البشرية على الجائحات الحالية والمستقبلية. كما تؤدي مصفوفة مؤشر نتائج الميزانية الموحدة وإطار عمل المساواة دوراً حاسماً في توجيه عمل الصندوق والبرنامج إلى المجالات الأكثر أهمية.

24 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المشترك بخصوص تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/FPA/2022/1).

رابعاً - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

25 - قدم نائب المدير التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير مكتب الإدارة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير المالية ومدير الإدارة، في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تحديثات شفوية بشأن الحماية في منظماتهم من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19.

26 - وأثنت مجموعة من الوفود على الدور القيادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وعلى التزامها بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والاستجابة لهم. ونوهت الوفود بالتقدم الشامل الذي جرى إحرازه على جميع المستويات ورحبت بالجهود المبذولة لمعالجة المخاطر وانتقاء الدروس المستفادة لإيجاد أنظمة وإجراءات وقاية واستجابة تتسم بروح عدم التسامح إطلاقاً. كما لفتت الوفود الانتباه إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي: مسؤولية الشركاء المنفذين؛ والتقارير الشفافة والأمانة والمسؤولية؛ ودعم الضحايا والناجين. وإدراكاً لأهمية قيادة الأمم المتحدة الاستباقية والمرئية، أثنت الوفود على المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

دور مناصرة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. كما سلطت الوفود الضوء على أهمية تعزيز التعاون بين الوكالات، لا سيما على المستوى القطري وأوصت بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة للمنسق الخاص بخصوص تحسين استجابة الأمم المتحدة.

27 - وأقرت الوفود بالخطوات التي اتخذت لتنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة لتوفير المساعدة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين مع الشركاء المنفذين وأكدت على أن تقييم قدرة الشركاء المنفذين على توفير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي أداة هامة تؤكد القدرات التنظيمية للشركاء. وأكدت الوفود على أهمية الإبلاغ عن كل الادعاءات من خلال آلية تقارير الأمين العام وآليات تقارير الحماية السنوية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. كما أكدت الوفود على الحاجة إلى تحقیقات دقيقة وشاملة تتمحور حول الضحايا/الناجين. وأقرت الوفود بإعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإجراء تشغيل موحد داخلي للضحايا والناجين وحرصه على اعتماد صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لأدوات مشابهة. ورحبت الوفود بالخطوات التي اتخذت لتنفيذ التحسينات في تحليل المخاطر والتخفيف من حدتها وآليات الشكاوى المجتمعية.

28 - وفي التخللات الفردية، قالت الوفود إن الدول الأعضاء والأمم المتحدة تتحمل مسؤولية تعزيز السياسات التي تحمي موظفي الأمم المتحدة والمجتمعات التي يخدمونها من خلال استراتيجيات تعالج نقص الإبلاغ وتضمن الاستعراض الفعال للادعاءات، بما في ذلك إجراء تحقیقات آمنة تتمحور حول الضحايا/الناجين. ويلزم تعزيز التقدم على جبهة حقوق الإنسان، مع التركيز على معاقبة الجناة وحماية الضحايا. وأعربت الوفود عن تأييدها لتوسيع استخدام أداة التحقق من انعدام السوابق (Clear Check) لمنع إعادة توظيف الجناة، ورحبت بفحص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفئات أوسع من الموظفين من خلال قاعدة البيانات، وشجعت المنظمات على استكشاف استخدام أداة Clear Check فيما يتعلق بالشركاء المنفذين لضمان الفحص الشامل في القطاعات الإنسانية والإنمائية. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى العمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لإحراز المزيد من التقدم من خلال التحديد الفعال لأولوية الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين عند تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وأعربت الوفود عن شعورها بالتشجيع بسبب اعتزام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دمج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في تنفيذ تصميم مشاريعه وفحوصاته الميدانية. كما أيدت الوفود ما قامت به المكاتب التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من دمج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في التخطيط المالي والاتفاقيات التعاقدية مع القطاع الخاص. وأكدت الوفود على تحمل جميع أصحاب المصلحة لمسؤولية إحراز تقدم هادف في معالجة الدوافع السياسية للاستغلال والانتهاك الجنسيين بما في ذلك عدم المساواة والتمييز بين الجنسين، وسوء استخدام السلطة، وغيرها من الظروف التي تمكن من العنف الجنساني.

29 - وردًا على ذلك، قال مدير مكتب الإدارة، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إن البرنامج يتناول الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي كأولوية في خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025. ويؤيد البرنامج دعوة الدول الأعضاء إلى اتباع نهج طويلة الأجل الأمر تسمح بضمان اتباع نهج متسق متعدد السنوات وإجراء التعديلات بناءً على الأولويات. ويستمر تنفيذ البرنامج الإنمائي لبروتوكول الأمم المتحدة في عمله مع الشركاء المنفذين؛ وتتناول وثائق مشروعه والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالتفصيل معايير المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتتوافق مع البروتوكول. وقد قام البرنامج بإنشاء فريق لدعم مشاركة مكاتبه القطرية مع الشركاء المنفذين وتم تحديث إرشاداته لتعكس البروتوكول في شراكة وثيقة مع منظمات

الأمم المتحدة. وقام البرنامج بالتحقق من جميع الشركاء المنفذين باستخدام أداة Clear Check، الأمر الذي توسع ليشمل كل عمليات التوظيف وامتد ليغطي الأشكال التعاقدية الأخرى. وفيما يتعلق بالأسباب الأساسية، تجدر الإشارة إلى أن البرنامج يعمل بنشاط على قضايا العنف الجنساني والمساواة بين الجنسين باعتبارها إحدى أولوياتها البرنامجية.

30 - وقال نائب المدير التنفيذي (للشؤون الإدارية) في صندوق الأمم المتحدة للسكان إن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2022-2025. فقد استخدم الصندوق عملية إدارة أداء قيادته للمساعدة على ضمان تلبية الإدارة للمعايير المطلوبة. ولتقديم الشهادات السنوية إلى المجلس، يتعين على المديرين تأكيد تنفيذهم لمسؤولياتهم على المستوى القطري، بما يتفق مع خطة العمل العالمية الخاصة بالصندوق. وسيتم تضمين مؤشرات إضافية في عام 2022 لتتبع الإشراف على الشركاء المنفذين؛ وسيواصل الصندوق تفعيل بروتوكول الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقييم 60 في المائة من الشركاء المنفذين حتى تاريخه. ويعمل الصندوق مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة من خلال القوة العاملة للشركاء المنفذين بين الوكالات، التي ستعطي الأولوية في عام 2022 لنهج مشترك لتعزيز قدرات التحقيق. ويشتمل الدليل الإداري الخاص بمنع التحرش الجنسي والتصدي له، بما في ذلك مساعدة الضحايا، على حزمة موارد خاصة بالضحايا. ويخضع المديرون، على جميع المستويات، لتدريب إلزامي. وقد كان الصندوق رائداً في التصدي للعنف الجنساني وهو الوجهة في مجال مساعدة الضحية على المستوى القطري، بالمشاركة مع مكتب الأمم المتحدة للدفاع عن حقوق الضحايا.

31 - وقالت المديرية المالية ومديرية الشؤون الإدارية، في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إن المكتب قد فرض أهداف أداء إلزامية على جميع المديرين في إطار إيلائه الأولوية للمساواة بين الجنسين. ويشمل ذلك تعزيز بيئة عمل تمكينية وشاملة تروج للتنوع والتمسك بعدم التسامح وثقافة عدم السكوت عن الخطأ. ويقوم المكتب بتنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بالشركاء المنفذين. كما يعالج المكتب ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي من قبل الموظفين والشركاء المنفذين بشكل استباقي، للتأكد من التحقيق معهم وإحالتهم إلى لجنة استعراض الموردين إذا لزم الأمر؛ وحصول الضحايا على العلاج. وطُلب من كبار قادة المكتب التأكد بصفة سنوية من امتثال مجالات مسؤولياتهم التام للبروتوكولات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتم التحقق من كل الموظفين باستخدام أداة Clear Check، بغض النظر عن نوع العقد. ويجري الآن تحديث إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بالتعامل مع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك دعم الضحايا، من تقرير التحقيق الذي أعد في إطار مراجعة الحسابات الداخلية. ونظراً لتزايد العنف المنزلي والعنف الجنساني، أعد المكتب دليلاً عن دعم الضحايا وضمان الوصول إلى الخبراء، بما في ذلك عمليات الإحالة إلى موارد خارجية.

32 - وقد اعتمد المجلس التنفيذي القرار 2/2022 المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان المدير والحوار التفاعلي

33 - في ملاحظاته الافتتاحية (المتوفرة على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، أكد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تباين حالة التنمية العالمية التي تتعايش فيها الحقائق القاسية مع أسباب تبعث على الأمل. وللتحول إلى مجتمعات مزدهرة، يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك البرنامج، القيام بثلاثة أشياء على نحو جيد: (أ) التحول إلى تعاف من كوفيد-19 يجعل العالم أكثر مساواة، وليس أقل مساواة؛ (ب) تمكين حدوث التحول حتى في خضم النزاعات والأزمات والهشاشة؛ و(ج) التأقلم مع/الاستعداد بشكل أكثر عمداً للمستقبل الرقمي المنزوع الكربون. وشكلت هذه التحديات الثلاثة - التي تنعكس في اتجاهات التغيير الثلاثة الواردة في الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2022-2025، أي عدم تخلف أحد عن الركب، بناء القدرة على الصمود، ودفع التحول الهيكلي - الخطوات الفورية التالية للبرنامج. ويشكل مشروع #FutureSmartUNDP معيار النجاح.

34 - وللتحول إلى التعافي من كوفيد-19 وجعل العالم أكثر مساواة، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء مع الأقطار والمجتمعات لضمان الوصول إلى اللقاحات والأموال، مع الاستمرار في الدفع المنهجي نحو المساواة. ويشمل ذلك تحقيق منظمة الصحة العالمية هدف تلقيح 70 في المائة على الأقل من سكان العالم في عام 2022. وعلى الصعيد العالمي، وكجزء من Data Futures Platform، أنشأ البرنامج ومنظمة الصحة العالمية وجامعة أوكسفورد لوحة متابعة عالمية للمساواة في اللقاح، مما أعطى صناع السياسات الأدوات اللازمة لإدراك قدرة اللقاح على دفع التعافي الاجتماعي والاقتصادي. وفيما يتعلق بالتمويل، ساعد البرنامج الحكومات على إعداد استراتيجيات تمويل متكاملة، باستخدام قيادته الفنية لاستجابة الأمم المتحدة لكوفيد-19 على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي للعثور على طرق لتمويل خطط التعافي القطرية. كما لعب البرنامج دوراً تحفيزياً لتعزيز تنسيق موارد القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق أدوات مثل خرائط المستثمر وتسهيلات التأمين وتمويل المخاطر الجديدة.

35 - وعلى الجبهة الإنسانية، يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إنشاء البرنامج الإنمائي للمستقبل #FuturesSmartUNDP الذي يكون أكثر استباقية ووقائية في المشاركة في الأزمات وأكثر سرعة وإماماً بالمخاطر في الاستجابة من أجل التعافي، ويركز على إعادة بناء التماسك الاجتماعي واستدامة السلام على المدى الطويل. ويعمل البرنامج عن كثب مع منظمات الأمم المتحدة لتكملة المساعدات الإنسانية، في إطار النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، مما أدى إلى إنشاء برامج لتحقيق الاستقرار. وبالعمل عند مفترق طرق الإنسانية والتنمية والسلام، يسعى البرنامج إلى كسر حلقة الفقر والنزاع عن طريق معالجة الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار وإطلاق العنان للودع الاجتماعي والاقتصادي.

36 - وفيما يتعلق بالمناخ، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركاء تمويل على الصعيد القطري من خلال برنامج 'وعد البرنامج الإنمائي المتعلق بالمناخ'، الذي دعم 84 في المائة من مساهمات البلدان النامية المحددة وطنياً قبل المؤتمر المعني بتغير المناخ لعام 2021. واستشرافاً للمستقبل، يركز البرنامج على تحويل التعهدات إلى واقع ذي أثر، باستخدام المساهمات المحددة وطنياً كخطط استثمار سيادية من أجل التنمية المستدامة والعمل المناخي. وعلى الصعيد الداخلي، تستهدف استراتيجية Greening Moonshot الخاصة بالبرنامج الإنمائي تقليل بصمته الكربونية بمقدار 50 في المائة بحلول عام 2050

مع مواصلة سعيه ليكون منظمة رقمية، بما يتفق مع استراتيجيته الرقمية الجديدة للفترة 2022-2025. ومن خلال هذه الاستراتيجية، يساعد البرنامج الأقطار على إنشاء مجتمعات رقمية شاملة وأخلاقية ومستدامة. وتقع المنصة الجديدة للتخطيط المركزي للموارد، Quantum، في صميم هذه الاستراتيجية.

37 - ومع بدء الخطة الاستراتيجية الجديدة في عام 2022، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التركيز على عدم تخلف أحد عن الركب، وبناء القدرة على الصمود، ودفع التحول الهيكلي. وقد أوضحت الدروس المستفادة من كوفيد-19 سرعة وفعالية استجابة البرنامج الإنمائي، مما يعيد التأكيد على سجله الحافل في دعم الإمكانات القطرية لإدارة الأزمات والمخاطر. وبالمثل، أشار تقييم منتصف المدة لمختبرات المسرع إلى أن البرنامج الإنمائي أصبح أكثر سرعة، حيث واصل الاستثمار في قيادة الفكر لدفع التفكير والعمل التنموي من خلال مؤشر الأعراف الاجتماعية الجنسانية و Data Futures Platform، على سبيل المثال. وفيما يتعلق بالإصلاح، فقد اجتاز البرنامج الإنمائي بنجاح تعقيدات إعادة الترميز وكرّس الموارد/الخبرات الكبيرة لتنشيط نظام المنسق المقيم. واستمر البرنامج الإنمائي في خدمة منظمات الأمم المتحدة من خلال مركز خدماته المشترك، والسعي لتحسين العمليات والأنظمة الخاصة باستقرار وفعالية الخدمات المجمعة.

38 - واستشرافاً للمستقبل، يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعميق التعاون مع شركائه، بما في ذلك ما يتعلق بتمويل التنمية والرقمنة - عاملاً تمكين الخطة الاستراتيجية - من خلال الالتزام بالتعددية بموجب خطتنا المشتركة. ولتحقيق رؤيته، سيركز البرنامج الإنمائي مع شركائه على كيفية البرمجة - تخطيط وتنسيق وإدارة مجموعات المشاريع كمحافظ والحصول على شركاء للاستثمار بطريقة مختلفة؛ وكيفية المشاركة - تطوير العمليات والمهارات والأدوات القانونية ليصبح منظمة محفزة للشركاء؛ وكيفية التمويل - إقناع الشركاء بتمويل البرنامج ليس على أساس المشروع فقط وإنما على المستوى المتكامل لبرامجه القطرية.

39 - وأكدت مجموعة من الوفود أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريك موثوق ويمكن الاعتماد عليه ويلعب دوراً هاماً في دفع المساعي المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب، لا سيما في أزمات مثل جائحة كوفيد-19. ومن شأن الخطة الاستراتيجية الجديدة أن تمكن البرنامج الإنمائي من دعم الأقطار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستجابة لكوفيد-19. وتؤدي استثمارات البرنامج الإنمائي في النهج المبتكرة إلى تعزيز دعمه للشركاء استجابة لتحديات التنمية المعقدة. ودعت الوفود البرنامج الإنمائي إلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة بروح إصلاح الأمم المتحدة، لتعزيز التعاون بين منظمات مجموعة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة وإظهار التأثير المشترك للأمم المتحدة من خلال الموارد المتكاملة وأطر النتائج. وذكرت أن البرنامج الإنمائي بالإضافة إلى الشركاء في وضع جيد للقضاء على الفقر والجوع بجميع أشكالهما، وعكس عواقب التغير المناخي، وضمان الوصول العادل والميسور إلى لقاحات كوفيد-19، وزيادة الاستثمار في أقل البلدان نمواً، وتحسين عمله من خلال حلول التوقيع الستة وعوامل التمكين الثلاثة.

40 - وأكدت مجموعة ثانية من الوفود على أن الهدف الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تمثل في ضمان الدعم الفعال للحكومات الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030. ويجب على كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مواصلة دعم الأولويات المحددة وطنياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشجعت المجموعة البرنامج على التركيز على: (أ) تحقيق الإنصاف في الحصول على اللقاحات؛ (ب) توليد موارد مالية كافية لتحفيز الانتعاش الاقتصادي في البلدان النامية؛ (ج) تعزيز الوصول العالمي إلى الحماية الاجتماعية لإنقاذ الأرواح ومصادر الرزق؛ (د) تعبئة الاستثمار الكافي في البنية التحتية الجيدة والمستدامة والموثوقة والمرنة

في قطاعات الطاقة والاتصالات والنقل والتكنولوجيا؛ (ه) تنفيذ اتفاق باريس وميثاق غلاسكو للمناخ والالتزام بمبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متبينة وقدرات كل طرف. كما شجعت الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة تقديم الدعم لمساعدة الأقطار على الوصول إلى موارد صندوق البيئة العالمي والصندوق الأخضر للمناخ.

41 - وأكدت مجموعة وفود ثالثة على أن الخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) توفر مخططاً لجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر قوة وتأثيراً وجعلها في وضع يسمح لها بتولي قيادة الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق نتائج على نطاق المنظومة من أجل زيادة الاتساق والكفاءة والفعالية لتنفيذ خطة عام 2030. وشجعت الوفود المنظمات التابعة للأمم المتحدة على مضاعفة العمليات المشتركة ذات الصلة بالتخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير والمراقبة. وذكرت أنه يجب ترجمة الخطط الاستراتيجية إلى وثائق عملية وآلية بما يتفق مع أطر التعاون، المستتيرة بالتقييم القطري المشترك، لتعزيز عرض قيمة الأمم المتحدة وتأثيرها المشترك، والعمل من خلال فريق الأمم المتحدة القطري المتماسك والمنسق تحت قيادة المنسق المقيم المفوض، بما في ذلك الالتزام التام بنموذج التقارير مزدوج المصفوفة. وطالبت الوفود منظومة الأمم المتحدة بمشاركة المعرفة وأفضل الممارسات المتعلقة بالشراكات لتحسين الشفافية والاتساق والعناية الواجبة والمساءلة والتأثير، باستخدام إطار المراقبة والإعداد التقارير الخاص بالمراجعة الرباعية لعام 2020 كدليل لتقديم التعليقات والإبلاغ عن المؤشرات المشتركة. ويجب على المنظمات الإبلاغ بطريقة أكثر اتساقاً عن النتائج المحققة بشكل مشترك بناءً على المؤشرات المشتركة والتكاملية. وتتيح الاجتماعات المشتركة للمجلس لمنظمات الأمم المتحدة فرصة تبادل النُهُج من أجل العمل الجماعي السريع والمتكامل على مستوى المنظومة بشأن خطة عام 2030؛ وجرى التشجيع على مشاركة منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع في الاجتماعات المشتركة القادمة. وذكرت الوفود أنها تنتظر من المنظمات أن تقوم بتطوير البرمجة بناءً على النتائج الجماعية القائمة على التحليلات الحساسة للنزاع والتحليلات المستجيبة للنوع والمناخ.

42 - وأعربت مجموعة رابعة من الوفود عن تطلعها إلى استراتيجية المساواة بين الجنسين الجديدة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2022. وذكرت أنه يجب أن تكون الاستراتيجية جريئة، تطلعية، تحويلية في قضايا الجنسين، ومعتمدة بشكل راسخ على التعاون بين الوكالات. ويجب أن تحدد وتعالج الأسباب السياسية لعدم المساواة بين الجنسين وأن تستهدف فجوة التمويل التي تعاني منها الأنشطة ذات الصلة بالنوع. ويجب أن تتوافق الاستراتيجية مع الاتجاهات والمشهد التنموي، وأن توضح طريقة عمل البرنامج مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى للمساهمة في نهج على مستوى المنظومة لتحقيق الهدف 5. ودعت الوفود البرنامج الإنمائي إلى تعزيز العمل المشترك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأصحاب المصلحة الآخرين داخل الأمم المتحدة وخارجها، وتعزيز بنية الجنسين في جميع المناطق بشكل ممنهج، والتركيز على حالات الأزمات، ووضع البرمجة المراعية للمنظور الجنساني في العمل على بناء السلام ومنع النزاع، وضمان عمل الفرق الجنسانية التابعة للبرنامج من خلال مبادرة الوعد المناخي لإسماع أصوات النساء والفتيات في البرمجة. وهناك حاجة إلى استثمارات وموارد كافية لمواكبة طموح الاستراتيجية والوصول إلى هدف جمع 15 في المائة من النفقات المالية للمبادرات التي يتمثل هدفها الرئيسي في المساواة بين الجنسين و/أو تمكين المرأة.

43 - وقالت مجموعة خامسة من الوفود إن هناك حاجة إلى استجابة مخصصة من منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الأعباء الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب على الكيانات التابعة للأمم المتحدة الاتساق مع دليل الاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات لعام 2020 فيما يتعلق بتقييم الدول الجزرية الصغيرة النامية في ضوء التنفيذ التام لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، مع فهم أن مسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) يحتوي على مخطط لمستقبل هذه الدول. وفي هذا السياق، تشكل الخطط المناخية التي أعدتها الكيانات التابعة للأمم المتحدة لهذه الدول أمورا حاسمة بالنظر إلى إمكانية تعرضها للأزمة المناخية. وتشارك الدول الجزرية الصغيرة النامية بنشاط في عملية استعراض المكاتب المتعددة الأقطار لضمان تلبية احتياجاتها من خلال إعادة تنظيم الأصول والموظفين. وتحتاج هذه الدول إلى تحسين وصولها إلى التمويل الإنمائي. وبالتالي، يجب على الكيانات التابعة للأمم المتحدة الاستعداد لاعتماد 'مخطط' الدول الجزرية الصغيرة النامية التالي في المؤتمر الدولي الرابع لهذه الدول عام 2024.

44 - وفي التدخلات الفردية، رحبت الوفود بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز التعددية ومتابعة التخلص من الكربون والرقمنة كمحركات مبتكرة لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وذكرت أن الخبرة الفنية للبرنامج حاسمة أيضًا في الاستجابة للمناخ القطري من خلال الوعد المتعلق بالمناخ. وجرى لفت الانتباه إلى العمل الحاسم للبرنامج في دعم المؤسسات الديمقراطية وتعزيز دور برمجة القانون. وشُجّع البرنامج على زيادة استخدام المنصات الرقمية في برامج الحوكمة الخاصة به، التي تركز على الشمولية المتزايدة. كما شُجّع البرنامج على مواصلة تطوير ما يعرضه في مجال منع النزاعات والمساهمة في تقوية الجهود على مستوى المنظومة في هذا المجال من خلال أطر التعاون والبرامج القطرية.

45 - وردًا على ذلك، أكد المدير للمجلس أن القضاء على الفقر يظل حجر الأساس لعرض التعاون الإنمائي المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال التحليلات المتعددة الأبعاد واستراتيجيات الاستجابة التي تركز على عدم المساواة والضعف. ولتحقيق هذه الغاية، يشكل البرنامج عامل تمكين ومساعدًا أساسيًا في مساعدة البلدان على الوصول إلى التمويل الإنمائي. وفي هذا السياق، يرى البرنامج الحاجة الماسة إلى إنشاء محفز أهداف التنمية المستدامة الذي من شأنه أن يدفع بالتعاون الإنمائي قدما ويؤدي إلى تنفيذ خطة عام 2030. وبصورة أعم، يرى البرنامج أن ثمة فرصة للعب دور أكثر تكاملية لتمويل خطة عام 2030 بمزيد من الفعالية والكفاءة لصالح البلدان النامية. ويشمل ذلك المساعدة على توفير الأطر التنظيمية ومنظومات الحوافز التي تسمح لاستثمارات القطاع الخاص بتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الشامل. ويسعى البرنامج دائمًا للحصول على توجيهات المجلس ويلتزم بشدة بضمان المساءلة والشفافية والنزاهة في عمله. وشدد المدير على الضغوط التي يواجهها النظام المالي العالمي وأهمية التمويل لمؤسسة مثل البرنامج، فشكر الدول الأعضاء التي اختارت زيادة المساهمات الرئيسية واتفاقيات التمويل متعدد السنوات حتى أثناء الجائحة.

46 - وذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم الدعم والاستثمار القويين في إصلاح الأمم المتحدة ويعيد تصحيح المنظومة الإنمائية. وتعتمد اتفاقات البرنامج المشتركة مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة على مبادئ المزايا النسبية وأوجه التكامل. وتحدث المدير على سبيل المثال عن الدور الفريد للبرنامج، بالإضافة إلى مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في الأوضاع الإنسانية الإقليمية لمساعدة اللاجئين، وهو جهد يسعى لتكثيفه من خلال تكرار خطط الصمود الإقليمية للاجئين واستخدام

الأزمات للاستثمار في الأقاليم الفرعية والأراضي الحدودية. وأقر المدير بطلبات الدول الأعضاء الداعية إلى الاستثمار بقوة في المساواة بين الجنسين لكنه لاحظ أن مساهمات المانحين لدعم عمل البرنامج في هذه المجالات انخفضت على مر السنين. ويجب على البرنامج تقوية عمله لتضمين المنظورات الجنسانية في المجالات المنوطة به، بما في ذلك من خلال تحسين عمليات الرقابة وإعداد التقارير والاستثمارات المالية المخصصة. وبنفس هذه الروح، يلتزم البرنامج بتعزيز بيئة تنظيمية شاملة خالية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي ومن كل أشكال التمييز، بما في ذلك العنصرية. ونوه المدير بالتزام موظفي البرنامج الذين تابعوا الخدمة والعمل طوال الجائحة. وقد عملت الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج للفترة 2022-2025، و #FutureSmartUNDP على توفير مسار سيتبعه البرنامج مع شركائه عازمين على الوفاء بوعده خطته الاستراتيجية الجديدة وتنفيذ خطة عام 2030.

خامسا - تقرير التنمية البشرية

47 - قدّم مدير مكتب تقرير التنمية البشرية تقريراً شفويًا عن تقرير التنمية البشرية لعام 2021: الأوقات الغامضة، النفوس المضطربة: تشكيل مستقبلنا في عالم متحول، وفقًا لقرار الجمعية العامة 264/57.

48 - وقالت مجموعة من الوفود إن تحليل ومؤشرات تقرير التنمية البشرية كانا أداتين هامتين لتتبع الاستدامة والتنمية الشاملة وقد ساعدا على توجيه منظومة الأمم المتحدة ضمن إطار عمل "خطتنا المشتركة"، وخطة عام 2030، وأهداف التنمية المستدامة. ورحبت الوفود بالمشاروات والحوارات والشراكات التي تمت خلال عملية الصياغة والتي اتسمت بمزيد من الكثافة والشمولية. كما رحبت الوفود بنشر المعرفة والمنتجات الواردة في التقرير عن طريق تعزيز الاتصالات عبر الإنترنت والعرض البصري للبيانات للوصول إلى مجموعات جديدة، بما في ذلك الشباب، وإشراكهم في الأمر. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى مواصلة استكشاف المقاييس التي تقيس الضغوط التي يتعرض لها كوكب الأرض، لتحسين فهم الاستهلاك المادي والآثار الكربونية للبلدان. وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جمع البيانات وتحليلها وتطوير الطرق لتتبع النمو البشري المتعدد الأبعاد من خلال عدسات المساواة بين الجنسين والحقوق المتساوية للجميع. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى عمل الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بإعداد مؤشر ضعف متعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية وشجعت أصحاب المصلحة على المساهمة في عمل الهيئة. ودعت إلى تعاون أوثق بين البرنامج ومكتب تقرير التنمية البشرية.

49 - وفي تدخل آخر، طلب أحد الوفود تفاصيل عن اختيار المجموعات التي شاركت في مشاروات التقرير وعما إذا كانت هناك مؤشرات جديدة أضيفت أم لا. كما أكد الوفد على أن مفهوم "الأمن البشري" المتناول في التقرير لم يكن مصطلحًا متفقًا عليه من قبل الدول الأعضاء.

50 - وردًا على ذلك، قال مدير مكتب تقرير التنمية البشرية، إن التعديل المدخل على مؤشر التنمية البشرية لإظهار الضغوط التي يتعرض لها كوكب الأرض أعد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقد تناوله البرنامج في خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025. وعلى الصعيد العالمي، أبدى عدد من الدول والمؤسسات، مثل البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية، الاهتمام بكيفية يمكن للمؤشر المعدل المساعدة على تحسين التنمية مع تخفيف الضغوط التي يتعرض لها كوكب الأرض. ويواصل المكتب دعم تطوير مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد تحت قيادة البرنامج الإنمائي لتحديد الضعف المتجاوز للدخل. وقد جرت المشاروات بشأن التقرير في جميع مناطق البرنامج حيث حضرت منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة

وخبراء آخرون. وتم تنظيم مشاورات موضوعية للوصول إلى أكبر عدد من الخبراء. و"الأمن البشري"، المطروح في تقرير عام 1994، عبارة عن فكرة تابع المكتب استكشافها في ضوء ميثاق الأمم المتحدة، بالرغم من عدم السعي إلى تعريفه. ولا يسعى المكتب إلى إضافة المزيد من المؤشرات الرسمية بالرغم من تطور عمله على المقاييس باستمرار وبشكل ديناميكي.

51 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالعرض التقديمي للتقرير الشفوي عن تقرير التنمية البشرية لعام 2021.

سادسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

52 - طرح المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند وقدم لمحة عامة عن خمس وثائق برامج إقليمية، و 15 وثيقة برنامج قطري و 10 تمديدات لبرامج قطرية. وفي المقابل، قام المديرون الإقليميون لأفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتقديم تفاصيل من منظورات إقليمية.

53 - وفيما يتعلق بوثيقة البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تم الترحيب بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة بلدان المنطقة في عملهم المتعلق بالتنمية المستدامة. ومع ذلك، ذكر أنه يجب أن تكون وثيقة البرنامج الإقليمي أكثر وضوحاً في إظهار تفويض البرنامج الإنمائي والتزامه بدعم أولويات التنمية المحددة على الصعيد الوطني بما يتماشى مع الخطط الوطنية وبالتشاور مع حكومات المنطقة. وقد أحاط البرنامج الإنمائي علماً بهذه التعليقات وتعهد بتنفيذ البرنامج الإقليمي وفقاً للأولويات الوطنية.

54 - واعتمد المجلس التنفيذي وثائق البرنامج الإقليمي للفترة 2022-2025 لأفريقيا (DP/RPD/RBA/4)، وآسيا والمحيط الهادئ (DP/RPD/RAP/4)، والدول العربية (DP/RPD/RAS/5)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RPD/REC/5). كما اعتمد المجلس التنفيذي البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RPD/RLA/4)، بما في ذلك التعهد بتنفيذ البرنامج الإقليمي وفقاً للأولويات الوطنية المتفق عليها شفويًا والمسجلة في السجل الرسمي للدورة.

55 - وقام المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره 7/2014، بمراجعة واعتماد وثيقة البرنامج القطري لباربادوس (DP/DSP/CAR/4)، وبليز (DP/DCP/BLZ/4)، والسلفادور (DP/DCP/SLV/4)، وغينيا - بيساو (DP/DCP/GNB/3)، وغينيا (DP/DCP/GUY/4)، والهندوراس (DP/DCP/HND/4)، وجامايكا (DP/DCP/JAM/4)، وماليزيا (DP/DCP/MYS/4)، وجزر المالديف (DP/DCP/MDV/4)، وموزمبيق (DP/DCP/MOZ/4)، وبيرو (DP/DCP/PER/4)، وسورينام (DP/DCP/SUR/4)، وتايلاند (DP/DCP/THA/4)، وترينيداد وتوباغو (DP/DCP/TTO/4)، وفيتنام (DP/DCP/VNM/3).

56 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديدات الأولى لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للبرازيل وهابيتي والمملكة العربية السعودية والتمديد الأول لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لباوا غينيا الجديدة، على النحو الذي وافق عليه مدير البرنامج، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2022/5.

57 - واعتمد المجلس التنفيذي التمديدات الثانية لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للجزائر والبحرين؛ والتمديدات الثالثة لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لأفغانستان وفنزويلا (الجمهورية البوليفارية)، والتمديد

السادس للبرنامج القطري لليمن، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2022/5، والتمديد السادس للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، على النحو الوارد في الوثائق DP/2022/5 و DP/2022/5/Add.1.

سابعا - التقييم

58 - قدّم مدير مكتب التقييم المستقل، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج عمل المكتب المتعدد السنوات، للفترة 2022-2025 (DP/2022/6)، وتقييم دعم البرنامج للتمكين الاقتصادي للشباب (DP/2022/7)، وتقييم دعم البرنامج للوصول إلى الطاقة والتحول (DP/2022/9). وقدّم مدير مكتب دعم السياسات والبرامج، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رد الإدارة على التقييم الذي أجري للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للتمكين الاقتصادي للشباب (DP/2022/8)، ورد الإدارة على التقييم الذي أجري للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للوصول إلى الطاقة والتحول (DP/2022/10).

برنامج عمل مكتب التقييم المستقل متعدد السنوات للفترة 2022-2025

59 - تم الإعراب عن دعم برنامج عمل مكتب التقييم المستقل ومجموعة تقييماته المؤسسية والموضوعية وتقييماته للبرامج القطرية، التي زودت المجلس بمعلومات ورؤى مفيدة عن أداء البرنامج وساعدته على التعلم والتحسين. وبالرغم من الخطوات التي اتخذتها الإدارة للتصدي للتحديات التي واجهتها المكاتب الإقليمية عند إجراء التقييمات اللامركزية، إلا أن أحد الوفود أكد على بطء التقدم المحرز وانخفاض جودة معظم التقييمات اللامركزية. وأكد الوفد على أهمية تحسين التقييمات اللامركزية، لا سيما فيما يتعلق بالصناديق الرأسية مثل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ. وتمت مطالبة مكتب التقييم المستقل والإدارة بعرض خطة على المجلس لتحسين التقييمات اللامركزية. وأثنى على مكتب التقييم المستقل لقيامه بأعمال التقييم الدقيقة وذات الصلة وعالية الجودة التي سمحت للدول الأعضاء بتولي دورها الرقابي وأثنى على استعداد إدارة البرنامج لاستخدام توصيات التقييم لتعزيز الأثر الإنمائي.

تقييم دعم البرنامج للتمكين الاقتصادي للشباب

60 - اعتُبرت اتصالات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القوية حاسمة في تجديد التركيز على إشراك الشباب المحلي، والتعميم على الأصعدة الإقليمية والقطرية، وشراكات القطاع الخاص المستدامة لضمان توافق المهارات والطلب فيما يتعلق بتوظيف الشباب. وتم حث البرنامج على تعزيز بيئات الأعمال لتحفيز الاستثمار الخاص ونمو الشركات الخاصة، وتقليل الطابع غير الرسمي للمؤسسات، ودمج الأعمال التجارية في الاقتصاد الرسمي، لا سيما في سياقات الأقطار المعرضة للخطر. وأثنى على البرنامج لعمله المصمم خصيصًا مع شباب الريف، لا سيما في التكنولوجيا والخدمات الرقمية، وذكر أنه يجب على الاستراتيجيات والبرامج المستقبلية تناول الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وحالات عدم المساواة ذات الجذور المتعمقة.

تقييم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوصول إلى الطاقة والتحول

61 - تم حث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على لعب دور أقوى في دمج التكيف مع التأثيرات المناخية والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث في مساعدته المتعلقة بالوصول إلى الطاقة والتحول. وذكر أنه يجب على البرنامج دمج الوصول إلى الطاقة ومنحه الأولوية بالنسبة للأشخاص الأكثر تهميشًا، باستخدام إطار استراتيجيته للمساواة بين الجنسين من أجل برامج الطاقة المراعية للمنظور الجنساني، وتقوية فهمه

لاحتياجات الوصول إلى الطاقة الخاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للإخطار بالسياسات وأولويات البرمجة. ونظرًا لطبيعة عمل البرنامج الإنمائي في قطاع الطاقة التي تتسم بقصر الأجل والاعتماد على المشاريع، فقد تم حث البرنامج الإنمائي على إعادة موازنة مشاركته في القطاع العام لضمان استدامة مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من خبرات القطاع الخاص في الاقتصادات الناشئة حديثًا كطريقة لضمان الحلول المحلية المستدامة. وبالنظر إلى الادعاءات السابقة بوجود مخالفات في محفظته، تم حث البرنامج الإنمائي على توفير رقابة أقوى على المشاريع وضمان إدارتها وفقًا لأعلى المعايير المتعلقة بالشفافية والمساءلة والأخلاق. وجرى التوصية باتباع نهج يقوم على البيانات لتقييم الآثار والإبلاغ بعمل البرنامج في مجال الطاقة لدعم خطة عام 2030.

62 - وردًا على ذلك، شدد مدير مكتب التقييم المستقل على التزام المكتب تجاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بإنجاز ولايته من خلال تقوية التعلم والمساءلة الأكثر قوة. وذكر أن المكتب وإدارة البرنامج سيقومان بتقديم خطة للمجلس لتحسين جودة وتغطية التقييمات اللامركزية، بما في ذلك الصناديق الرأسية الخاصة بالبرنامج. وعبر مدير المكتب عن تقديره لجهود البرنامج المبذولة لمعالجة توصية المكتب بالتمييز بين احتياجات الشباب والمجموعات المهمشة وعلق على ذلك قائلاً إن الطبيعة القصيرة الأجل لعمل البرنامج المتعلق بالوصول إلى الطاقة والتحول هي من الأمور التي أثارت القلق في التقييم. أما بالنسبة لاتباع نهج يكون ذا طابع برنامجي أقوى ويعتمد على المزيد من المحافظ، فقد رحب المكتب باقتراح موازنة مشاركة الجهات الفاعلة الوطنية تحت قيادة الحكومات لتعزيز شراكات القطاعين العام والخاص. ورحب المكتب بالدعوة إلى تعزيز الرقابة الإدارية على هذا الموضوع، لا سيما بالنظر إلى حجم الاستثمارات في محفظة الطاقة.

63 - وقال مدير مكتب دعم السياسات والبرامج إنه بالنظر إلى الطبيعة القصيرة الأجل لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالوصول إلى الطاقة والتحول، تؤدي شراكات القطاع الخاص دوراً حاسماً في الحصول على حلول مستدامة. وسيعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النتائج التي تحققت في محفظة الوصول إلى الطاقة والتحول لجمع الأموال عن طريق المؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والصناديق الرأسية. ويلتزم البرنامج الإنمائي بالمساءلة والشفافية وسيقوم باتباع نهج على مستوى المنظمة للوصول إلى الطاقة والتحول، بالاعتماد على حوكمته وقدراته الأخرى لتحديد الروابط المتبادلة.

64 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 3/2022 بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثامنا - متطوعو الأمم المتحدة

65 - قام المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الإطار الاستراتيجي لمتطوعي الأمم المتحدة للفترة 2022-2025 (DP/2022/11). وقام المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بتقديم الإطار الاستراتيجي الجديد بالتفصيل، مع التأكيد على ثلاثة مجالات رئيسية للنتائج، والفرق بين الإطار الحالي (2018-2021) والإطار الجديد (2022-2025)، ودور برنامج متطوعي الأمم المتحدة المتكامل في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

66 - ورحبت الوفود في المجلس بالإطار الاستراتيجي الجديد لمتطوعي الأمم المتحدة للفترة 2022-2025، ومجالاته الثلاثة ذات الأولوية، وعملية صياغته الشاملة، والاتساق مع المراجعة الرباعية لعام

2020. وأُنتت الوفود على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتقديمهم في تنفيذ الإطار الإستراتيجي للفترة 2018-2021، وتحولهم الرقمي. فقد أدت جهود برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى قيام ما يزيد عن 10,000 متطوع بخدمة منظومة الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. ورحبت الوفود بجهود برنامج متطوعي الأمم المتحدة المبذولة للمساهمة في الأمم المتحدة المتمحورة حول الإنسان الأمر الذي سمح لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بالاستجابة بفعالية لاحتياجات المنظومة من خلال نشر المتطوعين المؤهلين على الصعيدين الدولي والوطني وعبر الإنترنت. ورحبت الوفود بتركيز برنامج متطوعي الأمم المتحدة على تعميم دمج وتمثيل المرأة، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، واللجئين والمجموعات المهمشة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

67 - وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها لاعتماد الإطار الاستراتيجي الجديد على الدروس المستفادة من التقييم المستقل للإطار السابق، 2018-2021، الذي أكد على مساهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عمل منظومة الأمم المتحدة عن طريق توفير حلول تطوع مرنة ومناسبة وفعالة، بما في ذلك ما يتعلق بكوفيد-19. وأنتت الوفود على سرعة تكيف برنامج متطوعي الأمم المتحدة مع الجائحة، ونشر المتطوعين على الصعيدين الوطني والمجتمعي كجزء من الاستجابة على مستوى منظومة الأمم المتحدة مع تمكين المنظومة من الاستفادة من خدمات التطوع عبر الإنترنت. وأكدت الوفود على مساهمة متطوعي الأمم المتحدة في مضاعفة جهود التلقيح، بما في ذلك طرح لقاح كوفاكس. وأعربت الوفود عن تقديرها لتركيز الإطار الجديد على كيفية تعزيز برنامج متطوعي الأمم المتحدة للتجانس والاتساق على مستوى منظومة الأمم المتحدة ومساهمتها في تنفيذ خطة الإصلاح. وأنتت الوفود على خطط برنامج متطوعي الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق التمثيل الجغرافي في صفوف موظفيه وزيادة الاستثمار في وجود برنامج متطوعي الأمم المتحدة اللامركزي على مستوى العالم وتمكين ذلك. وشجعت الوفود برنامج متطوعي الأمم المتحدة على الترويج للمساواة بين الجنسين، والتنوع وتضمين ذلك في عمله وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة.

68 - وأكدت مجموعة أخرى من الوفود على مساهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في معالجة الأزمة المناخية. ورحبت الوفود بزيادة التركيز على الإطار الاستراتيجي الجديد المعني بالبيانات، والأدلة ومشاركة المعرفة من أجل دمج العمل التطوعي في خطط العمل الجماعية للأمم المتحدة بشكل أفضل. وشجعت الوفود برنامج متطوعي الأمم المتحدة على تعميق الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة مع المؤسسات الأكاديمية، ومنظمات العمل التطوعي، والمجتمع المدني والقطاع الخاص للإسراع في تنفيذ خطة عام 2030. وأيدت الوفود بقوة جهود برنامج متطوعي الأمم المتحدة المبذولة لتعميم العمل التطوعي في أطر التعاون، وتمكين مشاركة الشباب، وتعميم دمج وتمثيل المرأة، والأشخاص من جنوب الكرة الأرضية، والمجموعات المهمشة الأخرى. ولاحظ أحد الوفود الإشارة الواردة إلى تقرير الأمين العام، المعنون "خطتنا المشتركة"، في الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وشدد على أن التقرير لا يزال يخضع لمفاوضات حكومية دولية ويجب الرجوع إليه فقط بما يتماشى مع القرار 6/76. وشجعت الوفود الدول الأعضاء على دراسة المساهمة بتمويل غير مخصص في صندوق التبرعات الخاص الذي سمح لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بالاستجابة للآزمات في الوقت المناسب.

69 - وردًا على ذلك، صرح المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة قائلاً إن برنامج متطوعي الأمم المتحدة قد التزم بضمان بقاء متطوعي الأمم المتحدة على الخطوط الأمامية للاستجابة لكوفيد-19 ودعم حملات التلقيح. وطوال الجائحة، كانت الأغلبية الساحقة من متطوعي الأمم المتحدة عبارة عن

متطوعين وطنيين ومجتمعيين. وسيعتمد برنامج متطوعي الأمم المتحدة على الخبرات الإيجابية المتعددة لمتطوعي الأمم المتحدة بجميع أنحاء العالم لنقل دعمهم إلى المستوى التالي مع تعميق شراكاته المتعددة أصحاب المصلحة على الصعيد القطري. وأكد أن "خطتنا المشتركة" وردت في مشروع الإطار الاستراتيجي تماشياً مع القرار 6/76. ورحب المنسق التنفيذي بالتزام الدول الأعضاء تجاه برنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق التبرعات الخاص، الذي يُعد مصدراً أساسياً لتمويل برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

70 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة 2022-2025.

تاسعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

71 - قام المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الإطار الاستراتيجي الجديد لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2022-2025 (DP/2022/12) وقام الأمين التنفيذي بتقديم الإطار الاستراتيجي الجديد للصندوق بمزيد من التفصيل.

72 - ورحب الوفود في المجلس بالإطار الاستراتيجي الجديد وأثنت على صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية فيما يتعلق بعملية الصياغة الغنية بالمعلومات والشاملة، بما في ذلك المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، مع إعداد أولويات موضوعية جديدة عند الطلب من أقل البلدان نمواً. واعترفت الوفود بدور الصندوق الفريد ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في توزيع الأموال المخصصة لأقل البلدان نمواً، لا سيما أثناء جائحة كوفيد-19، والشمول المالي الرقمي والإجراءات على المستوى المحلي. وتم التأكيد على التمويل القابل للتنبؤ والمرن والكافي، بالإضافة إلى الوصول إلى التمويل الأساسي، باعتبارهما من الأمور الحاسمة لتلبية الطلبات المتنامية على دعم الصندوق. وشجعت الوفود الدول الأعضاء على دراسة المساهمة في موارد الصندوق الأساسية.

73 - وقالت مجموعة من الوفود إن من شأن الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025، أن يسمح للصندوق بتقوية التماسك والشراكات مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما يتفق مع المراجعة الرباعية لعام 2020. وذكرت الوفود أن تماشياً مع الإطار الجديد مع برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نمواً هو من الأمور الحاسمة لضمان نجاح أقل البلدان نمواً في تحقيق التنمية المستدامة. ودعت الوفود الصندوق إلى التركيز على: (أ) المخاطر التي تفرضها جائحة كوفيد-19؛ (ب) التمويل؛ (ج) التغير المناخي؛ و(د) رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً.

74 - وأعربت مجموعة ثانية من الوفود عن دعم عمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في أقل البلدان نمواً حيث أثبت دوره الهام في جهود التنمية المبذولة من خلال التمويل المبتكر وتحرير الموارد للعمل من أجل المجتمعات الأكثر ضعفاً. ودعت الوفود إلى تخصيص الموارد الكافية للصندوق لكي يظل ملائماً للغرض المنشود منه في هذا الوقت الذي تواجه فيه البلدان صعوبات في التعامل مع تحديات كوفيد-19، والتغير المناخي، وفقدان التنوع البيولوجي، وانعدام الأمن الغذائي، والديون وغيرها من الصعوبات. وأقرت الوفود بأن الصندوق يمتلك، بفضل ولايته الهجينة الفريدة ضمن منظومة الأمم المتحدة، أصولاً فريدة وقدرة توصيل فريدة للدول الأعضاء. وأكدت الوفود على استحقاق الصندوق لكامل دعم المجلس.

75 - ورحبت مجموعة ثالثة من الوفود بعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، وما قام به من إدراج تمويل التنوع البيولوجي، وتطوير منصة الاستثمار. ودعت الوفود

الصندوق إلى مواصلة دعم الحكومات والهيئات العامة الأخرى في أقل البلدان نموًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستخدام منظور جنساني قوي وسد الفجوة في بنية التمويل الإنمائي. وذكرت أن الصندوق في وضع جيد يسمح له بدعم الإجراءات المحلية من خلال التمويل دون الوطني الذي يربط الجهات الفاعلة المحلية بمصادر رأس المال، والعمل ككيان رئيسي للأمم المتحدة من أجل التمويل التحويلي الحفاز في أقل البلدان نموًا. وشجعت الوفود كيانات الأمم المتحدة على السعي لإقامة شراكات مع الصندوق والتعلم من خبرته الغنية في مجال التمويل المبتكر. ويجب على الصندوق البحث عن طرق لتحفيز مستثمري القطاع الخاص للمساهمة على نطاق أكبر في الموارد غير الأساسية أو غير الأساسية المرنّة. وشجعت الوفود الصندوق على المساهمة في توفير تمويل المراحل الأخيرة، ونشر الأدوات في الأماكن التي تندر فيها مصادر التمويل، ودعم الشركاء في تعزيز قدرات الحوكمة لزيادة التمويل الإنمائي، ودفع تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتمكين الاقتصادي للمرأة، والاستفادة من ميزاته النسبية.

76 - ورحبت مجموعة رابعة من الوفود بعوامل تغيير اللعبة (النتائج) الثلاثة المضمنة في الإطار الجديد، والتي تماشيت مع أولويات أقل البلدان نموًا، ورحبت مجموعة الوفود بتركيز صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تحقيق المراحل الأخيرة حيث سد الصندوق فجوة هامة في منظومة التمويل الإنمائي. وأعربت الوفود عن تقديرها لعمل الصندوق في التمويل المختلط واعتمدت عليه في زيادة آليات التمويل المختلط في مزيد من البلدان. وذكرت أن الصندوق في وضع جيد يسمح له بدعم برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نموًا الذي يدعو إلى تمويل مختلط أكثر ابتكارًا وتحفيزًا من أجل الشركات الصغيرة والمشاريع الاستثمارية في أقل البلدان نموًا، لا سيما من خلال تسهيلات UNCDF BRIDGE. ورحبت الوفود بالدعم الذي يقدمه الصندوق للحصول على التمويل على المستوى المحلي من أجل توجيه تمويل المناخ إلى السلطات المحلية. كما رحبت الوفود بزيادة تعميق الصندوق لدعمه الخاص بحلول التمويل في مجالات التمكين الاقتصادي للمرأة، والمناخ، والطاقة، والتنوع البيولوجي، والنظم الغذائية المستدامة.

77 - وردًا على ذلك، قالت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية هو ميسر بالغ الأهمية في زيادة التمويل من خلال الأدوات المبتكرة والمحفزة ونهج التمويل المختلط في مجالات مثل المناخ، والأمن الغذائي، وتمكين المرأة والبنية التحتية. وأخبرت بأن من الممكن إقناع القطاع الخاص بأن يكون شريكًا لأقل البلدان نموًا، بفضل كيانات مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الذي يساعد في إحداث التحول الإنمائي من خلال الأدوات التحفيزية.

78 - وشكر الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية المجلس على مشاركته الفعالة ودعمه للإطار الاستراتيجي الجديد للصندوق، وذكر أن الصندوق يحتفظ في محفظته المخصصة لتمويل القطاع الخاص بشراكات قوية مع مؤسسات خيرية مثل مؤسسة غيتس ومؤسسة ماستر كارد. وبالرغم من ارتفاع تمويل القطاع الخاص بمقدار 24 في المائة في عام 2021، فإن هناك حاجة إلى المزيد. ويعتزم الصندوق مواصلة إعداد ونشر أدوات التمويل المبتكرة التي من شأنها توجيه المزيد من الأموال نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الاستثمارية في أقل البلدان نموًا، ووافق الصندوق على إبقاء المجلس على اطلاع بتقدمه في هذا الصدد.

79 - وأحاط المجلس التنفيذي علمًا بالإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2022-2025.

عاشرًا - مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

80 - قام المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الإطار الاستراتيجي الجديد لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (UNOSSC) للفترة 2022-2025 (DP/CF/SSC/7). وقدم مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الإطار الاستراتيجي الجديد بمزيد من التفصيل، مع التأكيد على عمل المكتب لتحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

81 - ورحبت الوفود في المجلس بالإطار الاستراتيجي للمكتب للفترة 2022-2025، الذي هو طموح ومناسب ويهدف إلى تحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عن طريق دفع عجلة صنع السياسات والتنفيذ، وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على توفير الدعم، والحث على تبادل المعارف وتطوير القدرات والتكنولوجيا ونقلها. وأكدت الوفود على الدور الفريد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تنفيذ خطة عام 2030، والقضاء على الفقر والتصدي لأزمة كوفيد-19، وإعادة البناء بشكل أفضل وبشمولية أكبر. وأقرت الوفود بأن الدروس المستفادة من الجائحة أكدت على الدور المركزي للمكتب في تيسير ودعم وتحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأكدت الوفود على أن الشفافية والمساءلة من الأمور الضرورية لفعالية التعاون الإنمائي كما أكدت على وجوب استمرار المكتب في اتباعها كمبادئ توجيهية. وأثنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتزويده المكتب بالدعم المؤسسي والمالي والتشغيلي للاضطلاع بمسؤولياته.

82 - وأكدت مجموعة من الوفود على أن الإطار الاستراتيجي الجديد من شأنه أن يساعد المكتب على تعزيز دوره الرئيسي، وأقرت بأهمية دور مركز الجنوب في تحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشجعت الوفود المكتب على المساهمة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن طريق ضمان تحسن التجانس والاتساق بخصوص التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن منظومة الأمم المتحدة، ومع الدول الأعضاء. والمجتمع المدني وغيرهم من الشركاء، وعن طريق تعميم الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الدولي لتنفيذ خطة عام 2030. ورحبت الوفود بتركيز الإطار الجديد على دمج تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في كل برامج العمل، وحثت المكتب على تعميم دمج وتمثيل المرأة، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، واللاجئين والمجموعات المهمشة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

83 - وأعربت مجموعة أخرى من الوفود عن دعمها القوي لولاية مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصفته عنصر محوري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بمنظومة الأمم المتحدة. وأعربت الوفود عن تقديرها لتفاعل المكتب الوثيق مع مجموعة الـ 77 والصين وإنجازاته في ظل الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021. ورحبت الوفود بتضمن الإطار الجديد لمبادئ وأهداف خطة عمل بونين آيرس، ووثيقة نيروبي الختامية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (خطة عمل بونين آيرس +40)، وقرارات الجمعية العامة. ومن شأن الإطار الجديد أن يساعد على تحفيز استراتيجية منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي واتباع نهج منسق لسياسة وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلقين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولوحظ أنه يجب على المكتب ألا يستخدم سوى المصطلحات المتفق عليها دوليًا في التقارير والقرارات على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء. وأكدت الوفود على أن البلدان متوسطة الدخل زادت من أدوارها في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما ساهم في إعداد خطة تنمية عالمية أكثر شمولاً؛ ودعت الوفود المكتب إلى مواصلة الاستفادة من شراكاته مع البلدان المتوسطة الدخل. وشددت الوفود على أهمية توفير التمويل الكافي والمستدام للمكتب،

وحثت الدول الأعضاء على المساهمة في المكتب بسخاء أكبر من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق بيريز غييررو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

84 - وردًا على ذلك، أكد المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هما من الأمور الحيوية لمساعدة البلدان الأقل نموًا وضعفًا على التقدم في مساراتها التنموية. وستساعد الأدوات المضمنة في الإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل المشاركة في خلق المعرفة ومعمل الحلول، على تسريع عملية التعاون بين البلدان.

85 - وأكد مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للمجلس على أن المكتب سيعمل مع جميع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في البرامج الإنمائية في ضوء إصلاح الأمم المتحدة. وذكر أن التنسيق الوثيق والتماسك بين كيانات الأمم المتحدة مفتاح لتعزيز فوائد التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والقطري. وسيواصل المكتب دعم الاحتياجات الفريدة للبلدان المتوسطة الدخل ولن يستخدم إلا المصطلحات المتفق عليها دوليًا في التقارير والقرارات على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء. ولفت المدير المعاون الانتباه إلى فوائد المعرض العالمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب كمنصة للدول الأعضاء لتعزيز إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

86 - وأحاط المجلس التنفيذي علمًا بالإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة 2022-2025.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرية التنفيذية

87 - في خطابها (المتوفر على موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان)، أكدت المديرية التنفيذية على أن الحماية ضد الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي هي من أولويات الصندوق. فقد كلف الصندوق بإجراء مراجعة مستقلة عن القطاع الإنساني أشير فيها إلى ما هو مطلوب لوضع حد جماعي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. ونكرت المديرية أن هذا الأمر يشكل جزءًا لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025 - وهي خطة طريق طموحة لتحويل الصندوق للوصول إلى الفئات الأكثر ضعفًا في العالم بشكل أفضل. وهي دعوة لتسريع وزيادة الجهود المبذولة، وتحويل البرامج، وتحفيز الشركاء، وإعطاء الأولوية لمن تخلفوا عن الركب. وسيقوم الصندوق بتحقيق هذا الطموح من خلال الأشخاص والإبداع والشراكات.

88 - وتساهم الخطة الاستراتيجية بشكل مباشر في خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، مما يوفر مسارات لمعالجة المعايير الجنسانية الضارة وحالات عدم المساواة ذات الجذور العميقة، والاستثمار في الشباب، وحماية الاستقلال الجسدي للنساء والفتيات - باعتباره "حقهن في التصرف في أجسادهن" - وإعطاء الأولوية للوقاية والاستعداد، بما في ذلك في الأوضاع الإنسانية. وكجزء من قيادته لائتلاف عمل المساواة بين الأجيال، سعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى إعادة تعريف الاستقلال الجسدي والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية حيث ستصبح عامل تغيير للعبة عندما تعي الفئات حقوق الإنسان الخاصة بها وتطالب بالاحترام الذي هو حقها المكتسب.

89 - وتسعى الخطة الاستراتيجية إلى تحسين المشاركة مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والاستفادة من عمليات الإصلاح داخل الأمم المتحدة لدعم المؤتمر الدولي المعني ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، انطلاقاً من روح 'خطتنا المشتركة' للأمين العام للقضاء على حالات عدم المساواة. ويقوم الصندوق بتوسيع تعاونه مع الشركاء التقليديين والجدد، بما في ذلك الشركات، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات التي يقودها النساء والشباب، والمؤسسات المالية الدولية.

90 - ومن خلال برامجه، استجاب الصندوق لطلبات الحصول على مساعدات مخصصة المقدمة من بلدان البرنامج. وقد فَعَلَ الصندوق جميع البرامج القطرية بما يتفق مع أطر التعاون على التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. وسيستمر التزام الصندوق بدوره المعياري وبتقديم ما تطلبه النساء والفتيات صراحةً: الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية وتنظيم الأسرة، والحماية من كل أشكال العنف وسوء المعاملة. وسيستمر تركيز الصندوق على العمل الميداني، بتوجيه 88 في المائة من ميزانيته نحو العمل الميداني و 84 في المائة نحو البرامج.

91 - وعلى الصعيد الداخلي، يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على جعل بنيته ونظمه وعملياته وثقافته التنظيمية "صالحة للغرض" لتحقيق النتائج التحولية وتنفيذ التغييرات الداخلية المطلوبة للتفاعل والتكيف والابتكار. ويشمل ذلك النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد، ووحدة إدارة سلسلة الإمدادات الجديدة، وصندوق سد فجوة الصحة الإنجابية. ومن خلال تحسين برامج التوجيه، وتدريب القيادة، والتطوير المهني وتخطيط التعاقب، ستعمل استراتيجية السكان على مساعدة الصندوق في توظيف قوة عاملة موهوبة ورعايتها والاحتفاظ بها.

92 - ولعدم تخلف أحد عن الركب، يستفيد صندوق الأمم المتحدة للسكان من البيانات والأدلة الموجهة نحو إظهار الضعفاء. وعقب التوقيفات الأخيرة ذات الصلة بكوفيد-19، شهد أكبر عدد على الإطلاق من البلدان التي تخطط لإجراء عمليات تعداد - 56 بلداً في 2022 و 20 بلداً في 2023 - اتجاهاً تصاعدياً جديداً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرات مثل لوحة المتابعة الجغرافية المكانية المعنية بعنف الشريك الحميم تساهم في توفير الوصول إلى بيانات مفصلة على المستويات المحلية لمساعدة صناع السياسات على الفهم وتحديد الحلول. ويساعد الصندوق البلدان على تسخير العائد الديموغرافي والتعامل مع قلة الخصوبة والشيوخ. ومن المقرر أن يساعد إطلاق عقد المرونة الديموغرافية في كانون الأول/ديسمبر 2021 البلدان على تحفيز العمل المشترك لفهم هذه الفرص والاستفادة التامة منها.

93 - وزاد إجمالي التمويل في عام 2021 إلى مستوى مرتفع قياسي بلغ أكثر من 1,4 بليون دولار. وكانت مستويات مساهمات التمويل المشترك التي بلغ إجماليها 994 مليون دولار والتمويل الأساسي شبه قياسية. وفي 2021، زادت تعهدات الحكومة بمقدار 10 في المائة في حين زادت المساهمات القطرية للبرنامج لما يزيد عن 130 في المائة. وجمع صندوق الأمم المتحدة للسكان ما يقارب 56 مليون دولار في صناديق الشراكة لدى البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية، كما شهد تمويل القطاع الخاص زيادة. وظلت مرونة وثبات التمويل الأساسي من الأمور الحاسمة لضمان تنفيذ الصندوق لولايته. وقد دعمت الخطة الاستراتيجية التركيز على تمويل خطة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وبزيادة الموارد الأساسية للصندوق، سيساعد مرفق الاستثمار الاستراتيجي الجديد على توسيع نطاق المشاريع من خلال جمع مبالغ أكبر من الموارد الحكومية الداخلية، والقروض الميسرة المقدمة من المؤسسات المالية الدولية، ومساهمات المانحين داخل البلد واستثمارات القطاع الخاص.

94 - وقد بلغ التمويل الإنساني أعلى مستوياته على الإطلاق - 332 مليون دولار - ليمثل حوالي ثلث إجمالي موارد التمويل المشترك. ولأول مرة، تضمنت الخطة الاستراتيجية نتيجة محددة عن العمل الإنساني، وركزت على تعزيز استعداد صندوق الأمم المتحدة للسكان، والقدرة على الاستجابة والأنظمة. وقد أطلق الصندوق مؤخرًا أكبر نداء إنساني، حيث طلب 835 مليون دولار لتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الحماية لما يزيد عن 54 مليون امرأة وفتاة وشباب في 61 بلدا في عام 2022. وبلغ إجمالي المساهمات في إمدادات الصندوق لعام 2021 ما قدره 165 مليون دولار. ودعت المديرية التنفيذية إلى دعم إضافي حتى تتمكن البلدان الشريكة من تلبية احتياجات الصحة الإنجابية المتزايدة للسكان الشباب.

95 - وعقب انتهاء بيان المديرية التنفيذية، قدم المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن آسيا والمحيط الهادئ ملاحظات عن عمل الصندوق لمعالجة العنف الجنساني في الأزمات الإنسانية الممتدة والمفاجئة بالمنطقة، مع الإشارة إلى أن هذا هو المجال الذي قاد فيه الصندوق التنسيق بين الوكالات في الأوضاع الإنسانية. ففي أفغانستان، أعاد الصندوق تنظيم برامج، بناءً على التدخلات الحالية وخبرته خلال العقد الماضي، إلى تدخلات إنسانية لتلبية الاحتياجات العاجلة. وساعد تخزين الصندوق مسبقاً للمستلزمات الإنسانية على تسريع الاستجابات الإنسانية على مستوى المنطقة. وفي الفلبين، عقب إعصار راي الشديد في ديسمبر من عام 2021، ساهم القيام في الوقت المناسب بتوزيع المستلزمات وتنسيق الخدمات الطبية والنفسية الاجتماعية المتمحورة حول الناجين في دعم الاستجابة للناجين من العنف الجنساني، بما في ذلك ذوي الحالات الخاصة. وفي تونغغا، عمل الصندوق مع الحكومة والمنظمات التوعوية للأشخاص ذوي الإعاقة لإيلاء الأولوية لاحتياجات الحماية الخاصة بالنساء والفتيات المتضررين من الثوران البركاني الأخير. وعلى مستوى المنطقة، ربط الصندوق الاستجابات للطوارئ بعمله التتموي الطويل الأجل، لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنساني وتعزيز إمكانيات المنع والاستجابة الوطنية.

96 - وأثبتت مجموعة من الوفود على قيادة المديرية التنفيذية وتفاني موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومساهماتهم في الاستجابة للجائحة. فقد كان الصندوق حليفاً أساسياً للحكومات في الحفاظ على الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، لا سيما للنساء والرجال. وذكرت أن الصندوق رائد في معالجة "جائحة الظل" - أي الارتفاع في العنف الجنسي والجنساني والعنف ضد النساء والفتيات - والقضاء على كل أشكال العنف والتمييز ضد كل النساء والفتيات. وبالعامل بموجب الخطة الاستراتيجية، سيواصل الصندوق نهجه القائم على حقوق الإنسان للوصول إلى من هم أشد تخلف عن الركب ومواصلة التكيف مع السياقات والتحديات الجديدة، بالتعاون الوثيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، لتحقيق النتائج التحويلية الثلاث. وتظل الرقابة والمساءلة من الأمور الحاسمة، استناداً إلى الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام 2020 (A/RES/75/233) وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات. وأثبتت الوفود على عمل الصندوق في إقامة الشراكات الاستراتيجية العامة والخاصة وإعداد نهج التمويل المبتكرة لنشر الموارد وسد ثغرات التمويل.

97 - وأكدت مجموعة أخرى من الوفود على أن الخطط الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق، واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة توفر مخططاً لجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر قوة وتأثيراً وجعلها في وضع يسمح لها بتولي قيادة الجهود الجماعية لتحقيق النتائج على مستوى النظام للوصول إلى مزيد من التماسك والكفاءة والفعالية من أجل تنفيذ خطة عام 2030. وتؤكد تحديات عقد العمل على الحاجة لعمل مشترك من الأمم المتحدة لتحقيق نتائج إنمائية طويلة الأجل وبناء

القدرات وتمكين البيئات لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. وشجعت الوفود المنظمات التابعة للأمم المتحدة على مضاعفة الجهود المشتركة المتعلقة بعمليات التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير والمراقبة. وطلبت الوفود ترجمة الخطط الاستراتيجية إلى وثائق تشغيلية وبرمجية، بما يتفق مع أطر التعاون ويعتمد على التقييمات القطرية المشتركة. وهذا من شأنه، بالإضافة إلى الدعم التعاوني من كيانات الأمم المتحدة ونموذج الإبلاغ المزدوج والمجدول والمتعلق بتقييمات الأداء المتبادلة والجماعية، على النحو المحدد في قرارات الجمعية العامة 279/72 و 4/76، أن يعزز مسألة قيمة الأمم المتحدة والتأثير المشترك للفرق القطرية في ظل قيادة المنسقين المقيمين.

98 - ودعت الوفود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تبادل المعارف وأفضل الممارسات المتعلقة بالشراكات لتحسين الشفافية والاتساق والعناية الواجبة والمساءلة والتأثير، باستخدام إطار الرصد والإبلاغ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات كدليل لتقديم التعليقات والإبلاغ عن المؤشرات المشتركة. وطلبت الوفود من المنظمات الإبلاغ بطريقة أكثر اتساقاً عن النتائج المحققة بشكل مشترك بناءً على المؤشرات المشتركة والتكميلية المطلوبة في قرار المجلس 14/2021. ولاحظت الوفود أن الاجتماعات المشتركة للمجلس تمنح منظمات الأمم المتحدة الفرصة لتبادل نهج العمل الجماعي السريع والمتكامل على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ خطة عام 2030؛ فحثت على مشاركة منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع في الاجتماعات المشتركة القادمة. وذكرت الوفود أنها تنتظر من المنظمات أن تقوم بتطوير البرمجة بناءً على النتائج الجماعية القائمة على التحليلات المراعية لظروف النزاعات والتحليلات المراعية للاعتبارات الجنسانية وللمناخ. وكررت الوفود التزامها بإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك الدمج التام بين الركيزتين الإنسانية والسياسية.

99 - وفي التدخلات الفردية، أقرت الوفود بطموح الخطة الاستراتيجية، استناداً إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على ترجمة هذه الرؤية إلى نتائج، بما في ذلك التغلب على عواقب جائحة كوفيد-19 على الفئات الأكثر ضعفاً. ورحبت الوفود بدور الصندوق في الاستجابة لكوفيد-19 على مستوى المنظومة بصفته الوكالة الرائدة لصحة الأمهات والشباب والشؤون الجنسانية وتعزيز التركيز على العمل الإنساني للصندوق. ودعت الوفود الصندوق إلى العمل على واجهة المرأة والتغير المناخي وإنشاء محاور إقليمية ودون إقليمية لضمان وصول الجميع إلى خدمات إنقاذ الأرواح. وأثنت الوفود على الصندوق لتقلبه ببراعة بين البلدان التي تواجه نمواً متزايداً في السكان ومجموعة الشباب في حين تواجه البلدان الأخرى انخفاضاً في الخصوبة وشيخوخة السكان. وأعربت الوفود عن دعمها القوي لعمل الصندوق باعتباره المسؤول عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بمواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي لعام 2021. وأقرت الوفود بدعم الصندوق للبلدان من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ومواجهة تحديات كوفيد-19 ومعالجة الصحة الجنسية والإنجابية، العنف الجنساني، والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وأكدت الوفود على إمكانيات الرقمنة لضمان تقديم الخدمة بسرعة، وزيادة الوعي، ونشر المعلومات وإعادة الفتيات إلى المسار الصحيح في التعليم والصحة. وشجعت الوفود الصندوق على التركيز في المقام الأول على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاسترشاد بالملكية والقيادة الوطنية والأولويات والأهداف المحددة دولياً.

100 - ورداً على ذلك، رحبت المديرية التنفيذية بتوجيهات المكتب التي يركز صندوق الأمم المتحدة للسكان بموجبها على ثلاث نتائج تحويلية، هي إعادة البناء بشكل أفضل من جائحة كوفيد-19، ومعالجة "جائحة

الظل“ المتمثلة في العنف الجنساني والوصول إلى النساء والفتيات الأكثر ضعفاً، ومعالجة حلقة الوصل بين المرأة والمناخ. ورحبت المديرية بالتأكيد على الابتكار والرقمنة والحاجة إلى الجرأة والمخاطر المحسوبة لزيادة نطاق النتائج. فقد أكدت الجائحة على الحاجة إلى تغطية صحية عالمية كعنصر رئيسي للأنظمة الصحية المرنة. وذكرت المديرية التنفيذية أن استراتيجية السكان الخاصة بالصندوق هامة لتحسين تدخلاته القائمة على المعرفة. ويعمل الصندوق لمعالجة التضليل والمعلومات المضللة فيما يتعلق بالجائحة فضلاً عن مسائل مثل وسائل منع الحمل. وذكرت أن قدرة الصندوق على الاستفادة من البيانات من خلال عمليات التعداد، والدراسات الاستقصائية والبيانات الوصفية على مستوى النظام أمر حاسم لسرعة البرمجة وعدم تخلف أحد عن الركب. وفيما يتعلق بالسلام والأمن، تظل حماية الشباب وإشراكهم مجالاً لافقاً للنظر في خبرة الصندوق؛ وسيواصل الصندوق الشراكة مع مكتب دعم بناء السلام في القضايا المتعلقة بالنساء والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق أيضاً دعم خطة “السلام في المنزل”.

101 - والصندوق ملتزم تماماً بإصلاح الأمم المتحدة وضمان ممارسة مبادئ المساواة المتبادلة مع المنسقين المقيمين، بما يتفق مع إطار المساواة الإدارية. وجميع البرامج القطرية للصندوق مستمدة من أطر التعاون وتساهم الخطة الاستراتيجية للصندوق بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتفق مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 ومؤشرات النواتج المشتركة والتكاملية التي جرى إطلاق المنظمات الأخرى عليها، بما في ذلك ما يتعلق بالفعالية والكفاءة. ويسعى الصندوق إلى قيادة إنتاج البيانات لخطة عام 2030. ويتضمن نموذج عمل الصندوق الجديد خمسة طرائق للمشاركة - هي الدفاع والسياسة؛ وإدارة المعرفة؛ وتنمية القدرات؛ وتقديم الخدمة؛ والتنسيق والشراكات والتعاون فيما بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي - مما أدى إلى زيادة قدرته على تحقيق النتائج بسرعة على أرض الواقع من خلال النهج المخصص والحلول المخصصة، ليس في مجالات ولايته فقط وإنما في المجالات الناشئة أيضاً، مثل الشيخوخة، وانخفاض الخصوبة، والعقم، والتغير المناخي والسكان المتنقلين، بما في ذلك اللاجئين.

حادي عشر - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

102 - قدّمت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون البرامج) في صندوق الأمم المتحدة للسكان لمحة عامة عن 12 وثيقة برنامج قطري، وبرنامج واحد دون إقليمي، وسبعة تمديدات لبرامج قطرية. وفي المقابل، تناول المديرون الإقليميون للصندوق لآسيا والمحيط الهادئ، وشرق وجنوب أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب ووسط أفريقيا المنظورات الإقليمية الخاصة بهم بمزيد من التفصيل.

103 - وقدم العديد من الوفود بيانات مؤيدة للبرامج القطرية.

104 - وقام المجلس التنفيذي، وفقاً للقرار 7/2014، باعتماد وثائق البرنامج القطري للأرجنتين (DP/FPA/CPD/ARG/1)، والكاميرون (DP/FPA/CPD/CMR/8)، والسلفادور (DP/FPA/CPD/SLV/9)، وإريتريا (DP/FPA/CPD/ERI/6)، وغينيا - بيساو (DP/FPA/CPD/GNB/7)، والهندوراس (DP/FPA/CPD/HND/9)، وماليزيا (DP/FPA/CPD/MYS/1)، وجزر المالديف (DP/FPA/CPD/MDV/7)، وموزمبيق (DP/FPA/CPD/MOZ/10)، وبيرو (DP/FPA/CPD/PER/10)، وتايلاند

(DP/FPA/CPD/THA/12) وفيتنام (DP/FPA/CPD/VNM/10)، بالإضافة إلى البرنامج دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي الناطقة بالهولندية والإنجليزية (DP/FPA/CPD/CAR/7).

105 - وأحاط المجلس التنفيذي علمًا بالتمديدات الأولى لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للبرازيل وهايتي، واعتمد التمديدات الثانية لمدة سنة واحدة لأفغانستان والجزائر، والتمديد الثالث لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لفنزويلا، والتمديد السادس لمدة سنة واحدة لليمن، والتمديد السادس لمدة ستة أشهر للجمهورية العربية السورية، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2022/3.

ثاني عشر - التقييم

106 - قدّم مدير مكتب التقييم خطة التقييم الرباعية المدرجة في الميزانية (DP/FPA/2022/1)، المُعدة وفقا لسياسة تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2019/1)، وقرارات المجلس التنفيذي ذات الصلة والاستعراضات الشاملة للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020.

107 - وأثنت مجموعة من الوفود على مكتب التقييم لمرونته في تكييف وظيفة التقييم مع سياق كوفيد-19 وأعربت عن كامل دعمها للإجراءات المتخذة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 على التقييمات وتمكينها من العمل كمسرّع للتعافي. كما أثنت الوفود على الأداء المتميز للمكتب في عام 2021، الذي ساعد على تحقيق كل أهداف مؤشرات الأداء الأساسية تقريبًا. ورحبت الوفود بخطة التقييم الرباعية الشاملة المدرجة في الميزانية التي تتماشى مع نتائج التنمية والفعالية التنظيمية الموضحة في الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2022-2025. وأشارت الوفود إلى أن التقييمات ستكون أساسية لتوفير معلومات يُسترشد فيها في إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية وفي استعراض منتصف المدة المتعلق بها وتحسين الأداء التنظيمي للصندوق وأداء منظومة الأمم المتحدة.

108 - وأعربت المجموعة عن تقديرها لالتزام الصندوق بمواصلة تعزيز وظيفة التقييم، لا سيما من خلال استثمارات إضافية في مكتب التقييم ومواصلة العمل لمواجهة التحدي المتمثل في تقديم تقييمات لامركزية عالية الجودة في الوقت المناسب. ودعت المجموعة الصندوق إلى مواصلة الاستثمار في جودة التقييمات اللامركزية وصلاحياتها المنهجية وإلى ضمان كون الفرق القطرية مجهزة لإدارة هذه التقييمات والتكليف بإجرائها. وأعربت المجموعة عن تقديرها لالتزام المكتب بإصلاح الأمم المتحدة والتقييمات على نطاق المنظومة والتقييمات المشتركة ودعمه النشاط لتلك الأمور وأثنت على المكتب لما قام به من تنسيق ومواءمة التقييمات مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة ولما قام به من المشاركة في جهود التقييم المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وحدة التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة. كما رحبت المجموعة بالتوجه الإيجابي فيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التقييم في الصندوق.

109 - وأعرب وفد منفصل عن تقديره للأهمية التي يوليها صندوق الأمم المتحدة للسكان لعملية تقييم الميزانية وذكر أنه يتوقع من الصندوق أن يمارس رقابة شديدة على جودة التقييم طوال العملية لضمان موضوعية وصحة النتائج. وحث الوفد الصندوق على استخدام النتائج بشكل أفضل لتحسين علم اتخاذ القرار والاستخدام الفعال للأموال.

110 - وردًا على ذلك، طمأن مدير مكتب التقييم المجلس بأن المكتب يمتلك منظومة قوية لضمان الجودة ومراقبتها في جميع التقييمات على كافة الأصعدة. وهذا ينطبق على التقييمات المركزية واللامركزية. وأقر

بأن المكتب قد أظهر المرونة طوال وظيفة التقييم في سياق كوفيد-19، الأمر الذي ساعد على تحقيق كل أهداف مؤشرات الأداء الأساسية تقريبًا وتوفير الدعم الفعال لإصلاح الأمم المتحدة عن طريق تنسيق ومواءمة جهود التقييم مع الجهود المبذولة من المنظمات الأخرى الشريكة من الأمم المتحدة. وواصل المكتب مواجهة تحديات التقييمات اللامركزية المتبقية، بما في ذلك بالاستثمار في جودتها وصلاحياتها المنهجية. وقد تم تمويل التقييمات الواردة في خطة التقييم وحمايتها تمامًا، سواء بالنسبة للتقييمات المركزية واللامركزية. وسيقوم مكتب التقييم بتزويد المجلس بمعلومات إضافية مفصلة، حسب الطلب، عن نسبة الإنفاق على التقييم المتوقعة للفترة 2020-2025.

111 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 4/2022 بشأن خطة التقييم الرباعية المدرجة في الميزانية 2022-2025.

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثالث عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان المديرية التنفيذية

112 - في خطابها (المتوفر على موقع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، وضعت المديرية التنفيذية للمكتب عمل المكتب في إطار التنمية العالمية والسياق السياسي الأعم والجهود المبذولة لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى جبهة كوفيد-19، تولى المكتب ما يزيد عن 110 مشاريع في ما يزيد عن 80 بلدا لدعم الدول الأعضاء والشركاء في استجابتهم للجائحة. وقد ركز هذا العمل على تحسين الأنظمة الصحية الوطنية، وتقديم المستلزمات والأجهزة الطبية، وتجديد المستشفيات، وزيادة إمكانيات الاختبار، وتدبير مستلزمات إنقاذ الأرواح والأجهزة الطبية.

113 - وبالرغم من تحديات عام 2020، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتقديم خدماته على نطاق غير مسبق. وقد كان العامان الماضيان هما الأكثر نجاحًا في تاريخه، ومن بين الأمثلة الواضحة التي تدل على ذلك، ثقة الدول الأعضاء في قرار المجلس 20/2021 لاعتماد المستوى الجديد للحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي. وبسبب نموذج التشغيل الخاص به - الممول من خلال استرداد تكاليف المشاريع فقط - يبقى المكتب حريصا على الحصول على توجيهات المجلس بخصوص قرار تعزيز احتياطياته والسماح بمراجعة أسعار المكتب لصالح الشركاء والأشخاص الذين يخدمهم.

114 - وبدأت أنشطة الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 في 2022. وظلت أولويات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع متمثلة في البنية التحتية، وتحسين المشتريات العامة، ومبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (S3i). وطوال عمله، واصل المكتب المساهمة في السلام والأمن، والاستجابة الإنسانية، وجهود التنمية العالمية مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك في أصعب الأماكن حيث تم تقديم معظم الخدمات. كما تناولت الخطة الجديدة، التي استرشدت بأولويات الشركاء، الطوارئ المناخية والأنظمة الصحية العامة.

115 - وكشفت البحوث التعاونية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن جودة البنية التحتية هي مفتاح الأنظمة الصحية المستدامة والشاملة والمرنة ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وواصل المكتب بناء

قدرات الشركاء على استخدام المشتريات العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومكافحة التغير المناخي، ومكافحة الفساد والحد من عدم المساواة، وتحقيق قدر أكبر من الفعالية والشفافية والكفاءة في الإنفاق العام. وساعد ذلك بدوره في تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية وتحسين أنظمة الصحة العامة. واستهدفت مبادرة S3i زيادة الموارد المتوفرة بما يتجاوز نماذج المساعدة الإنمائية الرسمية لتلبية احتياجات البنية التحتية الوطنية الحرجة مثل الإسكان الميسور، والطاقة المتجددة، والصحة. وفي منتصف الطريق أثناء فترة إثبات مفهوم S3i، واجه المكتب صعوبات ونجاحات، كما يرد في تقرير المكتب عن احتياطي مبادرة S3i (DP/OPS/2022/2). والمكتب ملتزم بتحسين المبادرة وفي عام 2024 سيقدّم تقييماً شاملاً لمبادرة S3i بالإضافة إلى استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية.

116 - وفي مجالات أخرى، حقق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التكافؤ بين الجنسين في أيلول/سبتمبر 2021، وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية إلزامي لكل المشروعات ذات الصلة. والمكتب ملتزم بشمول الجميع على نحو لا يقتصر على المساواة بين الجنسين، الأمر الذي سيقدمه المكتب في استراتيجيته الجديدة المتعلقة بالشؤون الجنسانية والتنوع وشمول الجميع. ويتبع المكتب أعلى المعايير الأخلاقية في عمله حتى وإن كان ينطوي على مخاطر أخلاقية تتعلق بكيفية تشغيله ودعمه للعاملين. ففي عام 2022، ضاعف المكتب الجهود المبذولة في الضمانات البيئية والاجتماعية، لا سيما للصحة والسلامة، من خلال نهج الهدف صفر الخاص به. وهذا يعني عدم وجود حوادث وإصابات وأمراض في مكان العمل، ويشمل أنشطة التوعية، والفحوصات الإلزامية، وإعداد تقارير عن كل الموظفين. ويقرن ذلك بالاستثمار في الرقمنة، وتحسين الممارسات، وتيسير العمليات، واعتماد تقنيات جديدة وممارسات مبتكرة.

117 - وشددت مجموعة من الوفود على الحاجة إلى دعم أنظمة الرعاية الصحية خلال أزمة كوفيد-19 باستخدام المزايا النسبية والخبرة الفنية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مناطق ولايته. وأثنت الوفود على أنه بالرغم من انهيارات سلاسل الإمداد والحركة العالمية للسكان والسلع، واصل المكتب تقديم الخدمات الحرجة على نطاق غير مسبوق، حتى في الأوضاع الإنسانية المعقدة. وشجعت الوفود المكتب على مواصلة العمل مع منظومة الأمم المتحدة للاستجابة المشتركة لدوافع النزاعات، ومخاطر الكوارث، والأزمات الإنسانية، والحالات الطارئة المعقدة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وأثنت الوفود على إجراءات المكتب للحصول على إدارة مالية حكيمة وتعديل مستوى احتياطاته حسب ملف المخاطر الخاص به. ورحبت الوفود بعزم المكتب على مراجعة نموذج أسعاره مرة أخرى واستمراره في ضمان الحصول على قيمة أكبر مقابل المال، الأمر الذي يجعل شركائه مطمئنين حيال تنفيذ هذه الالتزامات. وأثنت الوفود على المكتب لإعطاء الأولوية لمبادرة S3i في إطار خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وإجراءاته لهيكلة احتياطاته لضمان استقرار المبادرة، مع موافقة المجلس. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى المراجعة الشاملة لمبادرة S3i في 2023 لدراسة الصورة الأعم، والدروس المستفادة، والنجاحات والاحتمالات. وأثنت الوفود على المكتب لتحقيقه التكافؤ بين الجنسين وأعربت عن تقديرها لالتزامه بالتنوع الجنساني وشمول الجميع.

118 - وفي تدخلات أخرى، أعربت الوفود عن دعمها القوي لمبادرة S3i وتركيزها على الإسكان الميسور، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية الصحية، فضلاً عن دعمها لمواصلة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سعيه نحو التميز والابتكار في عمله، لا سيما من خلال رقمنة العمليات. حيث يجب أن تستمر التقنيات الرقمية الجديدة، التي تهدف إلى زيادة الكفاءة والتيسير، في دعم سعي المكتب لتحسين قدراته التشغيلية. وتم حث المكتب على الانضمام لمبادرة التنمية العالمية التي تركز على تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

على الصعيد المحلي. ولوحظ أنه يجب على المكتب تجنب الإشارة إلى تقرير خطتنا المشتركة حيث إن الدول الأعضاء لم تتخذ موقفًا موحدًا بعد. هذا وقد رحبت وفود من الدول الجزرية الصغيرة النامية بمشاركة المكتب القيمة في دفعها لتنفيذ خطة عام 2030، وأهداف التنمية المستدامة، ومسار إجراءات العمل المعجل، وفي الاستجابة لكوفيد-19. وأكدت الوفود على خوفهم من أن الافتقار إلى المشاريع القابلة للتوسع يعني أن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد يُغفل عنها وشددت على أنه لمعالجة نقاط الضعف الفريدة لهذه الدول، يجب على المكتب البحث عن نهج أكثر تفصيلاً، بما في ذلك من خلال مبادرة S3i.

119 - وردًا على ذلك، قالت المديرية التنفيذية إن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أدرك، مع اعتماد خطة عام 2030، الحاجة إلى البحث عن مبادرات جريئة لتنفيذها وجمع الأموال التي تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو نهج مناسب تمامًا لنموذج أعمال المكتب. والمكتب على استعداد للعمل مع المجلس لتحسين تحديد المخاطر الكامنة وإيجاد نهج أقوى، لتلبية احتياجات احتياطات المكتب والمخاطر التي تنطوي عليها محفظته. وبسبب عمل المكتب بهوامش منخفضة بالرغم من ديناميكيات السوق الصعبة، تضيف احتياطاته التشغيلية مستوى من الأمن. ويتم الحصول على رسوم تعهد هذه الاحتياطات من خلال إدارة الأصول بصورة محترفة ولا تُستمد من تمويل المشاريع. وكانت شفافية احتياطات المكتب التشغيلية مثل مبادرة S3i في مقدمة أولوياته. وقد سعى المكتب إلى زيادة شراكاته في إطار الأمم المتحدة، مع المجلس، ومع شركاء خارجيين لضمان وفائه بولايته.

120 - وقال مدير المحافظ الإقليمية إن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بصفته منظمة موجهة نحو العملاء، يتبع نهجًا رشيقًا ومرنًا، مما ساعد الحكومات على تنفيذ حلولها على أزمت مثل كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، من خلال فرقة العمل المعنية بالاستجابة لكوفيد-19 وإجراءات الموافقة السريعة على مشاريع كوفيد-19، تم تنفيذ 85 في المائة من مشاريع استجابة المكتب لكوفيد-19 مع شركاء خارجيين وحكومات خارجية، بالاعتماد على الثقة المكتسبة والعمل المشترك اللذين كانا قائمين بالفعل، فضلاً عن إجراءات الشراء الطارئة المرنة في المكتب.

121 - وقال مدير ممارسات ومعايير التنفيذ إن خبرة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المثبتة في المشتريات المتعلقة بالمعاملات سمحت بالاستجابة السريعة للاحتياجات العاجلة خلال الجائحة وبناء القدرات الوطنية للمساعدة في تصميم السياسات، والتحسينات الهيكلية والعملية من خلال الأنظمة الوطنية وسلاسل الإمداد المرنة، مما أدى إلى تحقيق وفورات وترك الأثر. وقد دعم المكتب الحكومات في تقليل مخاطر الاستثمارات في البنية التحتية الشاملة والقادرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال قرارات التخطيط والتمويل المدعومة ببيانات وتحليلات عالية الجودة. ويعتزم المكتب توسيع نطاق هذا النهج لتوجيه الحكومات في اتخاذ القرار القائم على الأدلة.

122 - وقال المستشار القانوني العام ومدير مكتب الاتصال بنيويورك إن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد نفذ ترتيباته الأولى لحقوق الملكية وأقام شراكة مع الصندوق الدائم الدولي للتنمية ومع شركة من القطاع الخاص في الهند. وبموجب هذه الترتيبات، سيقوم المكتب بتقديم الدعم التشغيلي في التعامل مع الرصد البيئي والاجتماعي والإداري لجذب موارد القطاع الخاص والعمل لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وقد سعى المكتب إلى أن يكون متسقاً مع ترتيبات حقوق الملكية الخاصة بالأمم المتحدة لتخفيف المخاطر المتعلقة بحقوق الملكية. ومن المتوقع خروج المكتب من المشروع في غضون ثلاث إلى أربع سنوات بمجرد سير الأهداف المقصودة في المسار الصحيح.

123 - وقالت المديرية المالية ومديرية الشؤون الإدارية إنه عند تجهيز احتياطي مبادرة S3i، سيتمكن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من توفير مزيد من الشفافية للمجلس بخصوص أنشطة مبادرة S3i. وقد سعى المكتب لتحديد الاحتياطي عند 105 ملايين دولار، على أن تخضع التغييرات للمجلس. واحتياطي النمو والابتكار الذي تم تجهيزه في عام 2019 للاستثمار في قدرة المكتب المستقبلية على توليد الإيرادات، التي كانت مبادرة S3i إحدى ركائزها، أتاح للمكتب زيادة الاستثمار في النمو المستقبلي، وهو أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى نموذج التمويل الذاتي الخاص به. حيث يساهم احتياطي مبادرة S3i في تخفيض حجم احتياطي النمو والابتكار بشكل كبير. وبالإضافة إلى ذلك، سيطبق المكتب التوجيهات المتعلقة بالحدود الدنيا والقصى على الاحتياطيات التشغيلية. ومن بين الاحتياطيات المتخذة لمعادلة مخاطر مبادرة S3i، اتخذ المكتب عدة خطوات مثل تجهيز مكتب مبادرة S3i بهلنكي، وإنشاء مجموعة استشارية معنية بالاستثمارات، وتقوية الروابط بين مبادرة S3i والوحدات القانونية والمالية الداخلية بالمكتب.

124 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 5/2022 بشأن احتياطي مبادرة S3i الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

رابع عشر - مسائل أخرى

خطاب رئيسة مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

125 - أطلعت رئيسة مجلس الموظفين المجلس على عمل مجلس الموظفين في 2021 لبناء قوة عمل صحية في مكان صحي مع الاعتراف بالتحديات التي واجهتها المنظمات في إعادة تصميم الأدوار، والحفاظ على حالة الموظفين وأهميتهم، وتحديد الأولويات في مشهد متغير باستمرار، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19.

126 - وفي التدخل الوحيد، أعرب أحد الوفود عن تقديره القوي لعمل مجلس الموظفين في ظل الظروف الصعبة، والتزام الإدارة بالعمل مع مجلس الموظفين. ودعا الوفد إلى الأخذ بالاستدامة في كل العمليات، بما في ذلك كل النقاط التي أثارها مجلس الموظفين: (أ) العمل النشط والمتنوع ضد العنصرية والتحيز الجنسي وأشكال التمييز الأخرى، الذي هو أمر أساسي لإنشاء بيئة عمل آمنة وخلقة ومستدامة، وتعزيز التنوع الفكري، والالتزام بالتدقيق الذاتي المستمر؛ و(ب) الوضوح فيما يتعلق بالأمن الوظيفي والعقود. ويشمل ذلك التوازن بين العمل والحياة الشخصية، مما يسمح للموظفين بتخطيط عملهم بطريقة مرنة. وذكر أن القيادة الواضحة التي يمكن التنبؤ بها أمر أساسي لاتباع نهج مستدام.

127 - وردًا على ذلك، رحبت الرئيسة بالتفاهم المشترك حول الحاجة إلى معالجة مخاوف الموظفين بالتضامن مع الإدارة والدول الأعضاء كأولوية من أولويات المنظمة.

128 - واستمع المجلس التنفيذي إلى الخطاب الذي ألقته رئيسة مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الجزء الثاني

الدورة السنوية لعام 2022

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك

في الفترة من 6 إلى 10 حزيران/يونيه 2022

أولا - مسائل تنظيمية

- 1 - عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في الفترة من 6 إلى 10 حزيران/يونيه 2022، دورته السنوية لعام 2022 بالحضور الشخصي، بعدما عُقدت افتراضياً لعامين على التوالي بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).
 - 2 - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام 2022 (DP/2022/L.2) واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2022 (DP/2022/13).
 - 3 - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام 2022 في الوثيقة DP/2022/27، المتاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.
 - 4 - ووافق المجلس التنفيذي في قراره رقم 17/2022 على الجدول الزمني التالي المتعلق بالدورات اللاحقة التي سيعقدها المجلس التنفيذي في عام 2022:
- الدورة العادية الثانية لعام 2022: من 29 آب/أغسطس إلى 1 أيلول/سبتمبر 2022

بيان رئيسة المجلس

- 5 - أبرزت رئيسة المجلس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لافتة الانتباه إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية المستمرة لكوفيد-19 والأزمة الثلاثية الجوانب التي يواجهها كوكبنا المتمثلة في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث. وقالت إن عدم المساواة أخذ في الازدياد، مؤثراً في المقام الأول على أشد الفئات ضعفاً، وإن عدد اللاجئين والمشردين داخلياً أعلى من أي وقت مضى. وإن المجتمع الدولي مدعو إلى العمل على التصدي للتحديات المتعددة الأوجه. وذكرت أن المجلس اضطر، في خضم ذلك، إلى تقييم سوء الإدارة المالية الذي شهده مكتب خدمات المشاريع مؤخراً وأن يحدد الإجراءات المناسبة. وتشكل هذه الحالة تذكيراً صارخاً بأهمية الدور الرقابي الذي يضطلع به المجلس. ويحتاج البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع إلى توجيهات من المجلس لكفالة قدرة هذه الكيانات على الوفاء بمسؤولياتها في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشارت إلى أن العمل معاً هو السبيل الوحيد لكفالة التغيير المفضي إلى التحويل. وينبغي أن تؤدي المناقشات التي يجريها المجلس إلى مضاعفة التأثير على الناس في جميع أنحاء العالم، استناداً إلى مبدأ المشاركة في المسؤولية والجهود.

الجزء المشترك

ثانياً - معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

- 6 - قدم نائب المديرية التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق السكان، ومدير مكتب العلاقات الخارجية والتوعية في البرنامج الإنمائي، والمجلس التنفيذي ومكتب العلاقات الخارجية في مكتب خدمات المشاريع معلومات محدثة إلى المجلس عن الجهود المشتركة المبذولة لتنفيذاً لقرار الجمعية العامة 279/72 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

7 - وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها للتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع في تنفيذ مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" على نحو أكثر فعالية وكفاءة. غير أنها قالت إن التحديات الراهنة في مجالي التنمية والأنشطة الإنسانية تتطلب مزيداً من الاهتمام بالاتساق على نطاق المنظومة. وشددت المجموعة على ضرورة القيام بما يلي: (أ) إدماج الاستجابات لمنع حدوث الأزمات والتصدي لها والتعافي منها، وتعزيز النهج التعاوني المتخذ إزاء التحليل القطري المشترك والبرمجة القطرية المشتركة؛ و (ب) تقييم الحضور داخل البلدان بهدف كفالة توافر المهارات المناسبة؛ و (ج) مواصلة توحيد العمليات المؤسسية المشتركة؛ و (د) مواءمة البرامج القطرية الخاصة بكل كيان مع إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة؛ و (هـ) دعم الجهود التي تبذلها البلدان المستفيدة من البرامج للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان؛ و (و) تعزيز التقيد بإطار الإدارة والمساءلة، بما في ذلك إدارة أداء رؤساء الوكالات على الصعيد القطري.

8 - وقالت مجموعة أقاليمية إنه يتعين تعزيز ركيزة التنمية في الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل للولاية المتمثلة في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. وإنه يتعين على المجالس كفالة امتثال المنظمات لولاياتها، كما يتعين على المجلس أن يعيد التأكيد في قراراته على الولاية المتمثلة في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. فتولي المسؤولية والقيادة على الصعيد الوطني أمران بالغ الأهمية للتنفيذ وينبغي أن يعكس كل برنامج قطري الأولويات الوطنية. وأردفت بالقول إن التوازن في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات يتعرض للخطر بسبب التركيز على المسائل المؤسسية الداخلية؛ ولا يزال القضاء على الفقر هو الهدف الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وحذرت المجموعة من الدفع باتجاه صياغة رؤية للأنشطة التنفيذية تنحصر في أوجه الكفاءة بصرف النظر عن التنمية العالمية وأهداف التنمية المستدامة. ولفتت الانتباه إلى حالات النقص في تمويل ركيزة التنمية، والالتزامات غير المستوفاة في سياق اتفاق التمويل، والحاجة إلى زيادة الاستثمار في الحلول المتكاملة.

9 - وتابعت المجموعة قائلة إن هناك استجابة قوية للدعوة الموجهة إلى تقليص وجود الأمم المتحدة على الصعيد القطري، ولا سيما لدى البلدان المشمولة بالخدمات التي تقدمها المكاتب المتعددة الأقطار، ودعت إلى الإبقاء على وجود المنظمات على الصعيد القطري أو تعزيزه بما يتماشى مع تقييم الاحتياجات على نحو سليم.

10 - وردا على ذلك، قال نائب المدير التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق السكان إن الصندوق لا يزال ملتزماً بالإصلاح وتعزيز الطابع المشترك للتقييم القطري المشترك؛ وإن البرامج القطرية للصندوق المستقاة من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية تتسق مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والصندوق يعمل مع الأفرقة القطرية على زيادة الكفاءة والبرمجة المشتركة، ويتبع نهجاً قوياً قائماً على حقوق الإنسان إزاء البرمجة والعمل المشترك بين الوكالات. وإن الصندوق يكفل، استناداً إلى إطار الإدارة والمساءلة، والمساءلة المتبادلة، قيام المنسقين المقيمين بتقييم أداء ممثلي الصندوق القطريين ومساهماتهم في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

11 - وقال مدير مكتب العلاقات الخارجية والتوعية في البرنامج الإنمائي إن البرنامج الإنمائي ملتزم بالتقييم القطري المشترك وبناتج برامجه القطرية المستقاة من النتائج الجماعية؛ فالبرنامج الإنمائي يعمل مع الأفرقة القطرية المعنية بالتنمية والأنشطة الإنسانية على حماية المكاسب الإنمائية ومعالجة الأسباب الجذرية؛ وتستند برامجه إلى نهج قائم على حقوق الإنسان. وقد وسع البرنامج الإنمائي نطاق أثر عملياته

ليشمل 170 بلداً، وإن كان وجوده يعتمد على التمويل الأساسي. وذكر أن منصة استراتيجية تسيير الأعمال التابعة للبرنامج الإنمائي ساعدت على التقليل من أوقات تجهيز الأعمال، وأن البرنامج الإنمائي يشارك أيضاً في فرقة العمل العالمية المعنية بالخدمات المشتركة ويعمل مع كيانات الأمم المتحدة على حشد التمويل، بسبل منها أطر التمويل الوطنية المتكاملة.

12 - وقال المجلس التنفيذي ومكتب العلاقات الخارجية في مكتب خدمات المشاريع إن مكتب خدمات المشاريع يوفر للائتلافات القائمة على المسائل منصة للعمل وأن وجوده محدود على المستوى القطري. وإنه تعلم بناء نموذج متعدد البلدان لدعم المناطق بشكل أفضل، وتوسيع نطاقه بشكل أسرع، وتقاسم الخدمات. وهذا النموذج يسمح لمكتب خدمات المشاريع بالتطور باعتباره وكالة غير مقيمة، كما أن المكتب ينتهج سياسات العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في مجال المشتريات والبنى التحتية والتصميم، ويعزز مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ويتجاوب دائماً مع تولي البلد زمام المسؤولية.

13 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار 14/2022 الذي يتناول المعلومات المستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ثالثاً - المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

14 - قدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي لهذا المكتب عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي أجريت في عام 2021 (DP/2022/15)؛ وقدم مدير مكتب الشؤون الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة على ذلك. وقدم مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير مكتبه عن أنشطة التدقيق الداخلي والتحقيق المضطلع بها في عام 2021 (DP/FPA/2022/6)، والتقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة (DP/FPA/2022/6/Add.1)، واختصاصات هذه اللجنة. وقدم نائب المدير التنفيذية (لشؤون الإدارة) في صندوق السكان رد الإدارة على ذلك. كما قدم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب خدمات المشاريع التقرير السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيقات في عام 2021 (DP/OPS/2022/3)؛ وقدم المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع بالنيابة، جواب الإدارة على ذلك.

15 - ورحبت الوفود بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع في معالجة المسائل الإدارية المتصلة بمراجعة الحسابات وأعربت عن سرورها من أن العديد من التوصيات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات السابقة قد نفذت تنفيذاً كاملاً أو أنها قيد التنفيذ. كما أنها شجعت المنظمات على تنفيذ التوصيات المتبقية وأعربت عن سرورها من رؤية المنظمات تتمتع بوضع مالي جيد وتستخدم ممارسات الإدارة المالية السليمة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

16 - أعربت مجموعة من الوفود عن سرورها من أن الرأي العام لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية للبرنامج الإنمائي صُنِفَ إجمالاً بأنه "مُرْضٍ/يحتاج إلى بعض التحسين" وأن 95 في المائة من توصيات المكتب لعامي 2020 و 2021 قد نُفِذَتْ. وأنه لدى معالجة مسائل مراجعة الحسابات والتحقيق، طلبت الوفود ما يلي: (أ) معلومات عن أثر نقص الموظفين، وزيادة

المهام المقررة، وطبيعة/طول القضايا المعقدة الخاضعة للتحقيق؛ و (ب) تفاصيل عما إذا كان البرنامج الإنمائي يعترف إجراء استعراض مشترك لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب الأخلاقيات، ومكتب الموارد البشرية بهدف كفالة الإدارة العادلة للتحقيقات التي تشمل أفراداً يدعون أنهم مبلغون عن المخالفات؛ و (ج) إطلاع المجلس، بشكل منفصل وفي الوقت ذاته، على مزيد من التقارير المتعلقة بالإدارة.

17 - وشجعت وفود أخرى البرنامج الإنمائي على تناول النتائج المنبثقة عن عدم كفاية الدعم المقدم على الصعيد العالمي إلى المكاتب القطرية، كما شجعت، بالنظر إلى استعراض الأطراف الثالثة للمعايير الانتمائية للبرنامج الإنمائي، على تحسين استقلالية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. وأشارت على البرنامج الإنمائي أن يعالج مواطن الضعف في الإبلاغ عن نتائج تحقيق المساواة بين الجنسين. وأعربت عن القلق إزاء الزيادة في عدد القضايا المتصلة بسوء السلوك الجنسي؛ كما طلبت تفاصيل عن الدروس المستفادة من البرنامج التجريبي لإضفاء الطابع المركزي على المهام المتمثلة في الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحقيق في التحرش الجنسي.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

18 - سلّمت الوفود بأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لصندوق السكان صُنفت في عام 2021 بتقدير "مرضٍ جزئياً مع الحاجة إلى بعض التحسينات"، وأعربت عن تقديرها لتركيز الصندوق على إغلاق توصيات مراجعي الحسابات. وشجعت الصندوق على مواصلة تعزيز إدارة البرامج، والإدارة المالية، ومراقبة عملية الشراء والمخزون. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء الزيادة في عبء القضايا في عام 2022، في حين رحبت بالزيادة في عدد القضايا التي عالجها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في عام 2021 مقارنة بالسنوات السابقة. وطلبت معلومات عن خطط صندوق السكان الرامية إلى زيادة الموارد المقدمة إلى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق. وأثنت على الصندوق للتحسينات التي أدخلها على إدارته لسلسلة التوريد داخل البلدان في سياق جائحة كوفيد-19.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

19 - قالت الوفود إن المخالفات التي شابت مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار التي أطلقها مكتب خدمات المشاريع ستكون لها عواقب على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ ويلزم اتخاذ تدابير لكفالة الإدارة المالية وإدارة المخاطر لمنظومة الأمم المتحدة. وطلبت الوفود إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان أن يقدم معلومات عن أعباء العمل، وقدرات المكاتب، والإجراءات التي يتخذها المجلس بشأن الاستقلالية، وللمساعدة على تعزيز النظم. والتمست الحصول على التحليل والاتجاهات في الأجل الطويل بشأن المراجعة الداخلية ونتائج التحقيق في التقارير السنوية. وينبغي لهذه المنظمات أن تكفل تقديم تقارير دقيقة وصريحة ومتوازنة لتمكين المجلس من ممارسة الرقابة. كما شجعت على اتخاذ إجراءات لتعزيز إدارة المخاطر والامتثال لقواعدها وأنظمتها. وشددت على أهمية إيجاد سبل لتبادل المعلومات في وقت مبكر وفي أوانه وبشفافية مع المجلس بشأن حالات سوء السلوك والتحقيقات.

20 - وردا على ذلك، قالت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي إن البرنامج الإنمائي استكمل إطاره للرقابة الداخلية ويعمل على تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية من خلال نظام مركزي جديد لتخطيط الموارد؛ ففي عام 2021، اعتمد البرنامج الإنمائي استراتيجية وخطة عمل لمكافحة الغش؛ وكان

68 في المائة من الإجراءات قد أُنجِز حتى أيار/مايو 2022. وقد مَوَّل البرنامج الإنمائي بالكامل طلب مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لعام 2022 وواصل تنفيذ التوصيات المتعلقة بمرفق البيئة العالمية؛ وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي ملتزم بكفالة الاتساق والتطبيق الكامل لسياساته وإجراءاته المعززة على نطاق وحدات الأعمال. وفيما يتعلق بعبء القضايا لدى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، قال إن الإدارة تؤيد تأييدا تاما لإنجاز جميع التوصيات.

21 - وقال مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي إن نقص الموارد في المكتب يؤثر في قدرة المكتب على معالجة القضايا والوفاء بمؤشرات الأداء الرئيسية لقضايا التحقيق - وهو وضع يتعلق على وجه الخصوص بالقضايا ذات الأولوية المتوسطة. وتعزى الزيادة في حجم القضايا قيد التحقيق في عام 2021 إلى عوامل متعددة، بما في ذلك اختلال التوازن في ما بين الموارد وعبء القضايا، وكوفيد-19. وذكر أن تزايد عبء القضايا يضر برفاه الموظفين، رغم أن مسألة القدرة تتعلق بالتحقيقات فقط، وليس بمراجعة الحسابات، وأن المكتب ملتزم بالعمل مع المجلس، وأعرب عن استعداده، في ما يتعلق بالتحقيقات، لمناقشة الجوانب العملية ومتطلبات السرية.

22 - وقال المدير بالنيابة لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لصندوق السكان إن المكتب أعاد هيكلة فرع التحقيقات بالقيام بما يلي: (أ) تقسيم الفرع إلى وحدتين على رأس كل منهما موظف يتولى المسؤولية عن ثلاث مناطق بهدف توزيع المسؤوليات المتعلقة بالإشراف على المحققين واستعراض تقارير التحقيقات؛ و (ب) إنشاء وحدة تلقي القضايا، والسياسات، والإبلاغ مع تعيين موظفين لشغل ثلاث وظائف يعتمدها المجلس في الميزانية المتكاملة الجديدة لتمويل التحقيقات. وذكر أن الوحدة تعمل على تقييم جميع القضايا التي ترد إلى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق لتحديد ما إذا كانت تندرج ضمن ولايتها من عدمه، أو ما إذا ينبغي إحالتها إلى المكاتب ذات الصلة، أو استعراضها إما من أجل إغلاقها أو إجراء تحقيق رسمي كامل فيها. وأشار إلى أن المكتب سيقوم، بعد الانتهاء من إعادة هيكلة الوحدة، بتقييم النتائج، والتحقق من الاحتياجات، وتقديم تقارير إلى المجلس، على أن يحترم متطلبات السرية ويقدم التقارير إلى الجهات المانحة. كما أفاد بأن المكتب قام بتعيين خبراء خارجيين في مجال ضمان الجودة من أجل مراقبة جودة تقارير التحقيق.

23 - وقال نائب المدير التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق السكان إن سياسة عدم التسامح إطلاقاً التي ينتهجها الصندوق تتجلى في السياسة الجديدة لإدارة المخاطر في المؤسسات وتعيين موظف معني بالمخاطر في عام 2022. وإن سياسة الإدارة المركزية للمخاطر وإطار الرقابة الداخلية يمتثلان لمعايير لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي ويتسقان مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة ونموذج النضج المرجعي للمخاطر الذي وضعتة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وأردف قائلاً إن لدى الصندوق سياسة لمكافحة الممارسات الاحتيالية والممارسات المحظورة. ومن ناحية العلاقة بين توافر الموارد وعبء القضايا في سياق التحقيقات، فقد أشار إلى أن الصندوق زاد من الموارد في إطار الميزانية المتكاملة لفرع التحقيقات التابع لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق. وأن الصندوق يعرب عن تأييده الكامل لإعادة هيكلة المكتب، ورصد اتجاهات المراجعة عن كثب، كما أنه أجرى تحليلاً للأسباب الجذرية من خلال لجنة رصد مراجعة الحسابات.

24 - وقال مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب خدمات المشاريع، إن الإدارة العليا تؤيد تأييدا تاما الحاجة إلى قدرات كافية في فريق المراجعة، وإن استقلالية الفريق ووظيفتي مراجعة

الحسابات والتحقيقات تمثل أولوية عليا؛ وسوف سيركز الفريق، من الآن فصاعداً، على تعزيز استقلاليته ويقدم التقارير إلى المجلس. وفيما يتعلق بالاتجاهات الطويلة الأجل، قال إن الفريق أجرى في عام 2021 تحليلاً مفصلاً للأسباب الجذرية للقضايا الرئيسية، وهو متاح للجمهور. وفيما يتعلق باختلال التوازن في ما بين الموارد وععب القضايا، قال إن المحققين الأربعة المتفرغين في الفريق يعالجون أكثر من 200 قضية سنوياً في المتوسط، وهو ما يتجاوز بكثير المعيار المعمول به في هذا المجال، وإن الفريق سيقدم إلى المجلس بيان جدوى بشأن الموارد المطلوبة.

25 - وقال المدير التنفيذي بالنيابة لمكتب خدمات المشاريع، إن مكتب خدمات المشاريع ملتزم بالتعاون مع المجلس لمعالجة المخالفات التي تشوب مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار وإعادة المكتب إلى المسار الصحيح. وأعرب عن تطلعه إلى تلقي بيان الجدوى الذي سيعده الفريق بشأن اختلال التوازن في ما بين الموارد وععب القضايا وإلى تحقيق توازن أفضل.

26 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار 15/2022 بشأن تقارير البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع التي تتناول المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وردود الإدارة.

رابعاً - الأخلاقيات

27 - قدم كل من مدير مكتب الأخلاقيات التابع للبرنامج الإنمائي، ومديرة مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق السكان، ومدير مكتب الأخلاقيات والامتثال التابع لمكتب خدمات المشاريع تقرير كل منهم على النحو التالي: أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع للبرنامج الإنمائي لعام 2021 (DP/2022/16)، وتقرير مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق السكان لعام 2021 (DP/FPA/2022/7) وأنشطة مكتب الأخلاقيات والامتثال التابع لمكتب خدمات المشاريع في عام 2021 (DP/OPS/2022/4). وقدم ردود الإدارة كل من مديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع للبرنامج الإنمائي، ونائب المدير التنفيذي (للشؤون الإدارية) في صندوق السكان، والمدير التنفيذي بالنيابة لمكتب خدمات المشاريع.

28 - وقالت الوفود إن وجود وظيفة مستقلة معنية بالأخلاقيات ذات موارد كافية وتتسم بالشفافية ومعروفة جيداً لدى الموظفين أمر ضروري لمنظمة قوية وقادرة على الوفاء بمسؤولياتها. وينبغي للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع أن يواصلوا غرس ثقافة تنطوي على الأخلاقيات والنزاهة والمساءلة. وينبغي لمكاتب الأخلاقيات أن توضح، في تقاريرها المقبلة، الطريقة التي تساهم بها الأنشطة في تعزيز ثقافة عدم السكوت عن الخطأ. وأشارت إلى أن آليات التوجيه والإبلاغ في مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق السكان تعمل على معالجة القضايا وتقديم تقارير عنها؛ وأثنت على مكتب الأخلاقيات التابع للبرنامج الإنمائي لمشاركته في فرقة العمل المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين التابعة للبرنامج الإنمائي. وأفادت بأن جائحة كوفيد-19 حدت من قدرة المنظمات على العمل، وقيدت الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة عمل آمنة، وجعلت من الصعوبة بمكان ملاحظة الخدمات المقدمة في مجال الأخلاقيات. كما أشادت الوفود بالمنظمات لما تبذله من جهود وشجعتها على تكثيف العمل في مجال الأخلاقيات، وفيما رحبت بالعدد القياسي من القضايا، شددت على حاجة موظفي الأخلاقيات المستقلين إلى ما يكفي من الموارد والقدرات وسبل الوصول إليها بهدف تنفيذ ولاياتهم.

29 - وأحاط مدير مكتب الأخلاقيات التابع للبرنامج الإنمائي علماً بالأفكار المتعلقة بالحاجة إلى كفاءة توفير ما يكفي من موارد لأنشطة مكتب الأخلاقيات وأعرب عن تقديره لتلك الأفكار. وقال أن المكتب

سيستكشف السبل الكفيلة بمعالجة عبء القضايا المتزايد وقياس أثر الأنشطة التي يضطلع بها من أجل إبلاغ المجلس وتيسير دوره الرقابي بشكل أفضل.

30 - وقالت مديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع للبرنامج الإنمائي إن البرنامج الإنمائي سيواصل توفير الموارد الكاملة استجابة للطلبات المقدمة من مكتب الأخلاقيات المتعلقة بتخصيص الموارد.

31 - ورحبت مديرة مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق السكان بموافقة المجلس على إنشاء وظيفة برتبة ف-4 في إطار الميزانية المتكاملة الجديدة للفترة 2022-2025. وقالت إن تقاسم الموارد في المجتمع المعني بالأخلاقيات في الأمم المتحدة لا يُستخدم استخداماً كافياً. وإن فريق الأمم المتحدة للأخلاقيات يسعى إلى مضاعفة تقاسم الموارد بهدف توسيع نطاق أنشطة مكاتب الأخلاقيات. وسيواصل المكتب البناء على آلية الإبلاغ الناجحة التي لديه والبحث عن الفرص المناسبة لإبلاغ المجلس. وسيعمل المكتب أيضاً مع فريق الأمم المتحدة للأخلاقيات على تحديد التدابير التي تؤثر على الدعوة إلى ثقافة عدم السكوت عن الخطأ بهدف إبلاغ المجلس على نحو أفضل.

32 - وقال نائب المدير التنفيذي (للشؤون الإدارية) في صندوق السكان إن الصندوق زاد من الموارد المخصصة لمكتب الأخلاقيات في إطار الميزانية المتكاملة الجديدة. ووضع الصندوق أيضاً نهجاً في سياق مبادرة "سلامة الأسرة" لتيسير تبادل المعلومات في ما بين مكتب الأخلاقيات، ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، والمكتب القانوني، ومكتب الموارد البشرية، وجهات التنسيق المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

33 - وقال المدير التنفيذي بالنيابة لمكتب خدمات المشاريع، إن المكتب قرر إزالة عنصر "الامتثال" من وظيفة مكتب الأخلاقيات لمواءمته مع معايير الأمم المتحدة الأخلاقية؛ فمن المهم لمكتب الأخلاقيات التابع لمكتب خدمات المشاريع أن يعمل بشكل كامل متشياً مع فريق الأمم المتحدة للأخلاقيات وشبكة الأخلاقيات المشتركة بين الوكالات للاستفادة من خبرتهما والتعلم من تجاربهما.

34 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار 16/2022 المتعلق بتقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع.

خامساً - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

35 - قدم نائب المدير التنفيذي (للشؤون الإدارية) في صندوق السكان، ومدير مكتب الموارد البشرية التابع للبرنامج الإنمائي، ومدير المجلس التنفيذي ومكتب العلاقات الخارجية التابع لمكتب خدمات المشاريع، إفادات شفوية بالمستجدات الطارئة في سياق التدابير المتخذة لحماية منظماتهم من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، متشياً مع قرار المجلس التنفيذي 11/2020.

36 - وأقرت مجموعة من الوفود بالتزام البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع بمنع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وأشارت إلى الأهمية البالغة لسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء التقاعس عن العمل. وقالت إنه بالرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك عدد من التحديات الكبيرة. وأشادت بالمنظمات لاستجابتها للأزمات العالمية والإنسانية المنطوية على مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وحثتها على التخفيف من حدة هذه المخاطر من خلال استجابة منسقة. وشددت على الحاجة إلى ما يلي: (أ) قيادة قوية واستباقية وبارزة لمنع ومواجهة الاستغلال

والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛ و (ب) التعاون الفعال فيما بين الوكالات؛ و (ج) التوعية بسياسات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وتنفيذ تلك السياسات؛ و (د) بناء القدرات؛ و (هـ) تدريب الشركاء في التنفيذ؛ و (و) الإبلاغ والمتابعة بشكل ميسر ومأمون وخاضع للمساءلة؛ و (ز) فرز الموظفين على نحو فعال وشفاف؛ و (ح) اتباع نهج أقوى يقوم على حقوق الإنسان، ويراعي المنظور الجنساني، ويركز على الضحايا/الناجيات. وبغية التوصل إلى نهج تشدد الحاجة إليه على نطاق المنظومة، ينبغي للمنظمات أن تعمل مع المنسقة الخاصة والمدافعة عن حقوق الضحايا لتحقيق نهج أكثر اتساقاً وشمولاً.

37 - وردا على ذلك، سلط نائب المدير التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق السكان الضوء على الاستجابة المتكاملة المشتركة بين الوكالات في حالات الطوارئ، التي يقوم الصندوق بتنسيقها ورصدها والتي حدد لها أكثر الاحتياجات إلحاحاً، وهي: تقييم/تدريب الشركاء في التنفيذ، واستخدام عمليات فحص واضحة لمنع إعادة توظيف الجناة، ودمج موارد الوكالات، وتعزيز الموارد على الصعيد القطري. وقال إن الصندوق يقود الجهود المشتركة بين الوكالات لمواءمة النهج المتبع إزاء الشركاء في التنفيذ، وإنه يلتزم بتوصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في مجالات التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية والمعايير التشغيلية الدنيا للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

38 - وقال مدير مكتب الموارد البشرية التابع للبرنامج الإنمائي إن البرنامج الإنمائي يقدم التقارير إلى المجلس باستخدام مجموعة من مؤشرات النتائج والموارد المتكاملة بهدف تتبع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وستقوم المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي بالإبلاغ عن كيفية تنفيذها لخطط عملها وتعاونها مع كيانات الأمم المتحدة في مجال الرصد والإبلاغ. ويشترك البرنامج الإنمائي مع الشركاء في التنفيذ في وضع المعايير، وإدراج صياغة لغوية تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في الاتفاقات، وبناء القدرات. وأفاد بأن البرنامج الإنمائي يتبع نهجاً يركز على الضحايا ويوفر الحماية من الانتقام، وأن استراتيجية البرنامج الإنمائي تتماشى مع توصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعايير التشغيلية الدنيا للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

39 - وقال مدير مكتب المجلس التنفيذي والعلاقات الخارجية التابع لمكتب خدمات المشاريع إن المكتب عين موظفاً فنياً متفرغاً بالكامل لدعم جهود التنسيق في المقر وتقديم مدخلات تقنية. ويجري النظر في زيادة التنسيق والدعم التقني على الصعيد القطري على أساس تقييم المخاطر. ويشترك مكتب خدمات المشاريع في شبكات الحماية المشتركة بين الوكالات من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، مستفيداً من تقاسم المعارف والتنسيق مع الأوساط المعنية بالأنشطة الإنسانية والإنمائية ومن أفضل ما لديها من ممارسات في هذا الصدد. واستناداً إلى تحليل للثغرات لعام 2021، أشار إلى أن مكتب خدمات المشاريع يعكف على وضع خطة عمل، كما أنه ينفذ عمليات فحص واضحة منذ نيسان/أبريل 2019.

40 - وذكر أن المجلس التنفيذي أحاط علماً بالمعلومات المستكملة عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سادسا - حوار تفاعلي مع المدير والتقرير السنوي

41 - قدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيانه (المتاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)، تقريره السنوي لعام 2021 (DP/2022/17 و DP/2022/17/Add.2) وأبرز الأزمات المتعددة التي تؤدي إلى تراجع المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس على مدى سنوات في جميع أنحاء العالم. وتشمل تلك الأزمات جائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، والاقتضادات المدمرة، والمجاعة، والديون المتركمة، ناهيك عن أزمة الثقة في النظام الدولي. وإزاء هذه الخلفية، تحدث مدير البرنامج الإنمائي عن ثلاث مسائل رئيسية هي: (أ) الحاجة إلى الاستثمار في التنمية بصورة منهجية وعلى نطاق واسع، مع التسليم بأنه لا يمكن لأي بلد إدارة ظهوره لأهداف التنمية المستدامة؛ و (ب) استحالة فصل التنمية عن الأزمات لأن الخروج من الأزمة يتوقف على التنمية؛ و (ج) مدى قدرة البرنامج الإنمائي على مواجهة هذه التحديات بوصفه منظمة إنمائية تضطلع بأنشطتها في عالم يعاني من الأزمات.

42 - وبغية التصدي لهذه التحديات، أفاد مدير البرنامج الإنمائي بأن برنامجه يرى أن التنمية ذات النوعية الجيدة والبعيدة المدى هي السبيل للمضي قدما في هذا الشأن. ولفت الانتباه إلى العمل الإنمائي الذي يضطلع به البرنامج في عالم مزقته الأزمات وإلى مرونة البرنامج وفعاليته الفريدتين بوصفه منظمة تهدف إلى إحداث تحويل وتستجيب للتغيير وللتحديات الناشئة. وأبرز الطريقة التي يقوم بها البرنامج الإنمائي بما يلي: (أ) إعادة تعريف الأسلوب الذي يستخدمه البرنامج لتحقيق التنمية التي تربط بين الصعيدين المحلي والعالمي من خلال إدارة المخاطر والقيود، وحشد التمويل من أجل التنمية وتشجيعه، والاستفادة من الرقمنة والابتكار التكنولوجي، وتعزيز الاقتصادات الخضراء من خلال وعد البرنامج المتعلق بالمناخ؛ و (ب) المساعدة في سد الثغرات الإنمائية المستمرة والنظمية التي تترك الناس عرضة للخطر، والبناء على الدروس المستفادة من كوفيد-19، وإنشاء نظم لتوفير الحماية الاجتماعية؛ و (ج) الاحتفاظ بالقوة على الصعيد الداخلي والدفع نحو إصلاح الأمم المتحدة القائم على النتائج الذي يحقق نتائج على الصعيد القطري، مع مهارات جديدة، وعروض خدمات، وقدرات رقمية، وموارد معرفية، وإدارة فعالة للمخاطر.

43 - وأبرز مدير البرنامج الإنمائي التقدم الذي أحرزه البرنامج في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 في الأشهر الستة الأولى من تنفيذها. وشمل ذلك إطلاق المرحلة الثانية من استراتيجية "موظفون لعام 2030"، وتوحيد بنيتها الرقمية، وإطلاق استراتيجيته الجديدة للمعرفة والتعلم، وتبسيط الخدمات التي يقدمها للبلدان في مجال السياسات. وقال إن مواطن القوة الجديدة للبرنامج الإنمائي أتاحت للبرنامج التعامل مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتوجيه عملية إعادة تنظيمها، على النحو الذي أقرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، في الوقت الذي يواصل فيه الاستفادة من القدرات والخدمات بغية العمل لصالح الأفرقة القطرية التي تقود الابتكارات على المستوى التشغيلي وتحقيقا للكفاءة. وأردف قائلا أنه بالرغم من أن البرنامج الإنمائي مجهز للتصدي للتغيير النظمي، فإن ثمة حاجة إلى التمويل حتى يتمكن البرنامج من الوفاء بالوعود التي قطعها للبلدان. واختتم مدير البرنامج كلمته بتوجيه نداء يستهدف تنشيط تعددية الأطراف، تكون الأمم المتحدة محوره.

44 - وأثنى أعضاء مكتب المجلس على مدير البرنامج لما أبداه من حس قيادي وعلى موظفي البرنامج لما حققوه من نتائج في ضوء الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وسلّمت المجموعة بقدرة البرنامج

الإيماني المتنامية على تحقيق نتائج تحويلية وتشجعه على المضي قدماً لإنشاء حافظات وبرامج أكبر وأكثر تماسكاً. وقالت إن البرنامج الإيماني يقوم بإعادة تعريف الطريقة الكفيلة بتحقيق تنمية مستدامة بعيدة المدى من خلال الابتكارات في مجالات التمويل والرقمنة والعمل المناخي، والخدمة الجديدة التي يقدمها لمساعدة البلدان على التفاوض بشأن الإصلاحات المتعلقة بالوقود الأحفوري. وينبغي للبرنامج الإيماني أن يعزز تركيزه على الطاقة المستدامة والمتجددة لكفالة أمن الطاقة وتحولها لدى البلدان. وأثنت المجموعة على البرنامج الإيماني لبلوغه أعلى مستوى على صعيد تنفيذ البرامج منذ أكثر من عقد من الزمان ولعمله في مجال الحماية الاجتماعية، وتسوية النزاعات/الأزمات، ولا سيما في أوكرانيا، وفي المساواة بين الجنسين. ورحبت بكون الاستراتيجية الجنسانية الجديدة للبرنامج الإيماني للفترة 2022-2025، تضع معالجة الأسباب الجذرية للتمييز على قائمة أولوياتها، وبأن البرنامج الإيماني يعمل محركاً لإصلاح الأمم المتحدة، على نحو ما يتضح من نتائج شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف والتقييم المستقل للبرنامج الإيماني.

45 - ولفتت مجموعة من الوفود الانتباه إلى الآثار المدمرة لكوفيد-19 وتغير المناخ والتوترات الجغرافية السياسية على تحقيق خطة عام 2030. وقالت إن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات جريئة وفورية، بما في ذلك معالجة عبء الديون التي لا يمكن تحملها، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، والتضخم. ورحبت بجهود البرنامج الإيماني، وكذلك بتوجيهات المجلس التي تكفل قدرة كيانات الأمم المتحدة على الوفاء بمسؤولياتها. وارتأت أن يعمل البرنامج الإيماني على تحقيق ما يلي: (أ) كفالة أن يظل القضاء على الفقر محور تركيزه الأساسي؛ و (ب) توسيع نطاق عمله في البلدان النامية؛ و (ج) تكملة حصول البلدان على السيولة من خلال اتخاذ تدابير فورية أخرى، بما في ذلك تشجيع البلدان على تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية و 100 مليار دولار للتمويل المناخي؛ و (د) بذل جهود متسقة ومتضافرة لكفالة حصول الجميع على الحماية الاجتماعية؛ و (هـ) حشد الاستثمار في مجالات البنية التحتية والطاقة والزراعة والاتصالات والنقل والتكنولوجيا ذات النوعية الجيدة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود في إطار التعافي من كوفيد-19 والتنمية المستدامة والعمل المناخي. وقالت المجموعة إن حالات خفض التمويل للموارد الأساسية للبرنامج الإيماني يهدد استمرارية ركيزة التنمية للأمم المتحدة ويعرض أكثر الفئات ضعفاً لمخاطر أشد.

46 - وقالت وفود من تحالف الدول الجزرية الصغيرة إن الأزمات المتعددة تهدد المكاسب الإنمائية وتؤدي إلى تراجعها في خضم ارتفاع الديون وأسعار الغذاء والطاقة، في الوقت حيث تقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية بتعديل بنائها التحتية كي تصبح قادرة على مقاومة الكوارث المناخية. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تبذل مزيداً من الجهد لتطبيق الأحكام الواردة في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، واتفاق باريس للمناخ، وخطة عام 2030. والبرنامج الإيماني شريك إيماني حيوي لتحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية يساعد في توفير التمويل لها بشروط ميسرة ويتدخل لصالحها بهدف تسوية مسائل الديون والتمويل المناخي. وارتأت أن يساعد البرنامج الإيماني التحالف من خلال التشجيع على توفير التمويل المناخي البالغة قيمته 100 مليار دولار وتيسير الحصول على وحدات حقوق السحب الخاصة. ورحبت تلك الوفود بالدور الذي يؤديه البرنامج الإيماني في وضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. وارتأت أن يواصل البرنامج الإيماني الدعوة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية في مناقشات فريق الاستجابة للأزمات العالمية ومجموعة العشرين، وألا تؤدي قرارات المجلس التي تتناول

المخالفات المالية في مكتب خدمات المشاريع إلى إعاقة عمل المنظمات الأخرى. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحافظ على الضوابط والموازن الخاصة به.

47 - وسلطت وفود من الفريق الإقليمي لأفريقيا الضوء على نجاحات الأنشطة الإنمائية في التصدي للفقر والمرض، حتى في أقل البلدان نمواً، وأعربت عن رفضها الشديد لتزايد أوجه عدم المساواة في ما بين البلدان ودخلها. وقالت إن البرنامج الإنمائي عنصر فاعل ذو أهمية في هذا الجهد الجماعي. وأعربت المجموعة عن قلقها إزاء حالات التخفيض في الموارد الأساسية عندما تكون البلدان في حالة تعافٍ من جائحة أصابها وتعاني من ارتفاع الديون. ودعت المجموعة إلى التعاون الأفريقي للبقاء على مسار خطة عام 2030 والاستثمار في التنمية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام وعدم ترك أحد خلف الركب. وارتأت أن يعمل البرنامج الإنمائي مع الحكومات على بناء القدرات الوطنية من أجل التعجيل بالتنمية من خلال الطاقة المتجددة، والرقمنة، والتصنيع والتجارة، والاستثمار في أقل البلدان نمواً.

48 - وفي مداخلات أخرى، قالت الوفود إن تعددية الأطراف أصبحت أكثر أهمية من ذي قبل وإن البرنامج الإنمائي عنصر رئيسي في تنفيذ "خطةنا المشتركة" من خلال منظومة أمم متحدة منسقة ومتماسكة. ورحبت بعمل البرنامج الإنمائي في سياقات النزاعات والأزمات المتعددة الأبعاد، والأمن البشري، والربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وارتأت أن يواصل البرنامج الإنمائي تعزيز الرقمنة والتكنولوجيات والحلول المبتكرة، وكفالة أمن الطاقة، والطاقة المستدامة والمتجددة. ودعت الوفود البرنامج الإنمائي إلى إدماج الدروس المستفادة من استجابته الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19 عند تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وأشارت إلى أنه ينبغي أن يكون الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان ذا دوافع إنمائية؛ وأنه ينبغي ألا يؤثر الاتجاه التنازلي في التمويل الأساسي على خطط التنمية. وطُلب إلى البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية معالجة الآثار السلبية للتدابير القسرية المتخذة انفرادياً ضد بلدان معينة. ورحبت الوفود بتركيز البرنامج الإنمائي على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز نظم/مؤسسات الحوكمة، وحماية حقوق الإنسان، ودعم سيادة القانون. ونظراً لوجود البرنامج الإنمائي بشكل واسع النطاق على الصعيد القطري، فله القدرة على الحد من أوجه عدم المساواة في ما بين البلدان ودخلها وتسريع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للبرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة أن يتصرفا دائماً بنزاهة وبحس قيادي قائم على المبادئ وأن يعززا إدارة المخاطر والامتثال. واختتمت المجموعة بالقول إنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحفز الجهات المانحة على زيادة التمويل الأساسي المرن والمضمون.

49 - وردا على ذلك، شدد مدير البرنامج الإنمائي على الجهود التي يبذلها البرنامج لإعادة تنظيم شراكاته مع مؤسسات الأمم المتحدة وتنظيم وتكثيف الشراكات التي يقيمها مع الجهات الشريكة من خارج منظمة الأمم المتحدة. وقال إن البرنامج الإنمائي في أفضل حالاته عندما يكون مترسّخاً في شبكة من الشراكات، وملتزمًا أكثر من ذي قبل بولايته في مجال التنمية. فالتنمية الجيدة تتوقف على الاستثمارات والأولويات، والبرنامج الإنمائي قادر على مساعدة البلدان على وضع استراتيجيات كافية قطرياً للحد من الفقر والرقمنة تكفل عدم ترك أحد خلف الركب. وتابع قائلاً إن حشد التمويل يشكل محور تركيز رئيسي لشراكات المنظمة وأولوية عليا من أولوياتها. وسيؤدي أثر الأزمة الاقتصادية العالمية وحالات التخفيض في التمويل إلى التأثير في نسبة تتراوح بين 10 في المائة و 15 في المائة من التمويل الأساسي للبرنامج الإنمائي. وحالات التخفيض تلك ستخلف عواقب على قدرة البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على إنجاز الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المتوسط الحالي البالغ 0,33 في المائة في شكل

مبالغ مخصصة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أقل بكثير من النسبة الموعودة البالغة 0,7 في المائة وغير كاف، لا سيما في وقت الأزمات، للاستجابة لتوقعات الدول الأعضاء. وواصل بيانه قائلاً إنه لكي تنجح خطة الإصلاح، فمن الأهمية بمكان الحصول على التمويل الأساسي على النحو المتوخى في اتفاق التمويل. وإنه من غير الواقعي أن نطلب المزيد من البلدان النامية دون حشد الحد الأدنى من التمويل المشترك والاستثمار الموعود. وذكر أن الخطر يهدد الاتفاقات الدولية الرئيسية، من قبيل خطة عام 2030 واتفاق باريس للمناخ، وأن هذا الوضع يسبب خيبة أمل لدى الناس ويدفع باتجاه تقويض الخطة المشتركة.

50 - وأردف مدير البرنامج الإنمائي قائلاً إن استثمارات البرنامج في رفع مستوى أوجه الكفاءة والنظم المؤسسية، خلال الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، تمكّن البرنامج من إنفاق ثلاثة سنوات إضافية من كل دولار على برامج التنمية مقارنة بالدورة السابقة للخطة الاستراتيجية - أي ما يعادل أكثر من 500 مليون دولار إضافية لصالح برامج التنمية على مدى أربع سنوات. والبرنامج هو أحد أكبر مقدمي الخدمات والأموال لمرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق بناء السلام، وغيرها. وبالنظر إلى التقييم الإيجابي الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، واصل البرنامج الإنمائي الاستثمار في الإدارة القائمة على النتائج. ووفقاً للمعايير الدولية، لدى البرنامج الإنمائي نظم تتوخى أفضل الممارسات لآليات الحوكمة، وتقييم المساءلة، ومراجعة الحسابات، والأخلاقيات، والرقابة. وقد صُنِف البرنامج الإنمائي في المرتبة الثالثة بين أكثر المنظمات الإنمائية شفافية على مؤشر الشفافية الدولي. وتابع يقول إن المخالفات المبلغ عنها التي شابت مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار التي أطلقها مكتب خدمات المشاريع هي مسألة خاصة بكل منظمة، فليس من المناسب معاقبة منظومة الأمم المتحدة على المخالفات في مجالي الإدارة والمساءلة التي ترتكبها منظمة واحدة - وعلى مشروع واحد داخل تلك المنظمة. ورأى ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لاحتواء أزمة المبادرة والاستجابة بطريقة تتناسب مع ما حدث.

51 - وفي ما يتعلق بموضوع أوجه القصور في منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ مسار ساموا واتفاق باريس للمناخ، قال مدير البرنامج الإنمائي إن البرنامج هو أحد أكثر كيانات الأمم المتحدة تركيزاً على عدم ترك الدول الجزرية الصغيرة النامية تتخلف عن الركب. فقد قدم البرنامج الإنمائي عرضاً جديداً خاصاً بهذه الدول، كما أنه يشكل طرفاً رئيسياً للتعجيل بوضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف. وأضاف المدير قائلاً إن تكيف منظومة الأمم المتحدة والتخفيف من حدة المخاطر في هذه الدول أكثر أهمية الآن من ذي قبل، وإن البرنامج الإنمائي يشعر بقلق بالغ إزاء كارثة عبء الديون التي تلوح في الأفق على البلدان النامية. كما يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل من خلال الأمم المتحدة والجهات الشريكة على معالجة هذه المسألة. وبالمثل، وفي إطار مساهمة البرنامج الإنمائي في التعهد الدولي البالغ قيمته 100 بليون دولار لصالح العمل المناخي، ذكر أن البرنامج يقوم بمساعدة البلدان النامية على تحسين طريقة استثمارها للموارد دعماً لاتفاق باريس للمناخ، وأنه ساعد الحكومات، في سياق الاستجابة لأزمة المناخ العالمية، على التصرف في غياب استجابات دولية كافية، كما أنه قدم، على الصعيد العالمي، إرشادات في تحديد أولويات الاستجابات العالمية لتغير المناخ. وناشد مدير البرنامج الدول الأعضاء العمل مع الأمم المتحدة على إحياء الثقة والوعد في تعددية الأطراف والتنمية.

52 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار 7/2022 بشأن التقرير السنوي للمدير لعام 2021.

سابعا - المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

53 - عرضت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا البند، وقدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية البرنامج الجديدة للمساواة بين الجنسين للفترة 2022-2025 (DP/2022/18) والتقارير السنوي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2018-2021 (DP/2022/19).

54 - ورحبت مجموعة من الوفود بالطابع الطموح للاستراتيجية الجديدة وتركيزها على تذليل العقبات الهيكلية ومعالجة الأسباب الجذرية واستنادها إلى التجربة العملية. وأشادت بالأولويات المحددة لحل الممیز رقم 6 وغيره من الحلول. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها التركيز على أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة. وارتأت أن تضع المكاتب القطرية استراتيجيات خاصة بالمشاركة لكل حافظة من حافظات البرامج التابعة للاستراتيجية؛ وأن يضع البرنامج الإنمائي توجيهات بشأن إدماج المساواة بين الجنسين في البرامج القطرية وأن يعمل بوصفه الجهة الميسرة/المنسقة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين. وذكر أن الهدف المتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 15 في المائة من ميزانية البرنامج العادية لتحقيق المساواة بين الجنسين يحظى بتأييد قوي. وأن من المفترض أن تساعد الاستراتيجية الجديدة على تغيير الثقافة المؤسسية وتعزيز القيادة في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين.

55 - وشددت وفود أخرى على الحاجة إلى إشراك الرجال، وتعزيز القدرات القيادية للمرأة، ووضع أسس مؤسسية وبيئات تمكينية للمساواة بين الجنسين، والحصول على بيانات جيدة مراعية للمنظور الجنساني ومصنفة حسب نوع الجنس، ووضع ممارسات لجمع البيانات ورصدها وتقييمها والمساءلة بخصوصها، استنادا إلى مرقب الاستجابة الجنسانية لجائحة كوفيد-19. وأعربت عن سرورها من أن الاستراتيجية تتناول العنف الجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين والرعاية والعمل بدون أجر. ورحبت الوفود بالشراكات وبنهج "المجتمع بأسره" وبالعوامل التمكينية الثلاثة المتمثلة في حشد التمويل من خلال سياسات مالية تراعي الاعتبار الجنسانية، وتوسيع نطاق إمكانية وصول المرأة إلى التكنولوجيا الرقمية، واستخدام منظور تحويلي لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

56 - وردا على ذلك، قالت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن الاستراتيجية الجنسانية الجديدة تستخدم التحليلات والتقييمات والتقدير التجميعية لتحديد سبب عدم إحراز مزيد من التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين؛ وقد خلص البرنامج الإنمائي إلى أن الاستراتيجية بحاجة لما يلي: (أ) تجاوز مسألة تكافؤ الجنسين لتنصب على التمكين وتغيير ميزان القوى؛ و (ب) تعزيز القدرات على تحليل أوجه التعقيد والترابط مع التحديات الإنمائية؛ و (ج) ربط الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري بالسياسات التمهيدية؛ و (د) توسيع نطاق الشراكات بين الجهات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين؛ و (هـ) إعادة توجيه التمويل نحو تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال أدوات برمجة ابتكارية.

57 - وقال مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع للبرنامج الإنمائي إن البرنامج الإنمائي أحرز تقدما جيدا إزاء مؤشرات الاستراتيجية السابقة، رغم الانتكاسات التي أصابت عملية تذليل العقبات الهيكلية ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويعزى ذلك إلى البيئة التشغيلية المعقدة وردود الفعل العنيفة المناهضة للمساواة بين الجنسين، التي يتناولها البرنامج الإنمائي في الاستراتيجية الجديدة. وأعرب عن التزام البرنامج

الإئمائي بدوره باعتباره الجهة المنسقة للشؤون الجنسانية. وأفاد بأن البرنامج الإئمائي جاهد إلى الوفاء بنسبة 15 في المائة من الميزانية العادية المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين في الوقت حيث يعمل على حشد التمويل. وأعرب عن التزام البرنامج الإئمائي بسياسة عدم التسامح إطلاقاً إذ إن لديه إطار قوي للمساءلة في الشؤون الجنسانية على الصعد العالمي والإقليمي والقطري.

58 - وقال مدير الفريق المعني بالشؤون الجنسانية التابع للبرنامج الإئمائي إن 80 في المائة من المكاتب القطرية وضعت استراتيجيات جنسانية؛ وإن المكاتب الإقليمية تقوم بتأسيس مكاتبها الخاصة. وتابع يوقل إن الثغرات في البيانات تشكل تحدياً مستمراً أمام وضع استراتيجيات جنسانية واتخاذ إجراءات في هذا الشأن، ولا سيما في ما يتعلق بأثر السياسات والتدابير الرامية إلى مكافحة العمل في مجال الرعاية بدون أجر. ويبرز العنف عبر الإنترنت باعتباره من الأولويات في نهج العنف الجنساني الذي تتضمنه تلك الاستراتيجية؛ ويقوم البرنامج الإئمائي بوضع نماذج أولية لنظام إنذار مبكر لتتبع كره النساء والكرهية على الإنترنت. وخلص إلى القول إن الاستراتيجية السابقة قدمت درسين رئيسيين هما: إدماج الخبرة الجنسانية المواضيعية في كل حافظة وتعزيز البيانات التي تركز على نوع الجنس والقدرات التحليلية.

59 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً باستراتيجية البرنامج الإئمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2022-2025، وبالنقير السنوي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج للمساواة بين الجنسين للفترة 2018-2021.

ثامنا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

60 - قدم مدير البرنامج الإئمائي المعاون، لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية للجمهورية العربية السورية وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، وعن التمديد الأول لمدة عام واحد للبرنامج القطري لأنغولا. وإزاء ذلك، قدم المديران الإقليميان للمكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي للدول العربية تفاصيل من منظوراتهما الإقليمية.

61 - وعقب اعتماد وثيقة البرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، أعربت مجموعة من الوفود عن قلقها الشديد إزاء جوانب معينة من إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل للجمهورية العربية السورية، بما في ذلك عدم وجود نص يتناول النزاع المسلح. وقالت إن عمليات الأمم المتحدة يجب أن تلتزم بالمبادئ المتمثلة في الحياد والإنسانية والنزاهة والاستقلالية. وقالت وفود أخرى إن البرنامج القطري صيغ وفقاً لأولويات الوطنية بالتشاور مع الحكومة، وشددت على ضرورة الحفاظ على مبدأي السيادة الوطنية وتولي المسؤولية على الصعيد الوطني. وتم التشديد على أن التركيز الأساسي لإجراءات المجلس التنفيذي ينصب على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

62 - ووافق المجلس التنفيذي، عملاً بقراره 7/2014، على وثائق البرامج القطرية لكينيا (DP/DCP/KEN/4)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/DCP/TZA/3)، والجمهورية العربية السورية (DP/DCP/SYR/4).

63 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديد الأول لمدة عام واحد للبرنامج القطري لأنغولا، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2022/20.

تاسعا - التقييم

64 - عرض مدير مكتب التقييم المستقل التقرير السنوي عن التقييم لعام 2021 (DP/2022/21) وتمويل التعافي: تقييم تكويني لاستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجائحة كوفيد-19 وتمويل أهداف التنمية المستدامة (DP/2022/22). وقدم مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعليقات الإدارة على التقرير السنوي عن التقييم لعام 2021، ورد الإدارة على تمويل الانتعاش: تقييم تكويني لاستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ولتمويل أهداف التنمية المستدامة (DP/2022/23).

التقرير السنوي عن التقييم لعام 2021

65 - شددت الوفود على أهمية التقييم وعمل مكتب التقييم المستقل بما يكفل إشراف المجلس. ورحبت بالجهود التي يبذلها المكتب لتحسين قدراته ومساعدة إدارة البرنامج الإنمائي والمكاتب القطرية على تحسين قدراتها على إجراء تقييمات لا مركزية. وشددت على أهمية تحسين التقييمات اللامركزية وحثت إدارة البرنامج الإنمائي على الموافقة على التقدير المرضي الذي يتراوح من 47 في المائة إلى أكثر من 50 في المائة. وأعربت عن تقديرها للجهود المبذولة لتحسين نوعية التقييمات، على النحو المبين في خريطة الطريق المتعلقة بتعزيز التقييمات اللامركزية. وقالت إن المكتب يشكل مثالا على الكيفية التي ينبغي أن تعمل بها مكاتب التقييم التابعة للأمم المتحدة وتتواصل مع المجلس. وتساءلت عن الكيفية التي ستزيد بها إدارة البرنامج الإنمائي ميزانية المكتب وكيف يمكن للدول الأعضاء أن تساهم فيها. وارتأت أن يحسن المكتب نوعية التقرير وأن يتيح فهما أفضل للمجالات التي يغطيها عمل البرنامج الإنمائي تغطية كافية. كما ارتأت أن يخصص البرنامج الإنمائي موارد كافية لوظيفة التقييم (وفقا لهدف سياسة التقييم) وأن يعالج النتيجة التي تفيد بأن برامج المساواة بين الجنسين لا تزال تعاني من نقص التمويل. وارتأت أن يواصل البرنامج الإنمائي زيادة التنسيق بين الوكالات بشأن التقييم.

66 - وردا على ذلك، قال مدير مكتب التقييم المستقل إن المكتب ملتزم بدعم وظيفة الرقابة التي يضطلع بها المجلس وتحسين جودة التقييمات اللامركزية. وإنه يواصل، بالرغم من الصعوبات التي واجهها أثناء الجائحة، كفاءة التغطية الكاملة بالتقييمات البرامج القطرية المستقلة. كما يقوم بتكييف هيكل البيانات الخاص به ومصادر بياناته الخارجية تيسيراً لعمليات التقييم. وسيواصل تحسين نوعية التقارير السنوية والتنسيق مع مكاتب التقييم التابعة للأمم المتحدة لتبسيط ترتيبات العمل المشتركة بين الوكالات. وبحلول عام 2025، وبالشراكة مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، يعتزم البرنامج الإنمائي تقديم تقارير توليفية عن الركائز الخمس التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة.

67 - وقال مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن البرنامج الإنمائي يعمل مع مكتب التقييم المستقل على مواصلة تحسين التقييمات اللامركزية وزيادة تخصيص التمويل للمكتب. وإن البرنامج الإنمائي ملتزم بالانتقال من التقييمات التي تركز على المشاريع إلى التقييمات التي تركز على الحافظات وبلوغ هدفه المتمثل في تمويل البرامج المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين.

68 - وقال رئيس الفريق المعني بتحقيق الفعالية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إن البرنامج الإنمائي حسن الممارسات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج عن طريق ما يلي: (أ) تعزيز الإطار المتكامل للنتائج والموارد بهدف تتبّع نظرية التغيير كي تكون البرامج متجذرة في الأدلة

التقييمية؛ و (ب) بدء العمل بالهيكل الجديد لتمويل البرامج، المسمى كوانتوم "Quantum"، الذي يربط النتائج بالموارد؛ و (ج) تحديث هيكل إدارة المخاطر الذي يربط المشروع بالمخاطر على مستوى البرامج وإقامة صلات بين المخاطر والنتائج. وفيما يتعلق بنوعية البرامج، يتضمن الإطار مؤشرا جديدا يتتبع مدى تكامل الدروس المستفادة من التقييم في البرامج القطرية.

تمويل التعافي: تقييم تكويني لاستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجائحة كوفيد-19 وتمويل أهداف التنمية المستدامة

69 - رحبت الوفود بالنهج الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تمويل التنمية استنادا إلى خطة عمل أديس أبابا. كما رحبت بالخطط الرامية إلى تطوير نهج أكثر استراتيجية لتمويل أهداف التنمية المستدامة، لكنها طلبت الحصول على تفاصيل بشأن قدرته على القيام بذلك. وشجعت البرنامج الإنمائي، من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة، على العمل مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على الصعيد القطري. وارتأت أن يعمل البرنامج الإنمائي على تقسيم هادف للعمل يستند إلى مزايا نسبية يعزز بعضها بعضا. ورحبت الوفود بتحليل تقييمات الأثر الاجتماعي والاقتصادي التي أجراها البرنامج الإنمائي وبالقائمة المضافة في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 على نطاق المنظومة. كما رحبت بالآثار الإيجابية لبرنامج مفتشي الضرائب بلا حدود، وقيادة البرنامج الإنمائي للتمويل المناخي، بما في ذلك بصفته شريكا في التنفيذ لصندوق المناخ الأخضر ومرفق البيئة العالمية. وشجعت البرنامج الإنمائي على وضع مخطط عام لاستراتيجية ومقاييس لحشد الموارد العامة والخاصة من أجل التنمية المستدامة.

70 - وردا على ذلك، قال مدير مكتب التقييم المستقل إن البرنامج الإنمائي هو بالفعل عنصر فاعل في تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال عمله مع البلدان على مواءمة نظم التخطيط الوطنية. غير أن الأزمة الحالية تتطلب نهجا مبتكرة؛ ويمكن للتقييم التكويني أن يساعد البرنامج الإنمائي على التكيف. وقال إن المكتب لقي تشجيعا من خلال الجهود تبذلها إدارة البرنامج الإنمائي لوضع خريطة طريق بهدف مواءمة الاستراتيجية، وإن أطر التمويل الوطنية المتكاملة تضطلع بدور هام في تحقيق هذه المواءمة عن طريق إدماج منصات استثمارية في النظم الوطنية بغية حشد الدعم. وفي مجال تمويل التنمية، أشار إلى أن البرنامج الإنمائي يتمتع بميزة نسبية تتمثل في الدعوة إلى عدم ترك أحد خلف الركب.

71 - وقال مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن دور المكتب في تمويل أهداف التنمية المستدامة ذو شقين هما: حشد التمويل وتعزيز معايير الأثر الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. ففي عام 2018، أنشأ البرنامج الإنمائي وظيفة مركزية لتمويل التنمية، وفي عام 2019 أنشأ مركزه المعني بتمويل التنمية المستدامة. ويهدف البرنامج الإنمائي إلى تكميل عمل المؤسسات المالية الدولية لتحقيق فعالية التنمية وأثرها.

72 - وقال مدير مركز التمويل المستدام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن المؤسسات المالية الدولية تشارك بشكل متزايد في عملية إطار التمويل الوطني المتكامل على الصعيد القطري، وإن أكثر بكثير من 50 في المائة من البلدان المشاركة في عام 2022 قد وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية تمويل تنشئ منصات ملموسة للاستثمارات على الصعيد القطري. ومن المتوقع زيادة عدد تلك البلدان في السنوات اللاحقة، الأمر الذي يقتضي إجراء إصلاحات في السياسات يمكن للبرنامج الإنمائي، من خلال دوره باعتباره

أداة لتحقيق التكامل، أن يحشد القدرات التقنية والتمويلية للدول الأعضاء بغية مساعدة البلدان على تنفيذ الأدوات المالية، بالاعتماد على منصات التمويل والخبرات الفنية للمؤسسات المالية الدولية وآليات بناء القدرات من قبيل أكاديمية تمويل أهداف التنمية المستدامة التابعة للبرنامج الإنمائي.

73 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 8/2022 بشأن تقييم البرنامج الإنمائي.

عاشرا - متطوعو الأمم المتحدة

74 - عرضت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند، ثم عرض المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة تقرير مدير البرنامج (DP/2022/24).

75 - ورحبت مجموعة من الوفود بتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة 2018-2021، واستجابة هذا البرنامج لجائحة كوفيد-19 دعماً للتنمية والتنسيق في المجال الإنساني، وهذا ما يدل على أهمية العمل التطوعي في منظومة الأمم المتحدة. وأبرزت المجموعة دور برنامج متطوعي الأمم المتحدة في الأزمات وشجعت على التركيز على النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ورحبت بالتحول الرقمي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وأعربت عن تطلعها إلى رؤية الكيفية التي يعزز بها الكفاءة التنظيمية والخدمات التطوعية والشفافية والمساءلة. وارتأت أن يواصل البرنامج مناصرة الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في القوة العاملة للأمم المتحدة، تمشياً مع مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وسلمت المجموعة بمصفوفة النتائج الطموحة التي تسهم في نجاح برنامج متطوعي الأمم المتحدة وبأهميتها في منظومة الأمم المتحدة. وشددت على الدور الاستثنائي الذي يضطلع به صندوق التبرعات الخاص وهو ما يمكن برنامج متطوعي الأمم المتحدة من الاستجابة للأزمات، وتشجيع البحث والابتكار، وتنفيذ التحول الرقمي. وشجعت الدول الأعضاء على النظر في تمويل صندوق التبرعات الخاص.

76 - وسلطت وفود أخرى الضوء على برنامج متطوعي الأمم المتحدة بوصفه جهة مقدمة للخدمات على نطاق المنظومة تستجيب للاحتياجات القطرية وتشجع على وجود كادر شامل من متطوعي الأمم المتحدة والحلول التطوعية. ومع وجود العديد من متطوعي الأمم المتحدة من بلدان الجنوب، سلط الضوء على دورهم الفريد في التنمية المستدامة في البلدان النامية وفي التعاون في ما بين بلدان الجنوب. ويضطلع برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومتطوعو الأمم المتحدة بدور استثنائي في سد الفجوة الرقمية. وأشادت المجموعة بالنشر السريع لمتطوعي الأمم المتحدة في أوكرانيا وفي البلدان المضيفة للاجئين. ولفتت الانتباه إلى برنامج التمويل الكامل لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي يتيح للمهنيين والشباب فرصة لاكتساب خبرة ميدانية في مجال السلام والتنمية، وإلى إمكانات منصة المعارف الخاصة ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وسلطت الضوء على عمل متطوعي الأمم المتحدة الذين يساهمون في الاستعراضات الوطنية الطوعية.

77 - وقال المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة إن كوفيد-19 يؤكد الحاجة إلى البيانات والأدلة لإثراء المناقشات في مجال السياسات. ومن الأمثلة على ذلك مساهمة متطوعي الأمم المتحدة في الاستعراضات الطوعية الوطنية؛ وسيعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة مع الجهات الشريكة الوطنية على كفالة أن تتضمن السياسات والبرامج على الأولويات المحددة في الاستعراضات. ولا يزال التحول الرقمي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة يمثل أولوية عليا ويقدم نظرة دقيقة للتحديات والثغرات التنظيمية التي يتصدى لها البرنامج بنشاط، بما في ذلك تنفيذ الضمانات والإجراءات الوقائية. وتقدم منصة المعارف الخاصة

ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة التي أطلقت في عام 2021 بيانات إنمائية من شأنها أن تساعد على تحسين أثر العمل التطوعي على الصعيد القطري. وهذا ما يشمل التنوع والشمولية في كادر متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك اللاجئين والأشخاص ذوو الإعاقة، وفئة جديدة من "المتطوعين المجتمعيين".

78 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار 9/2022 بشأن متطوعي الأمم المتحدة: تقرير المدير.

حادي عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

79 - عرض المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند، ثم عرض المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التقرير عن النتائج التي حققتها الصندوق في عام 2021 (DP/2022/25).

80 - ودعا أعضاء مكتب المجلس الصندوق إلى مواصلة دعم أقل البلدان نمواً في تحقيق أهداف برنامج عمل الدوحة للتنمية المستدامة. وارتأوا أن يواصل الصندوق تقديم حلول مالية مبتكرة ودعم النمو الشامل الأخضر بهدف مساعدة أقل البلدان نمواً على التعافي من الجائحة وعكس آثار تغير المناخ، بسبل منها توسيع نطاق الوصول إلى التكنولوجيات والموارد من أجل بناء قدرات أقل البلدان نمواً. ورحب الأعضاء بعمل الصندوق الرامي إلى تحسين الأسواق والنظم المالية الشاملة بهدف مساعدة أقل البلدان نمواً على معالجة أزمة الديون وتوفير فرص التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات.

81 - ورحبت مجموعة من الوفود بحلول الصندوق التمويلية المقدمة لأكثر السكان تخلفاً عن الركب. ودعم تعميم الخدمات المالية. كما رحبت بتوسيع الصندوق للخدمات المالية الرقمية حتى تتمكن أقل البلدان نمواً من اغتنام فرص التمويل الرقمي والتحول الرقمي التي تتيح للاقتصادات النمو وزيادة الإنتاجية. وارتأت أن يواصل الصندوق دعم تمويل أهداف التنمية المستدامة لصالح الحكومات المحلية ودعم الجهات الفاعلة في تمويل الحكومات المحلية، بسبل منها التسهيل الائتماني للتكيف على الصعيد المحلي مع تغير المناخ. وشجعت المجموعة على توسيع نطاق حافظة الصندوق من القروض والضمانات التي تركز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أقل البلدان نمواً بهدف حشد التمويل لأهداف التنمية المستدامة، ومرفق بريدج "bridge" بهدف توفير رأس مال استثماري تحفيزي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الاستثمارية الصغيرة.

82 - ورحبت مجموعة ثانية من الوفود بالزيادة في الطلبات المقدمة من كيانات الأمم المتحدة للوصول إلى أدوات الاستثمار الرأسمالي لدى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وقالت إن للصندوق دور هام يؤديه داخل منظومة الأمم المتحدة بوصفه المدخل المختص للعمل بالأدوات المالية والابتكارات مع الجهات الشريكة من القطاعين العام والخاص. وشجعت المجموعة كيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصارف التنمية على السعي لإقامة شراكات مع صندوق المشاريع الإنتاجية والتعلم من خبرته الثرية في مجال التمويل المبتكر. وارتأت أن يكتف الصندوق تعاونه مع جهات الاستثمار من القطاع الخاص للاستفادة من إمكاناتها المتنامية في الاستثمارات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

83 - وأشادت مجموعة ثالثة من الوفود بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لتوفيره رأس المال التحفيزي لحشد الموارد العامة/الخاصة من أجل الاستثمارات المتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز نظم السوق وآليات التمويل، والتعجيل بالتحول الاقتصادي الأخضر الشامل والمتنوع. وشجعت الجهات الشريكة على دعم الصندوق في توسيع نطاق مرفق "بريدج"، كما شجعت الدول الأعضاء على الاستفادة

من المرفق حتى يتمكن من نشر تمويل بشروط ميسرة ومرن، والحد مخاطر رأس المال لاجتذاب الموارد اللازمة لاستثمارات القطاع الخاص المتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة. وارتأت أن يواصل الصندوق توسيع نطاق التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لتوفير حلول مالية مبتكرة ومختلطة.

84 - وردا على ذلك، قالت الأمانة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إن الصندوق سيواصل إتاحة رأس المال العام والخاص لدعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وأنه يعكف على تعزيز عمله الذي يركز على المناخ ويوسع نطاق وتمويل تسهيله الائتماني للتكيف المحلي مع تغير المناخ لمساعدة البرامج المناخية على صعيد البلديات في التكيف مع المناخ المحلي. كما يقوم الصندوق بزيادة استثماراته لدعم أقل البلدان نمواً عن طريق إقامة مشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأثر الإيجابي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وناشدت الدول الأعضاء أن تنتظر في المساهمة في مرفق "بريدج" التابع للصندوق، تمشياً مع الدعوة التي أطلقها برنامج عمل الدوحة إلى إنشاء مرفق تمويلي تحفيزي لصالح أقل البلدان نمواً. وذكرت أن الصندوق يشارك بنشاط مع المصارف الائتمانية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي نظراً لقدرته على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الاستثمارية الصغيرة في مراحلها المبكرة. وأن الصندوق داعم قوي لتعميم الخدمات المالية في أسواق رأس المال المحلية وهو في شراكة مع شركات القطاع الخاص بشأن التمويل الرقمي، والبنية التحتية المحلية، والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

85 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار 10/2022 بشأن التقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2021.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثاني عشر - بيان المديرية التنفيذية والتقرير السنوي

86 - ركزت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ملاحظاتها الافتتاحية (المتاحة على [الموقع الشبكي للصندوق](#))، على آثار كوفيد-19 وسائر الأزمات المتصلة بالنزاعات وانعدام الأمن الغذائي والكوارث المتصلة بالمناخ على النساء والفتيات. وقالت إن الصندوق لا يزال ملتزماً أكثر من أي وقت مضى بتحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة، وهو التزام يقوم على المساواة. وأبرزت النجاحات التي حققها الصندوق خلال الخطة الاستراتيجية السابقة عبر الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وذكرت أنه يعكف على بناء النتائج وشحن عمله المعياري لكي لا يترك أحداً خلف الركب، بسبل منها وضع أول استراتيجية وبرمجة من نوعها لشمول ذوي الإعاقة لصالح السكان المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية وغيرهم من الفئات المهمشة. وأنه يواصل العمل مع جميع الجهات الشريكة على حشد الالتزام والاستثمارات الكافية والمستدامة من أجل تعبئة الأموال والتمويل المضمونين في الأجل الطويل لصالح الصندوق والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وذكرت أنه في صميم هذه الجهود يقع سعي الصندوق إلى أن يكون أكثر ابتكاراً وأن يعزز قدراته على جمع البيانات والأدلة. وأشارت إلى أن الصندوق يواصل تعزيز عدم التسامح إطلاقاً إزاء جميع أشكال المخالفات وعرق الاستثمارات في مكاتب مراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم والأخلاقيات. ووجهت المديرية التنفيذية الانتباه إلى عمل الصندوق في السياقات الإنسانية، ولا سيما في الأزمة الأوكرانية، الرامي إلى توفير خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الأساسية وخدمات منع العنف الجنساني للسكان المحليين واللجئين والمشردين داخليا.

87 - ووجه مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان الانتباه إلى المساعدة التي يقدمها الصندوق على الصعيد القطري، مبرزاً ما يلي: (أ) التزام المكتب بإصلاح الأمم المتحدة، بسبل منها البرنامج المشترك المعني بضمان حصول نساء الشعوب الأصلية في منطقة الأمازون على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحماية؛ و (ب) الجهود الرامية إلى تعزيز الاستجابة للكوارث والتأهب لها، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكفالة الحصول على خدمات الصحة الإنجابية الجنسية والخدمات المتعلقة بالعنف الجنساني، وتوزيع حقيبة اللوازم الصحية النسائية؛ و (ج) استخدام البيانات لإدراج مسألة حمل المراهقات في خطة السياسات الوطنية ذات الأولوية، وإنشاء خدمات صحية ملائمة للمراهقات، وإنكاء الوعي، وتقديم المساعدة التقنية المتخصصة.

88 - وعلى وجه العموم، أقرت الوفود بالعمل الذي يقوم به الصندوق في الجبهة الأمامية لكفالة إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وقالت إنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون تكافؤ الجنسين والاهتمام بالسكان كافة. وشددت على أهمية تقييم الخبرات والدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 والاستجابة لجائحة كوفيد-19. وأعربت عن تقديرها لقيام الصندوق بالاستفادة من إصلاح الأمم المتحدة و "خطينا المشتركة" للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإجراءاته التأزيرية مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الشريكة استناداً إلى المزايا النسبية المصممة خصيصاً للأولويات الوطنية والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. ودعت الصندوق إلى مواصلة تحسين الشراكات والمشاركة في المبادرات ذات الطابع الإنمائي التي تقودها الدول الأعضاء لتشكيل أوجه تآزر تعجلاً بتنفيذ خطة عام 2030.

89 - وأثنى أعضاء مكتب المجلس على الصندوق لتكييفه عمله مع الأولويات التي حددتها البلدان نفسها في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. ورحبوا بتعاون الصندوق مع الجهات الشريكة للتعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق النتائج التحويلية الثلاث، وسد الثغرات على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وتحقيق إدماج النساء والفتيات. وأفادوا بأن بناء القدرات المؤسسية أمر رئيسي لكفالة الحصول على معلومات جيدة ومجموعات من الخدمات الأساسية لتجنب حالات وفيات الأمومة التي يمكن تجنبها، وتلبية احتياجات تنظيم الأسرة غير الملباة، والتخلص من العنف الجنساني، والممارسات الضارة، وأشاروا إلى أهمية مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برامج الصندوق. وشددوا على أهمية التقييم ورصد النتائج من خلال نهج متعددة الأطراف ومتعددة القطاعات تركز على الأثر الطويل الأجل على الصيد الوطني ومجموعة من المؤشرات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة لتحديد التقدم المحرز في تحقيق النتائج التحويلية الثلاث والثغرات التي تحول دون تحقيقها. وارتأوا أن يواصل للصندوق متابعة البرمجة القائمة على النتائج من خلال الإطار المتكامل للنتائج والموارد. وأقروا بسجله في تعبئة الموارد في عام 2021 وشجعوه على مواصلة تقديم الدعم وزيادة الموارد المخصصة لتحقيق الشفافية والمساءلة والرصد.

90 - ورحبت مجموعة من الوفود بالتقدم الذي أحرزه الصندوق في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وبتركيز الخطة الجديدة على التعجيل بتحقيق النتائج التحويلية الثلاث. وارتأت أن يواصل الصندوق العمل على ما يلي: (أ) النهوض بحقوق الإنسان للنساء والفتيات، بما في ذلك حقوق الإنسان للمرأة والفتاة، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والمهارات، والمعارف والتعليم من خلال التثقيف الجنسي الشامل، وتعزيز عمله المعياري؛ و (ب) توسيع نطاق قدرته على الاستجابة للحالات الإنسانية بهدف حماية أرواح وحقوق النساء والمراهقين والشباب ومكافحة العنف الجنساني باتباع نهج شامل

يتوخى الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ و (ج) استقراء البيانات من أجل البرمجة والرصد القائمين على الأدلة للوصول إلى الأكثر تضرراً عن الركب. ورحبت تلك الوفود بعمل الصندوق على إيجاد حلول وشراكات ابتكارية مع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، والحكومات، والمجتمع المدني، والشركاء في التنمية، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص لتحقيق النتائج التحويلية الثلاثة وأهداف التنمية المستدامة.

91 - وفي مداخلات فردية، رحبت الوفود بإطلاق فريق الاستجابة للأزمات العالمية التابع للأمين العام وتساءلت عن الكيفية التي يعتزم بها الصندوق الإسهام في تحقيق رؤيته. ودعت الصندوق إلى أن يكون أكثر كفاءة وأن يستفيد من الابتكارات والأدوات الرقمية للمضي قدماً دون ترك أحد خلف الركب. وأبرزت عمل الصندوق على المستوى القطري للتصدي لكوفيد-19 والعنف الجنساني في حالات الأزمات وفي ما بين اللاجئين والمشردين داخلياً. ورحبت بقيادة الصندوق وتحديد أولويات دوره المعياري في المجال الإنساني، نظراً لتزايد المعارضة للمساواة بين الجنسين.

92 - وشجعت الوفود الصندوق على الصعيد القطري على الدعوة بجرأة إلى الخطة الكاملة للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والعمل مع المنسقين المقيمين بوصفهم دعاة مهمين لولايته. وأشادت بعمل الصندوق وسياساته الرامية إلى تلبية احتياجات وحقوق النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي والشعوب الأصلية والشباب، ضمن فئات أخرى، وتمكينهن من أن يصبحن عوامل تغيير. وأعربت عن دعمها القوي لعمل الصندوق بشأن الاستقلالية الجسدية والتتقيف الجنسي الشامل، وشجعت الصندوق على مواصلة معالجة الأسباب الهيكلية للعنف الجنساني وتغيير الأعراف الاجتماعية التي تديم التمييز والتحييز اللذين يسودان المنظومة الأبوية، وعدم المساواة بين الجنسين، ووصم الضحايا والناجيات. وارتأت أن يستعرض الصندوق نفقاته وأن يكفل امتلاك المكاتب القطرية والجهات الشريكة في التنفيذ القدرات اللازمة لتنفيذ البرامج التحويلية. كما ارتأت أن يكفل الصندوق أن تكون الحوكمة وإجراءات الرقابة الداخلية لديه قوية بما فيه الكفاية، وأن يعزز تدابير منع الغش ويزيد من الشفافية والمساءلة أمام المجلس.

93 - وشددت الوفود على إعداد البرامج القطرية بما يتماشى مع الأولويات الإنمائية وتولي المسؤولية على الصعيد الوطني. وقالت إن الجائحة عرضت التقدم المحرز للخطر، لا سيما في أقل البلدان نمواً، وأدت إلى زيادة العنف الجنساني. والتمست خبرة الصندوق، ودراساته المواضيعية، وتبادلته للخبرات والممارسات المفيدة في معالجة انخفاض الخصوبة والشيخوخة. وطلبت إلى الصندوق أن ينظر في الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية عند الإبلاغ عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية في تقاريره السنوية.

94 - ورحبت الوفود بالدعم المقدم من الصندوق لإجراء تعدادات وطنية من خلال تحسين جمع البيانات لكفالة عدم إهمال أي كان. وأشادت بالصندوق لتجاوزه الأهداف في العديد من مؤشرات نواتجه ورحبت باستحداث مجموعة بيانات سكانية تتعلق بالمساعدة الإنسانية. وارتأت أن يحسن الصندوق قدرته على جمع البيانات السكانية وتحليلها، وأن يوسع نطاق الاستثمار في جمع البيانات الضخمة، وأن يزيد من توافر البيانات وحسن توقيتها بشأن المؤشرات الرئيسية بهدف توفير البيانات لأغراض البحوث. وأعربت عن قلقها إزاء الانخفاض المبلغ عنه في الموارد الأساسية وحثت الصندوق على مواصلة تحفيز الجهات المانحة على زيادة مستويات التمويل الأساسي المرن والمضمون. وشددت على ضرورة أن يكون للصندوق على الأجل الطويل رؤية ومصادر تمويل لتحقيق أثر مستدام وتحويله من خلال النتائج التحويلية الثلاث وتنفيذ دوره في الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

95 - وردا على ذلك، قالت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إن هناك طلبا متزايدا على المساعدة التقنية التمهيديّة والرفيعة المستوى والعالية الجودة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية في الميدان، وإن تركيز الصندوق على الابتكار وإدماج السياسات والبيانات لتحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أمر أساسي للتّجديد بالعمل ولا يتّباع نهج شامل لمنظومة الأمم المتحدة برمتها. وأشارت إلى أن الهدف من ذلك يتمثل في بناء مؤسسات شاملة وخاضعة للمساءلة على الصعيدين الوطني ودون الوطني وتهيئة البيئة التمكينية والسياساتية لتحقيق النتائج التحويلية الثلاث، القائمة على عدم ترك أحد خلف الركب. وأردفت بالقول إن نحو 60 في المائة من مؤشرات نتائج الخطة الاستراتيجية مشترك مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وإن العمل المشترك عامل رئيسي لوجود الصندوق في جميع مراحل الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، والعمل على بناء القدرة على الصمود وكفالة تحقيق نتائج مستدامة. وأضافت تقول إن أقل البلدان نموا تتدرج في عداد الأولويات؛ وإن الصندوق يدعم أقل البلدان نموا لوضع حلول فعالة من حيث التكلفة، ويعمل على تصنيف البيانات لجعل عرض القيمة الخاص به أكثر قابلية للتطبيق على هذه البلدان.

96 - وواصلت كلامها قائلة إن الصندوق يعمل على تطبيق الدروس المستفادة من عملياته في جميع المراحل مع استخدام خبرته للتّجديد بالإجراءات الرامية إلى حشد الموارد. واستنادا إلى الدروس المستفادة من كوفيد-19 ومن التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة، يقوم الصندوق بتعزيز هيكله للابتكار والرقمنة ودوره المعياري، ويعمل على النهوض بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لتلبية احتياجات النساء والفتيات وحماية حقوقهن. وقد أتاح عمل الصندوق في مجال البيانات للحكومات أساسا تستند إليه في التخطيط للتنمية وسلط الضوء على الثغرات وحالات الإقصاء التي يعاني منها، على سبيل المثال، سكان الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ولإدماج هذه المنظورات، نشر الصندوق أول مجموعة من المهنيين الشباب المنحدرين من أصل أفريقي. وأفادت بأن تهيئة مكان عمل حصري يتسم بالتمدد ويقوم على عدم التسامح إطلاقا يقع في صميم استراتيجيته المتعلقة بالموارد البشرية ومشاركته مع جهات التزويد والشركاء في التنفيذ. ولا يتسامح الصندوق إطلاقا مع الغش ويلتزم بتدابير الشفافية والتدابير التصحيحية.

97 - وفيما يتعلق بالتصدي لولاية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، قالت إن الصندوق يعمل على كفالة أن تكون دعوته للنساء والفتيات مستندة إلى الأدلة؛ فالاستقلالية الجسدية حق أساسي ومحمي من حقوق الإنسان. وأردفت تقول إن عمل الصندوق على معالجة المسائل الهيكلية النظمية الأساسية وتعزيز التثقيف الجنسي الشامل أمران حاسمان لتحقيق النتائج التحويلية الثلاث. وهذا ما يشمل بذل جهود، بموجب المبادئ التوجيهية الجديدة لمنظمة الصحة العالمية بشأن توفير الرعاية المتعلقة بالإجهاض، لكفالة الحصول على الرعاية الشاملة بعد الإجهاض في جميع الحالات. ويتماشى الصندوق، في جميع أعماله، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل الجنسانية وتغير المناخ والتغيرات في المواقف، مع الأولويات المحددة وطنيا. وأفادت بأن الصندوق يواصل تنفيذ استراتيجيته للمساواة بين الجنسين في البرمجة وكذلك على الصعيد المؤسسي بالبناء على أن المساواة بين الجنسين تعني المساواة للجميع؛ إذ يعترف الصندوق بالتنوع في الديمغرافيا والحاجة إلى التكيف مع المجتمعات ذات معدلات الشيخوخة المرتفعة بغرض تهيئتها وفقا لذلك.

98 - وقالت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون البرامج) في الصندوق إن الصندوق ملتزم باتّباع نهج شامل لمنظومة الأمم المتحدة برمتها على النحو المبين في "خطةنا المشتركة" والتزاماته الاثني عشر؛ إذ يعمل الصندوق من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين على كفالة اتّباع نهج متسق إزاء تنفيذ النتائج التحويلية الثلاث والخطة

الاستراتيجية على الصعيد القطري ومن خلال الائتلافات القائمة على المسائل على نطاق المنظومة إقليمياً. واختتمت بالقول إن الصندوق يبدي دائماً الالتزام نفسه بتنفيذ ولايته سواء في السياقات الإنمائية أو الإنسانية.

99 - وقال مدير مكتب الشؤون الإنسانية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان إن الصندوق يقدم في عمله المتعلق بالأزمات مساهمة مؤثرة في توفير البيانات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والعنف الجنساني، وتعزيز نهج متعدد القطاعات، ومنع حدوث أزمات مستقبلية والتأهب لها من خلال بناء شراكات وطنية ومحلية.

100 - وقال نائب المدير التنفيذية (لشؤون الإدارية) للصندوق إن الصندوق يعمل على كفالة اتباع نهج أسرع وأكثر تكاملاً وكفاءة في استجابته الإنسانية يشمل خبرة المنظمة بأكملها. وهذا الأمر مطلوب لتلبية الطلبات الكبيرة للدول الأعضاء على ولاية الصندوق في المجال الإنساني. وذكر أن الصندوق يعمم أعماله الإنسانية في جميع مجالات البرمجة والميزانية. فمُنذ بدء النزاع في أوكرانيا، انتقل الصندوق من التنمية إلى العمل الإنساني واستفاد منه أكثر من مليون شخص بمعلومات عن إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والحماية من العنف الجنساني، والخدمات النفسية والاجتماعية. وفي ما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي، يتعاون الصندوق مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في إطار المجالات المشمولة بولايته.

101 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار 11/2022 بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المدير التنفيذية.

ثالث عشر - التقييم

102 - قدم مدير مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقريره السنوي عن وظيفة التقييم لعام 2021 (DP/FPA/2022/5)، وقدمت نائبة المدير التنفيذية (لشؤون البرامج) رد الإدارة على التقرير (DP/FPA/2022/CRP.1).

التقرير السنوي عن وظيفة التقييم لعام 2021: تقرير مدير مكتب التقييم

103 - أثنت مجموعة من الوفود، في المداخلة الوحيدة، على مكتب التقييم لمرونته في تكيف وظيفة التقييم مع سياق كوفيد-19 وتمكين التقييمات من أن تكون عوامل للتعجيل بالتعافي من كوفيد-19. وأثنت على المكتب لوضعه خطة التقييم الرباعية السنوات المدرجة في الميزانية للفترة 2022-2025، واستراتيجية التقييم للفترة 2022-2025، واستراتيجية تعزيز التقييم من خلال الاتصالات وإدارة المعارف. وأعربت عن تقديرها لتحقيق جميع أهداف مؤشرات الأداء الرئيسية تقريبا، وأقرت بأن نظام التقييم اللامركزي قد عَزَزَ، إلى جانب ارتفاع معدل تنفيذ التقييمات ذات النوعية الجيدة. وأبرزت الحاجة إلى كفالة إجراء تقييمات لامركزية في الوقت المناسب وعلى مستوى عال من الجودة، وأعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها المكتب للتصدي لها. وأقرت بالتقدم المحرز باستخدام التقييمات اللامركزية لوضع البرامج والتقييمات المركزية للتخطيط الاستراتيجي ورحبت بالدفع نحو إشراك الشباب في التقييمات. وأشادت بالمكتب لقيامه بأول تقييم إنمائي من نوعه أدى إلى استحداث إدارة أكثر تكيفا مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج. ورحبت بالجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز قدرات ونظم التنمية الوطنية بهدف التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة واتخاذ القرارات والتعلم على أساس الأدلة. وأعربت عن تقديرها لاستمرار الإدارة في التزامها بتوفير الموارد المالية والبشرية لدعم وظيفة التقييم وشجعت الصندوق على زيادة الاستثمارات اللازمة للتقييم. ورحبت أيضا بالالتزام المكتب بإصلاح الأمم المتحدة وإجراء تقييمات مشتركة على الصعيد المركزي والإقليمي والقطري.

104 - وردا على ذلك، رحب مدير مكتب التقييم التابع لصندوق السكان بإعراب المجلس عن تقديره للتقدم المحرز في التقييمات المركزية واللامركزية، وللجهود المبذولة لتعزيز انساق الأمم المتحدة بشأن التقييم وتنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم. وقال إن المكتب سيحافظ على أدائه العالي الحالي بالحفاظ على المرونة والتكيف وبالتصدي للتحديات المتبقية تحت إشراف المجلس.

105 - وقد اتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 12/2022 بشأن تقييم صندوق السكان.

رابع عشر - البرامج القطرية للسكان والمسائل ذات الصلة

106 - قدمت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون البرامج) لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وكينيا. وبالمقابل، قدم المديرون الإقليميون لمنطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومنطقة الدول العربية تفاصيل من المنظورات الإقليمية لكل منهم.

107 - وعقب اعتماد وثيقة البرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، أعربت مجموعة من الوفود عن بالغ قلقها إزاء جوانب معينة من إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل للجمهورية العربية السورية، بما في ذلك عدم وجود نص يتناول النزاع المسلح. ورأت ضرورة في أن تلتزم عمليات الأمم المتحدة بالمبادئ المتمثلة في الحياد والإنسانية والنزاهة والاستقلالية. وقالت وفود أخرى إن البرنامج القطري صيغ وفقا للأولويات الوطنية بالتشاور مع الحكومة، وشددت على ضرورة الحفاظ على مبدأي السيادة الوطنية وتولي المسؤولية على الصعيد الوطني. وشددت على أن التركيز الأساسي لإجراءات المجلس التنفيذي ينصب على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

108 - ووافق المجلس التنفيذي، وفقا لمقرره 7/2014، على وثائق البرامج القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/FPA/CPD/TZA/9)، والجمهورية العربية السورية (DP/FPA/CPD/SYR/9)، وكينيا (DP/FPA/CPD/KEN/10).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

خامس عشر - بيان المدير التنفيذي والتقارير السنوي

109 - استرعى المدير التنفيذي للمكتب بالنيابة في كلمته الافتتاحية (المتاحة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، الانتباه إلى إخفاقات المكتب في إدارة مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. وقال إن نتائج تحقيق شامل أجراه فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات عُرضت على مكتب الموارد البشرية التابع لمكتب خدمات المشاريع وعلى مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية بشأن الإجراءات التأديبية والقانونية المحتملة. وذكر أن مكتب خدمات المشاريع سيتكبد التكاليف وكذلك الخسائر المحتملة ويُقيّم المجلس على علم بالتقدم المحرز لضمان عدم تكرار هذه الحالات أبدا. ولمعالجة هذه الحالة، سيقوم مكتب خدمات المشاريع بما يلي: (أ) تنظيم استعراض مستقل لإجراءات الرقابة الداخلية والحوكمة لديه؛ و (ب) إجراء تقييم فوري لمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار؛ و (ج) تعزيز الاتصال بين المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، ووظيفة الأخلاقيات، والمجلس؛ و (د) التعجيل بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئة الرقابية؛ و (هـ) وضع تعريف لـ "الحد الأقصى للاحتياطي" وتحويل الفائض من أجل الاضطلاع بأنشطة في المجال الإنمائي؛ و (و) كفالة الوصول إلى

مزيد من بيانات المعاملات بهدف منح الثقة للجهات الشريكة. والتمس المدير التنفيذي بالنيابة توجيهات المجلس بشأن هذه الأولويات.

110 - وقال أعضاء مكتب المجلس إن حالة مكتب خدمات المشاريع تشكل أزمة ثقة سياسية في قدرة المنظومة الحكومية الدولية على التصدي للتحديات العالمية. وحثوا المجلس والدول الأعضاء على وضع ضوابط وآليات لمنع تكرار الحالة وكفالة المساءلة، استناداً إلى فهم واضح للأسباب الكامنة وراء ذلك حتى يتمكن المجلس من ممارسة وظيفته الرقابية. ودعا أعضاء مكتب المجلس مكتب خدمات المشاريع إلى القيام بما يلي: (أ) التعاون الكامل مع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية ومركز الأمم المتحدة العالمي لخدمات الموارد البشرية؛ و (ب) تجميد جميع مشاريع مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار وسحب التمويل للمشاريع الجديدة المتصلة بهذه المبادرة؛ و (ج) الشروع في إجراء تقييم مستقل لإجراءات الرقابة الداخلية ونموذج الإدارة في مكتب خدمات المشاريع؛ و (د) توفير ضمانات لحماية المبلغين عن المخالفات على نطاق المنظمات الثلاث لمواجهة "ثقافة الإفلات من العقاب" المبلغ عنها في مكتب خدمات المشاريع؛ و (هـ) وضع استراتيجية للاتصال الإعلامي تكفل اتصال المجالس والدول الأعضاء والمنظمات بشكل موحد مع الجمهور بشأن العمليات الجارية. وحثوا أعضاء المجلس على العمل بشكل جماعي لكفالة إيجاد حل سريع للأضرار الناجمة عن المبادرة والتعويض عنها وإحياء الثقة في مكتب خدمات المشاريع وفي الأمم المتحدة.

111 - وأعربت مجموعة من الوفود عن قلقها العميق من أن قيادة المكتب أتاحت تعريض سمعة المكتب والأمم المتحدة للخطر نتيجة لطريقة التعامل مع المبادرة. ورحبت بخبرة المدير التنفيذي بالنيابة وبذهنيته الإصلاحية الرامية إلى تيسير جهود المجلس والمضي قدماً في تبادل الاحترام والشراكة بكامل الشفافية والمساءلة. ودعت مكتب خدمات المشاريع إلى القيام بما يلي: (أ) تعليق الاستثمارات الجديدة في سياق المبادرة ريثما يصدر المجلس تعليمات أخرى؛ و (ب) كفالة بيان رصيد الاستثمارات الحالية بوضوح في سياق المبادرة وبذل جهود حثيثة لاستعادة الأموال المفقودة؛ و (ج) كفالة ألا تؤدي أوجه القصور في المبادرة إلى الإضرار بسلامة بقية حافظة المكتب وإنجاز المشاريع؛ و (د) إنشاء فريق عامل من الخبراء لتقديم توصيات إلى المجلس وزيادة الشفافية بشأن الرسوم الإدارية للمكتب وهيكله المتعلق بتقدير التكاليف؛ و (هـ) الشروع في تقييم من جانب طرف ثالث لاستخدام الحافظة وإجراءات الرقابة الداخلية، بما في ذلك ما يتصل منها بالمبادرة؛ و (و) تعزيز وظائف الأخلاقيات والمراجعة الداخلية والتحقق، بما في ذلك الاستقلالية؛ و (ز) وضع خطة لمعالجة التوصيات غير المنفذة بعد؛ و (ح) السعي إلى تحقيق الشفافية وإمكانية الوصول بشكل كامل فيما يتعلق بحماية المبلغين عن المخالفات؛ و (ط) كفالة أن يتاح للموظفين حيز لإثارة الشواغل وإشراك القيادة؛ و (ي) نشر تقرير التحقيق الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية على وجه السرعة.

112 - وأعربت وفود أخرى عن قلقها الشديد من أن المخالفات المبلغ عنها المتعلقة بالمبادرة لا تنعكس بشفافية في وثائق المجلس التي قدمها مكتب خدمات المشاريع. كما أعربت عن بالغ قلقها إزاء المسائل التي أثرت في تقارير المراجعة المحاسبية القضائية التي أعدها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بشأن حيازات حلول الإسكان المستدامة ومبادرة "نحن المحيطات". ورحبت بالتقييم المستقل الذي أُجري لنموذج العمل التجاري وهيكل الرقابة الداخلية لدى مكتب خدمات المشاريع وللمراجعة المستقلة لاستثمارات المبادرة. وشددت على أهمية إنشاء ثقافة في المنظمة تكون شفافة وخاضعة للمساءلة وسليمة، ونظام

للمبلغين عن المخالفات يكون فعالاً وفي المتناول. ودعت إلى الاستقلال التام للفريق المستقل لمراجعة الحسابات والتحقيق التابع لمكتب خدمات المشاريع، ولمكتب الأخلاقيات والامتثال، وإلى بناء قدراتهما.

113 - وردا على ذلك، رحب المدير التنفيذي بالنيابة لمكتب خدمات المشاريع بتوجيهات المجلس وقال إن المكتب سيكتف جهوده في المجالات التي أبرزها المجلس لكي تعالج المنظمة الأزمة الناجمة عن المبادرة. وهذا ما يشمل تنفيذ سياسة صارمة لعدم التسامح إطلاقاً مع سوء الإدارة والمخالفات والغش، وزيادة تدابير الشفافية والمساءلة، بسبل منها التواصل الواضح مع المجلس والجهات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة. ويقوم مكتب خدمات المشاريع بوضع أدوات رصد آني حتى يتمكن المجلس من الاطلاع دون عوائق على التقدم المحرز. وسيلتزم المكتب بمعايير الأمم المتحدة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خطة الإصلاح وبأعلى المعايير الدولية في الرصد والإبلاغ. وشدد على أن المكتب يحتاج إلى دعم قوي من جميع الدول الأعضاء والجهات الشريكة كي ينجح في العودة إلى المسار الصحيح. واختتم المدير التنفيذي بالنيابة كلمته بالقول إنه سيعمل، من الآن فصاعداً، على إبقاء المجلس بانتظام على علم بجهوده في الدورات الرسمية وغير الرسمية.

114 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 13/2022 بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي واحتياطي مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار.

الجزء الثالث

الدورة العادية الثانية لعام 2022

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك

في الفترة من 29 آب/أغسطس إلى 1 أيلول/سبتمبر 2022

أولا - مسائل تنظيمية

- 1 - تواصل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام 2021 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن طريق الإنترنت، كإجراء استثنائي، نتيجة لجائحة كوفيد-19، في الفترة من 30 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2021.
- 2 - وعُقدت الدورة العادية الثانية 2022 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالحضور الشخصي في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة من 29 آب/أغسطس إلى 1 أيلول/سبتمبر 2022.
- 3 - وقد اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل الخاصة بدورته العادية الثانية لعام 2022 (DP/2022/L.3)، بصيغتها المعدلة شفهيًا، واعتمد تقرير الدورة السنوية لعام 2022 (DP/2022/26). وقد أحاط المجلس علمًا بمشروع خطة العمل السنوية لعام 2023 (DP/2022/CRP.2) ووافق على خطة العمل المؤقتة الخاصة بالدورة العادية الأولى لعام 2023.
- 4 - وأدرجت القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام 2022 في الوثيقة DP/2023/3، والتي أُتيحت على موقع الويب الخاص بالمجلس التنفيذي.
- 5 - ووافق المجلس التنفيذي في قراره رقم 23/2022 على الجدول الزمني التالي المتعلق بدورات المجلس التنفيذي في عام 2023:

الدورة العادية الأولى: من 30 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير 2023

الدورة السنوية: من 5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023

الدورة العادية الثانية: من 28 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2023

بيان رئيسة المجلس

- 6 - في كلمتها الافتتاحية، قالت رئيسة المجلس إن الدورة العادية الثانية أتاحَت فرصة لأعضاء المجلس للخروج من القضايا الصعبة التي جرت مناقشتها خلال الدورة السنوية لعام 2022. فقد واصل العالم رؤية الآثار الضارة لتغيّر المناخ وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بينما استمرت الصراعات في رفع أسعار الغذاء والوقود، ما أدى إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية. بدأ تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 أكثر صعوبة من أي وقت مضى. ويتعين على المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إظهار عزمهما وتصميمهما من خلال زيادة التعاون والتنسيق على جميع المستويات، والاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها كل منهما لضمان تحقيق أكبر قدر من التأثير بموارد محدودة. ومن ثم، لم يكن هناك وقت نضيقه في التدخلات والمنافسات المجزأة، حيث يجب أن تسير الاستثمارات في مجال الابتكار جنبًا إلى جنب مع إدارة المخاطر المناسبة وبذل العناية الواجبة. وثمة حاجة ماسة إلى الإجراءات والأفكار الجريئة. وقد وجّهت الرئيسة الانتباه إلى القضايا الرئيسية المقرر مناقشتها في الدورة، ومنها: (أ) جمع الأموال وتمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والالتزامات بميثاق الأمم المتحدة للتمويل، وأهمية الحوارات المنظمة المتعلقة بالتمويل، وكيفية تحفيز الشراكات المبتكرة لتحقيق الأهداف؛ (ب) مواصلة التصدي لإخفاقات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي أُثيرت في الدورة السنوية، والاستفادة من مناقشات فريق العمل المكلف بها في الدورة السنوية 2022، وهو

ما تطلب اتخاذ إجراءات مستمرة وسريعة وحاسمة، لإعادة بناء الثقة المنهارة؛ (ج) تعزيز آليات الرقابة في جميع المنظمات التي يقع مقرها في نيويورك لضمان قدرتها على الاضطلاع بولاياتها.

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

حوار تفاعلي مع المدير

7 - في كلمته الافتتاحية (المتاحة على الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، كشف مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الأزمات المتعددة والمعقدة التي لم يسبق لها مثيل والتي كانت تؤثر بالسلب على سنوات من المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس في جميع أنحاء العالم. جائحة كوفيد-19 المستمرة، والصراعات العديدة، والاقتصادات المدمرة، والمجاعات والموت جوعاً، وتراكم الديون، والأزمة المستمرة المتمثلة في الإيمان بتعددية الأطراف؛ كل هذه العوامل حددت معالم «عقدة عدم التيقن» العالمية. وفي ضوء هذه الخلفية، شدد على أن القرارات المتخذة اليوم ستحدد حياة الأجيال الحالية والمستقبلية - وستكون تلك القرارات المتعلقة بالتمويل من بين أهم القرارات. وأكد أن التمويل العام والخاص الكافي والمتسق اتساقاً جيداً، والموجه بالسياسات الدولية والوطنية الصحيحة، سيحدد إلى حد كبير ما إذا كانت البشرية ستعيش في سلام وازدهار أم انعدام أمن وعوز مستمر. ومن هذا المنطلق، أكد أن جميع جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالتنمية والأمن البشري تتوقف على قرارات التمويل الدولية والوطنية الصحيحة. ووصف بدوره كيف يدفع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التحولات الرئيسية في خيارات التمويل المذكورة عبر المشهد الأوسع لتمويل التنمية، العام والخاص على حد سواء. وعلى الرغم من خطر الأزمات المتعددة، فإنه شدد على أن المجتمع الدولي يمكنه - من خلال الخيارات السياسية والتمويلية الصحيحة - مواجهة التحديات الهائلة وتجاوزها بنجاح. فلم يكن المال في حد ذاته هو المشكلة بل أين يُنفق المال ومن ينفقه ومن استفاد منه ومن لم يستفد. وإلا فإن التركيز على المكاسب القصيرة الأجل وحل الأزمات ببساطة - دون الاستثمار في التنمية - سيواصل تقويض الالتزامات متعددة الأطراف وتعرض الثقة والنوايا الحسنة للخطر على نطاق عالمي. ويجب أن يعمل التمويل في سبيل التنمية الشاملة والمستدامة التي تقلل من عدم التيقن والمخاطر إلى أدنى حد. وذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم بالفعل حلولاً عملية لإعادة التفكير وإعادة توجيه مليارات الدولارات وإعادة التنمية إلى مسارها الصحيح.

8 - وشدد أعضاء مكتب المجلس على أن الأزمات العالمية الجارية جاءت بمثابة تذكرة بمدى أهمية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وطالبوا جميع الدول الأعضاء بتجديد التزامهم بتعددية الأطراف وبمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تماشياً مع احترام الملكية الوطنية والأولويات المحددة على الصعيد الوطني. وشجعوا جميع الدول الأعضاء على مضاعفة جهودهم لدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستويات السياسية والمالية والبرنامجية لزيادة كفاءة وفعالية تدخلات الأمم المتحدة. كما شجعوا بشدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة الابتكار وإقامة الشراكات وإيجاد فرص جديدة لإعداد النهج المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وشددوا على أن التنمية الدولية لا تمثل فقط جزءاً شاملاً من نهج مشترك لدعم البلدان التي تمر بأزمات، بل تمثل أيضاً المسار الصحيح لمعالجة الأسباب الجذرية وإجراء التحول الهيكلي ومنع حدوث أزمات إضافية. ودعوا الدول الأعضاء إلى العمل معاً من أجل تحسين نوعية وكمية تمويل التنمية، ولا سيما الموارد العادية (الأساسية) المرنة، لضمان قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الوفاء بولايته، والاستجابة لأولويات البلدان المستفيدة من البرامج، ودعم تحقيق الأهداف.

9 - وأكدت مجموعة أقاليمية من البلدان النامية أنه على الرغم من أن التحديات الجيوسياسية الحالية هائلة، فإن هناك فرصًا للاتحاد في مجال التضامن الدولي. وكرروا الدعوة التي وُجّهت في الدورة السنوية 2022 للدول الأعضاء بعدم إدارة ظهورهم للعمل الجماعي في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي لعبت دورًا رئيسيًا في دعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعلنوا وجود حاجة ماسة إلى أن تتلقى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تمويلًا يمكن التنبؤ به وكافيًا ومستدامًا، وكرروا في هذا الصدد الإعراب عن قلقهم إزاء اتجاه خفض الموارد العادية. وشددوا على أن تحديد أولويات الاستجابة لحالات الطوارئ ينبغي ألا يأتي على حساب الاستثمارات الإنمائية الفورية وطويلة الأجل، الأمر الذي من شأنه أن يقوض القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي تمويل الاستجابات الإنسانية بوقف تمويل التنمية. وأكدوا من جديد على أن الولاية التي حددتها الجمعية العامة في استعراض السياسات الشامل لعام 2020 الذي يتم كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (القرار رقم 233/75) يجب أن تنفذها منظومة الأمم المتحدة بالكامل، وعلى المجلس التنفيذي أن يتولى دوره الرقابي والتوجيهي لضمان الامتثال الكامل. ورحبت المجموعة بالتقييم الذي أجراه المكتب المستقل لخدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بشأن استقلاليته وأشارت إلى المعايير الدولية العالية للشفافية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي الختام، أكدوا على ما يلي: (أ) يجب أن يظل القضاء على الفقر محور التركيز الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ (ب) تعد المبادئ الأساسية، مثل الملكية والقيادة على الصعيد الوطني، بالغة الأهمية لتحقيق نتائج فعالة؛ (ج) ينبغي عدم اتباع نهج واحد مع كل المسائل، بل يجب على كل برنامج أن يعكس حقائق واحتياجات البلدان المستفيدة من البرنامج.

10 - وأعدت مجموعة إقليمية من البلدان التأكيد على الدور المركزي الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف، ووجهت نداء قويًا من أجل توفير مستويات مناسبة ويمكن التنبؤ بها من التمويل بما يتماشى مع الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء، ومنها الحاجة الملحة إلى موازنة الموارد العادية وغيرها من الموارد (غير الأساسية). وشددوا على أن التمويل يجب أن يكون على رأس أولويات المناقشات المتعلقة بالتنمية والتعاون متعدد الأطراف، والتي تركز على جعل العالم مستدامًا ومنصفًا وعادلًا وسلميًا وآمنًا. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء الاتجاهات نحو خفض تمويل التنمية وشددوا على ضرورة العمل المشترك لضمان كمية ونوعية التمويل من أجل التنمية. وهذا ينطبق بشكل خاص على التمويل من الموارد العادية المرنة، الذي سمح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمعالجة الأولويات المحددة ذاتيًا للبلدان المستفيدة من البرنامج التي تركز على الأولويات المتداخلة للبشر وكوكب الأرض.

11 - كما أعربت مجموعة إقليمية أخرى من البلدان عن قلقها إزاء اتجاهات خفض التمويل العادي واستمرار عدم الوفاء بالتزامات التمويل. وشددوا على أن تباين التمويل لقضايا محددة يؤثر بشكل مباشر على الموارد المتاحة للبلدان في إفريقيا والمنظومة الإنمائية الأوسع نطاقًا. وأكدوا على أن البلدان المتقدمة تتحمل مسؤولية توفير تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما شددوا على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ينبغي أن تكفل عدم تحويل الأموال بطريقة رجعية إلى وظائف وأنشطة مراجعة الحسابات والرقابة، بل ينبغي لها أن تحقق التوازن الأمثل بين الرقابة والتنمية.

12 - وفي مداخلات أخرى، وجهت الوفود الانتباه إلى الأثر المحفز لتدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مختلف القطاعات، ومنها التواصل بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وفي مجالات مثل الرقمنة. وكرروا الإعراب عن تقديرهم لدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19 ودعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة الاستثمار في الوقاية والمرونة وفي تقييمات التنمية التي تركز على الأمن البشري. ودعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضمان مشاركته مع صناعات القطاع الخاص بأعلى معايير الشفافية والمساءلة والرقابة.

13 - وردًا على ذلك، استهل مدير البرنامج كلامه بالتشديد على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم التزامًا راسخًا بالعمل مع الحكومات كجزء من عملياتها الإنمائية الوطنية من خلال شراكة تركز على ثقة دامت عقودًا، وتساعد على وضع السياسات الوطنية لمعالجة مواطن الضعف وأولويات الاستثمار. وشمل ذلك العمل مع مجموعة من شركاء الأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء لدعم نحو 80 بلدًا في وضع أطر تمويل وطنية متكاملة، بهدف التأثير على نحو 500 مليار دولار في التمويل العام المتعلق بأهداف التنمية المستدامة والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة، على مدار الخطة الاستراتيجية، 2022-2025. وذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أحد أكثر المؤسسات حضورًا على الصعيد العالمي وقدرة على ربط اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية على الصعيد القطري - من منظور السيادة الوطنية - بالالتزامات الوطنية على المستوى العالمي. ومن هذا المنطلق، ناشد الدول الأعضاء أن تنقل إلى عواصمها الأهمية السياسية والاقتصادية والدبلوماسية لتمويل التنمية والتدابير العاجلة اللازمة للتصدي للآزمات المتعددة المتداخلة في العالم. وبالمثل، ناشد الدول الأعضاء، بموجب مبادئ إصلاح الأمم المتحدة المتفق عليها، أن تنقيد بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة للتمويل، مشددًا على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أوفى بمعظم التزاماته المتعلقة بميثاق التمويل، على الرغم من التأثير الكبير للإصلاح على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

14 - وسلط مدير البرنامج الضوء على المشاركة الوثيقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كشريك رئيسي للحكومات، مع القطاع الخاص، كمؤسسة متعددة الأطراف ممولة من القطاع العام تستثمر في المنافع العامة المحلية والعالمية. وشدد على أنه في حين أن مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع القطاع الخاص ضرورية، فإن أي تحرك في اتجاه التمويل المباشر من القطاع الخاص سيتطلب تفسيرًا واستجابة دقيقة. وسلط الضوء على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سعى بنشاط إلى التعامل مع المجلس بشفافية تامة، وأثبت التزامه بتناول قضايا الرقابة - ومنها التقييم والأخلاقيات والامتثال البيئي والاجتماعي - بأقصى قدر من الجدية، مع مراجعة سياساته بانتظام وإجراء تعديلات حسب الاقتضاء، استجابة للتوصيات، مع تقليل التكاليف العامة قدر الإمكان لتحقيق مكاسب أكبر وزيادة الكفاءة. كما تحدث مدير البرنامج عن «منطق حافظة المشاريع» لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي انبثق من وعده المتعلقة بالمناخ والذي جعل من الممكن ربط المشاريع المناخية الفردية على المستوى الوطني، وإقامة اتصال أوثق بين البلدان، ورفع مستوى المساهمات المحددة وطنيًا لتوجيه استثمارات التنمية الوطنية. ولفت الانتباه إلى الطبيعة والقدرات المحلية لكثير من أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدءًا من أقل البلدان نموًا ووصولًا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تُنفذ فيها نهج مبتكرة. ولعبت مختبرات التسريع التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورًا مركزيًا في هذه الجهود في حوالي 92 بلدًا، حيث دعمت إنشاء الشركات الناشئة. وبالمثل، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2022 مركزًا للطاقة المستدامة للاستفادة من هذه الأصول ومساعدة ملايين

الأشخاص في الحصول على كهرباء نظيفة بأسعار معقولة - وهو أحد الأهداف الطموحة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022-2025.

ثانياً - حوار منظم حول التمويل

15 - قدمت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير المتعلق بالحوار المنظم حول تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018-2021 و 2022-2025 (DP/2022/28)، وقدم الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الاستعراض السنوي للوضع المالي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، 2021 (DP/2022/29).

16 - وصرحت مجموعة من الوفود بأن الأزمات العالمية تفرض ضغطاً شديداً على قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ عمله المعياري والبرنامجي. ويعد توفير الموارد الكافية، بالإضافة إلى التمويل المتعدد السنوات المرن والذي يمكن التنبؤ به، عاملاً رئيسياً في دعم فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك الالتزامات التي تتعهد بها الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة للتمويل وتخصيص الموارد العادية (الأساسية) المرنة وتعزيزها. كما أن المجموعة: (أ) أكدت على أن توسيع وتنويع قاعدة المساهمين بالموارد العادية يجب أن يكون أحد أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المهمة، بوسائل منها تعزيز مشاركة الشركاء مثل القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الحكوميين من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتحسين وضوح تمويل الموارد العادية والمساءلة بشأنه؛ (ب) أعربت عن قلقها من أن انخفاض الموارد العادية يمكن أن يهدد قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ ولايته؛ (ج) شددت على أن التمويل الجماعي والمواضيعي متاح الاستفادة بشكل أفضل من المزايا النسبية ويمكن أن يسرع تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة، وفي ضوء ذلك، أعربت عن قلقها إزاء الانخفاض الأخير في صناديق التمويل الجماعي والبرامج المشتركة؛ (د) أقرت بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (هـ) أعربت عن تقديرها لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتحسين الحوارات المنظمة حول التمويل من خلال تعزيز الإبلاغ وإشراك المجالس التنفيذية.

17 - وفي مداخلات أخرى، كانت جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير هيكله التمويلي وتحريير الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة موضع ترحيب، ولا سيما نهج حافظة المشاريع الذي يتبعه على الصعيد القطري وعمله المتعلق بأطر التمويل الوطنية المتكاملة. ومع ذلك، لا يزال هناك قلق مستمر إزاء انخفاض الموارد العادية، الذي لوحظ أنه يمكن أن يهدد قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ ولايته، سواء في بيئات الأزمات أو التنمية الطويلة الأجل. وثمة حاجة ملحة إلى اتباع نهج أكثر توازناً لإدارة النظام المتعدد الأطراف والمؤسسات المتعددة الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وجرى حث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توسيع قاعدة مانحيه للموارد العادية وتم حث الدول الأعضاء على التقيد بالتزاماتها ومسؤولياتها المشتركة في هذا الصدد.

18 - وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، أكدت الوفود على أن نموذج الاستثمار المحفز للصندوق يركز على أقل البلدان نموًا وعلى الدور الرئيسي المحتمل في تحقيق الأهداف. وأشادوا بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لزيادة موارده بشكل كبير، ما يدل على نجاحه وأهميته في التصدي لتحديات التنمية في جميع أنحاء العالم وعلى المستوى المحلي. بيد أنهم أعربوا عن أسفهم لأن جزءًا كبيرًا من موارد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يتكون من تمويل مخصص في حين أن قاعدة موارده العادية لا تزال دون الهدف المتفق عليه. وشجعوا الدول الأعضاء بشدة على زيادة مساهماتها في الموارد العادية في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية كما حثوا الصندوق على مواصلة توسيع قاعدة مانحيه للموارد العادية.

19 - وردًا على ذلك، صرحت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه من أجل توسيع قاعدة مانحيه للموارد العادية، يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون قادرًا على إظهار حقيقة أن تمويل الدول الأعضاء للبرنامج الإنمائي يعد وسيلة تتسم بالفعالية والكفاءة للاستثمار في الأمم المتحدة. وشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن كثب مع مجموعة واسعة من الأعضاء وغير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، وفي البحث عن سبل لزيادة التمويل على المستوى القطري من خلال تقاسم الحكومات للتكاليف المتعلقة بأعماله على المستوى العالمي وفي حافظة المشاريع. كما شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المؤسسات المالية الدولية لجمع الشركاء معًا في جهد إستراتيجي واحد من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وبالمثل، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل مع القطاع الخاص وأثبت نجاحه في الاستفادة من الاستثمارات العامة في التنمية وتمويل المناخ - وهو نهج، حسب ما اقترحت، ينبغي أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استكشافه بدلاً من بذل طاقته في البحث من أجل البرنامج الإنمائي عن تمويل خاص ينطوي على مخاطر ومسؤوليات. وعلى الرغم من تسليمها بالقلق المُعرب عنه إزاء انخفاض التمويل الجماعي، فقد سلطت الضوء على أنه على الرغم من مواصلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استخدام هذه الطريقة في البيانات الإنسانية، فقد سَلَمَ إدارتها في كثير من الحالات ولكنه واصل العمل مع الشركاء عندما كان التمويل الجماعي خيارًا مناسبًا.

20 - وصرح الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بأن الصندوق يعمل في جميع أنحاء العالم لتوسيع قاعدة مانحيه للموارد العادية، بوسائل منها التواصل مع حكومات الشركاء الجدد الناشئين والتواصل بشأن قيمة الاستثمار في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية واقتراح قيمته الفريدة ككيان للتمويل المحفز في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلى نطاق أوسع، سلط الأمين التنفيذي الضوء على نهج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لتعبئة موارد أخرى (غير أساسية) من القطاع الخاص وجهوده المتواصلة للتركيز على نهج التمويل المبكرة لتعبئة التمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموًا، سواء من أسواق المال العالمية والمحلية ومن خلال استخدام الضمانات وهياكل السندات، على سبيل المثال. وذكرت سندات السلام الأزرق كمثال قيد التطوير لجمع رأس المال من أجل استثمارات البنية التحتية المستدامة. كما شارك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الشركاء لدعم التنمية وإزالة المخاطر من مسارات استثمارات التنمية المستدامة المقبولة مصرفيًا. وفيما يتعلق بالقروض المباشرة، أفيد أن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يركز عادة على الشوط الأخير، حيث تقل أحجام القروض عمومًا عن 500,000 دولار، وهو استثمار جيد الحجم بالنسبة إلى التنمية على المستوى المحلي، ما يمهد الطريق أمام البنوك المحلية والمؤسسات المالية الدولية. كما سعى صندوق الأمم

المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى توسيع نطاق أعماله ذات الصلة بأسواق رأس المال لاستكشاف المزيد من المعاملات الكبيرة في البلدان.

21 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 18/2022 بشأن الحوار حول التمويل المنظم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالثاً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

22 - في البيان الذي أدلت به مساعدة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمام المجلس، قدمت لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية لغانا والنيجر وجنوب السودان وزامبيا والهند ومنغوليا وباكستان وسريلانكا ومصر والأردن وليبيا والمملكة العربية السعودية واليمن وقيرغيزستان والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وطاجيكستان؛ والتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية لغينيا وميانمار وأوكرانيا؛ والتمديدات الثانية لمدة عام واحد للبرامج القطرية لبوركينا فاسو وتشاد والسودان.

23 - وفي المقابل، قدم المديرون الإقليميون لإفريقيا وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة والدول العربية وآسيا والمحيط الهادئ تفاصيل من المنظور الإقليمي.

24 - ووافق المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره رقم 7/2014، على وثيقة البرامج القطرية لغانا (DP/DCP/GHA/4)، والنيجر (DP/DCP/NER/4)، وجنوب السودان (DP/DCP/SSD/4)، وزامبيا (DP/DCP/ZMB/4)، والهند (DP/DCP/IND/4)، ومنغوليا (DP/DCP/MNG/4)، وباكستان (DP/DCP/PAK/4)، وسريلانكا (DP/DCP/LKA/4)، ومصر (DP/DCP/EGY/3)، والأردن (DP/DCP/JOR/4)، وليبيا (DP/DCP/LBY/4)، والمملكة العربية السعودية (DP/DCP/SAU/4)، واليمن (DP/DCP/YEM/3)، وقيرغيزستان (DP/DCP/KGZ/4)، والجبل الأسود (DP/DCP/MNE/3)، وجمهورية مولدوفا (DP/DCP/MDA/4)، وطاجيكستان (DP/DCP/TAJ/4).

25 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية لغينيا وميانمار وأوكرانيا، على النحو الذي وافق عليه مدير البرنامج، كما ورد في الوثيقة DP/2022/30.

26 - ووافق المجلس التنفيذي على التمدديدات الثانية لمدة عام واحد للبرامج القطرية لبوركينا فاسو وتشاد والسودان، كما ورد في الوثيقة DP/2022/30.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرية التنفيذية

27 - في كلمتها الافتتاحية، (المنشورة على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان)، سلطت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على أن الإحصاءات القائلة إن عدد سكان العالم من المتوقع أن يصل إلى 8 بلايين في عام 2022 تمثل دعوة للعمل وللاتحاد معاً من أجل التصدي للتحديات المتعددة المتداخلة - من خلال السياسات المتمحورة حول السكان التي تقع الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في صميمها. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان، مسترشداً ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مساعدة البلدان على التصدي للتحديات الديموغرافية من خلال تعزيز الحقوق والخيارات والاستثمار في قدرات جميع الأفراد. ومن هذا المنطلق، سيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان المضي قدماً

من أجل تحقيق النتائج التحويلية الثلاث والوفاء بوعده بمنح الأمل لتلك «الفتاة البالغة من العمر 10 سنوات». ويوفر استعراض الثلاثين عامًا للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي سيصدر في عام 2024، فرصًا للتوعية وتسريع وتيرة التقدم. وفي إطار عمله لتحقيق هذه الأهداف، في الدول الجزرية الصغيرة النامية، على سبيل المثال، يسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى زيادة القدرة على الصمود في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. وعلى نطاق أوسع، يحث صندوق الأمم المتحدة للسكان البلدان على التسليم بأهمية المهارات الحياتية المناسبة للعمر والتربية الجنسية الشاملة، ما يساعد على منع أوجه عدم المساواة بين الجنسين، والحد من فيروس نقص المناعة البشرية، وحالات الحمل المبكر وغير المقصود والممارسات الضارة، والاستفادة من العائد الديموغرافي.

28 - وشددت المديرية التنفيذية على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل على نطاق واسع في البيئات الإنسانية، ويعمل بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى في أكثر من 60 بلدًا، ومنها أفغانستان وإثيوبيا وأوكرانيا والصومال، ويوسع نطاق قدرته على تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة وخدمات العنف الجنساني. ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بأعلى معايير المساواة والشفافية، فضلاً عن عدم التسامح مطلقاً مع الأخطاء، في ظل تعزيز استثماره في وظائف الرقابة (ولا سيما مراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم والأخلاقيات)، مع الاحترام الكامل لاستقلاليتها. كما يأخذ صندوق الأمم المتحدة للسكان على محمل الجد مسؤوليته أمام النساء والفتيات والمجتمعات التي يخدمها، للوفاء بوعده القاهرة وأهداف التنمية المستدامة.

29 - وحقق صندوق الأمم المتحدة للسكان أقوى أداء مالي حتى الآن في عام 2021، حيث وصل إلى 1,464 مليار دولار، وهو ما يعد أعلى بكثير من أهداف الخطة الإستراتيجية. ومع ذلك، فإن حالة التمويل ظلت مختلطة: ففي حين شهدت الموارد الأخرى (غير الأساسية) نمواً مطرداً، لم يزد التمويل الأساسي. ويشكل عدم التوازن بين الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى مصدر قلق متزايد ويمكن أن يهدد قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحقيق النتائج التحويلية الثلاث وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وناشدت الدول الأعضاء بزيادة مساهماتها في الموارد العادية والوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة للتمويل.

30 - وأشار المدير الإقليمي لغرب ووسط إفريقيا إلى أن ارتفاع معدلات الخصوبة في المنطقة المذكورة يواصل دفع عجلة النمو السكاني السريع. وقد ساهمت برامج تمكين الفتيات، التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومات، في الحد من انتشار زواج الأطفال. ولا تزال هذه الاستثمارات في النساء والشباب بالغة الأهمية في مساعدة البلدان على جني العائد الديموغرافي. وتحدثت عن العديد من الأزمات المتداخلة في منطقة الساحل وكيف تهدد أزمة المناخ التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشددت على أهمية عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في المنطقة للتصدي لقضايا تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في مجتمعاتهم، والتمويل المبتكر، مناشدة الشركاء بزيادة الدعم لمنطقة الساحل لحماية مكاسب التنمية وتمكين الشباب.

31 - وأثنى أعضاء مكتب المجلس على صندوق الأمم المتحدة للسكان لجهوده الرامية إلى تسريع وتيرة تحقيق النتائج التحويلية الثلاث. ورحبوا بالوضع المالي الصحي، حيث تجاوزت المساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى أهداف الخطة الاستراتيجية 2022-2025، فضلاً عن توسيع نطاق الابتكارات والشراقات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والمفوضية الأوروبية والمساهمين

من القطاع الخاص. وأقروا بالتقدم الذي أحرزته المنظمة، حيث حققت أو تجاوزت معظم أهداف النواتج المحددة في الخطة الإستراتيجية، مع الحفاظ على الاتجاه الإيجابي في ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشادوا بأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال صناديقه المواضيعية وبرامجه المشتركة ولزيادة الأعمال الإنسانية. ورحبوا بجهود التوعية والتعبئة الإستراتيجية الناجحة التي أدت إلى زيادة عدد الجهات المانحة للموارد العادية. واتفقوا على أن انخفاض التمويل العادي يمثل تحدياً، إلى جانب الاحتياجات الإنسانية المتزايدة باستمرار. وشجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة توسيع قاعدة مانحيه ووافقوا على دعم تدابير التقشف، إذا لزم الأمر، لضمان الاستدامة المالية. كما شجعوا الدول الأعضاء على مواصلة دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوسائل منها التمويل المرن.

32 - وصرحَت مجموعة من الوفود بأن البلدان تحتاج إلى بيانات موثوق بها لتلبية احتياجات مختلف الفئات السكانية، وضمان استخدام الأفراد لإمكاناتهم الكاملة، وعدم التخلي عن أي امرأة أو فتاة، وأكدوا أن الحصول على التربة الجنسية الشاملة وتحديد النسل والإجهاض الآمن من الأمور الأساسية لإنقاذ وتحسين الملايين من الحيوانات. وأعربت المجموعة عن دعمها لإدماج منظور المناخ في برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان لجعل النساء والفتيات قادرات على التكيف وتحسين قدرتهن على الصمود في مواجهة التهديدات وأوجه عدم التيقن في المستقبل. وتوجد حاجة إلى وجود تركيز قوي على البعد الجنساني في التكيف مع المناخ وإستراتيجيات الدعوة، وكذلك للحد من الآثار السلبية على المناخ والبيئة للأنشطة البرنامجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. والتمست المجموعة توضيح قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال المناخ والجهود البيئية وكيفية تعميم هذه الجهود في البرامج.

33 - وفي مداخلات فردية، رحبت الوفود باستفادة صندوق الأمم المتحدة للسكان من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المساهمة في تحقيق الأهداف، وكذلك باعتراف صندوق الأمم المتحدة للسكان بضرورة العمل التآزري بين منظمات الأمم المتحدة والشركاء، على أساس المزايا النسبية لكل منها والمصممة وفقاً للأولويات الوطنية المحددة ذاتياً واستعراض السياسات الشامل لعام 2020 الذي يتم كل أربع سنوات. وقد أظهر صندوق الأمم المتحدة للسكان تعاوناً نموذجياً مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى من خلال التحليل المشترك والتخطيط المشترك والعمل المشترك - وهو نموذج ينبغي أن يقود الطريق إلى الأمام، ويشمل ذلك التواصل بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

34 - ووجهت الوفود الانتباه إلى أهمية عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على المستوى القطري - في ظل الجائحة والفقر العالمي المتزايد وأزمة المناخ - لتحسين نظم الرعاية الصحية، وضمان الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة، والتصدي للعنف الجنساني، ويشمل ذلك البيانات الإنسانية وفيما بين اللاجئين والمشردين. وأشادوا بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في البيانات الهشة للنهوض بالنساء والفتيات وتمكينهن، والدعوة إلى حرية الجسد، وتحسين فرص الحصول على وسائل تحديد النسل الجيدة وضمان الولادة الآمنة.

35 - وعلى الرغم من الترحيب بالأداء المالي القوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن القلق إزاء انخفاض الموارد العادية دفع بعض الوفود إلى حث صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تحفيز الجهات المانحة لزيادة مستويات التمويل العادي المرن والذي يمكن التنبؤ به وحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في إطار ميثاق الأمم المتحدة للتمويل. ورحبوا بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان لزيادة توسيع وتنويع قاعدة المانحين، بوسائل منها العمل مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والجهات

المانحة من الأفراد، وكذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسلطوا الضوء على الزيادة بمقدار الضعف في مساهمات البلدان النامية ودعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالنظر إلى مشهد التمويل، إلى تعزيز ميزته النسبية وتمييزها، ومنها ما في المجال الإنساني، في مناقشاته مع الجهات المانحة. وأشادوا بتشجيع صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعبئة الموارد المحلية، ودعوا إلى بذل المزيد من الجهود لتسليط الضوء على مساهمات الدول الأعضاء والاعتراف بها، ولا سيما في الموارد العادية والصناديق المواضيعية.

36 - وأعربت الوفود عن دعمها لمنع صندوق الأمم المتحدة للسكان وتصديه لحالات الاعتداء والاستغلال والتحرش الجنسي، وشجعوا المنظمة على مواصلة تعزيز ثقافة «عدم التسامح». ينبغي أن يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتشجيع التربية الجنسية الشاملة القائمة على الأدلة العلمية. وأقرت الوفود بما يبذله صندوق الأمم المتحدة للسكان من جهود الدعوة لمكافحة خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي بشأن حقوق المرأة والفئات السكانية الأخرى، ومن ذلك العنصرية وغيرها من أشكال التمييز. وأشادوا بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وسياساته الرامية إلى تعزيز وضمان حقوق النساء والفتيات المنحدرات من أصل إفريقي والشعوب الأصلية والشباب. كما أشادوا بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في إفريقيا بشكل عام، ومن ذلك تزايد أعداد الشباب والعائد الديموغرافي، وشددوا على الحاجة إلى زيادة الشراكات في مجال التدريب وتنمية القدرات للاستفادة من الخبرات المحلية وتسريع وتيرة تحقيق النتائج التحويلية الثلاث.

37 - ورحبت الوفود بالدعم المستمر الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان للتعدادات الوطنية من خلال تحسين جمع البيانات لضمان عدم إغفال أي شخص، وإعداده إحصاءات ديموغرافية موثوقاً بها. وشجعت المنظمة على تحسين قدرتها على جمع البيانات السكانية وتحليلها، وتوسيع نطاق الاستثمار في جمع البيانات الضخمة من خلال وسائل مبتكرة، وزيادة توافر البيانات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية وحسن توقيتها. وشجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تطوير خبرته المهنية ودراساته المواضيعية وتبادلته للخبرات والممارسات المفيدة في التصدي لقضايا المجتمعات التي تشهد انخفاضاً في معدلات الخصوبة وشيخوخة السكان. وتعد الشفافية والمساءلة التي تتسم بها وظائف مراجعة الحسابات والتحقيق والرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان بمثابة العوامل الرئيسية، وقد طُلب من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم إلى المجلس تأكيدات بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة لديه في الوقت المحدد.

38 - وردًا على ذلك، شددت المديرية التنفيذية على أن تركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان على النتائج التحويلية الثلاث، ولا سيما العنف الجنساني والممارسات الضارة، يستند إلى البيانات، ومنها البيانات ذات المرجعية الجغرافية. وسمحت له هذه البيانات بمواءمة عمله حسب السياقات المحلية ودعم القيادة الحكومية في ظل التعاون مع الشركاء المهرة للمساعدة في تحقيق النتائج التحويلية الثلاث والعمل مع الإدارات الإحصائية على المستوى القطري، حيث إن التركيبة السكانية العالمية آخذة في التطور لتصبح أكثر تنوعاً من أي وقت مضى، ما دفع صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى التصدي لقضايا طول العمر وانخفاض الخصوبة والشيخوخة وانخفاض عدد السكان. وفي هذا المسعى، دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان المراكز المتميزة لتسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية لمساعدة البلدان على تعزيز التغطية الصحية الشاملة من خلال نهج يضم جميع مراحل الحياة ويتسم بالشمول ويراعي المنظور الجنساني. وسيواصل صندوق

الأمم المتحدة للسكان الاستفادة من صناديقه المواضيعية لتحقيق تلك الأهداف مع التواصل بشكل إستراتيجي مع شركاء جدد والحفاظ على علاقته القوية بالجهات المانحة الحالية. ومع ذلك، فإن وجود قاعدة موارد عادية قوية ومرنة يعد أمراً بالغ الأهمية لتحقيق النتائج التحويلية الثلاث ولتمكين صندوق الأمم المتحدة للسكان من التصدي لحالات العنف الجنساني والأوضاع المتأزمة. وفي الوقت نفسه، ركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على تدريب الموظفين على الاستجابة للمشهد الإنمائي المعقد والمتغير باستمرار وضمان الامتثال لأعلى المعايير الدولية للمساءلة والشفافية، بوسائل منها وظائفه الرقابية المستقلة؛ التي تشمل ثقافتني "عدم التسامح" وعدم السكوت عن الخطأ. ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالعمل في مجال تغيير المناخ، وقد أنشأ فريق عمل تقني مشترك بين الشعب للمساعدة في تطبيق منظور المناخ على الخطة الإستراتيجية، 2022-2025. وعلى المستوى القطري، ركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على القدرة على الصمود على مستوى المجتمع المحلي والتخطيط لمواجهة آثار تغيير المناخ، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛ كما يعد هذا التركيز على مستوى المجتمع المحلي أساسياً للاضطلاع بولايته الإنسانية المتمثلة في إنشاء مساحات آمنة للنساء والفتيات والشباب والفئات الأكثر ضعفاً في بيئات الأزمات.

39 - وفيما يتعلق بالعمل في مجال التربية الجنسية الشاملة، أكدت المديرية التنفيذية على أهمية تزويد الشباب بمهارات حياتية تركز على مبدأ حرية الجسد. ويعد إعداد الشباب للتحديات الحالية والمستقبلية وتحويلهم إلى صناع للتغيير وبناء للسلام من الأمور الأساسية في هذا المسعى. وفيما يتعلق بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الفئات المستضعفة، يشمل ذلك دعم السكان المنحدرين من أصل إفريقي والشعوب الأصلية. وبصرف النظر عن حالة البلد، يعزز صندوق الأمم المتحدة للسكان المبدأ القائل بأن للمرأة الحق في تحديد خياراتها وممارسة حقوقها في صحتها الجنسية والإنجابية.

40 - وأشار نائب المديرية التنفيذية (للسؤون الإدارية) إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد وضع إستراتيجية مناخية، بما يتماشى مع جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، للحد من انبعاثات الكربون على الصعيد العالمي. وتشمل هذه الجهود استكشاف صندوق الأمم المتحدة للسكان، على المستوى القطري، لأماكن عمل "خضراء" جديدة وأماكن عمل مشتركة، على سبيل المثال.

41 - وأكد مدير شعبة الاتصالات والشراكات الإستراتيجية على أن توسيع نطاق الشراكات وتنويع قاعدة الموارد يعد أمراً أساسياً لمساعدتي صندوق الأمم المتحدة للسكان الرامية إلى تحقيق النتائج التحويلية الثلاث. وشدد على أن المجموعة المتنوعة من الصناديق المواضيعية تتيح لصندوق الأمم المتحدة للسكان تلقي التمويل وإدارتها بكفاءة وتحقيق النتائج بفعالية، مشيراً إلى أن الإيرادات في الصناديق المواضيعية لصندوق الأمم المتحدة للسكان قد زادت بنسبة 9 في المئة خلال الفترة من 2020 إلى 2021. وتعد الصناديق المواضيعية ذات قيمة لأنها تكمل وتعزز قاعدة الموارد العادية، ما يسمح لصندوق الأمم المتحدة للسكان ببذل المزيد من الجهد على أرض الواقع. ويستكشف صندوق الأمم المتحدة للسكان الطريقة التي يمكن بها للقطاع الخاص المساهمة في الصناديق المواضيعية في الوقت الذي يسعى فيه إلى زيادة التبرعات الفردية للموارد العادية.

42 - وأشارت نائبة المديرية التنفيذية (للسؤون البرامج) إلى أن الذكرى السنوية الثلاثين لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 2024 تتيح فرصة للدول الأعضاء للتفكير في الإنجازات وتصور الطريق نحو الأمام. ودعت الدول الأعضاء إلى العمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لتسريع وتيرة التقدم في تنفيذ خطته الإستراتيجية، 2022-2025، مع التركيز على دوره المعياري المهم. وشددت على ضرورة

تصدي صندوق الأمم المتحدة للسكان بفعالية للعنف الجنساني في جميع السياقات القطرية، وهو جهد يتطلب مشاركة جميع القطاعات الحكومية.

رابعاً - حوار منظم حول التمويل

43 - قدم نائب المدير التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويليه مدير شعبة الاتصالات والشراكات الإستراتيجية، التقرير المتعلق بالحوار المنظم حول التمويل، 2021-2022 (DP/FPA/2022/10) استجابة لقرار الجمعية العامة رقم 233/75 لمواصلة تحسين أداء وفعالية الحوارات المنظمة حول كيفية تمويل النتائج الإنمائية المتفق عليها في الخطط الإستراتيجية، بوسائل منها تنفيذ التزامات ميثاق الأمم المتحدة للتمويل.

44 - وشجعت مجموعة من الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على توسيع وتنوع قاعدة المساهمين بالموارد العادية والسعي إلى زيادة توسيع وتنوع قاعدة المانحين بوجه عام، مشيرين إلى ضرورة التركيز على تعزيز مشاركة الشركاء مثل القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الحكوميين من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - مع تعزيز الحوار الإستراتيجي مع الممولين المحتملين والحاليين للموارد العادية وتحسين وضوح تمويل الموارد العادية والمساءلة بشأنه على المستوى القطري. وأعربت المجموعة عن قلقها إزاء احتمال أن تؤدي المزيد من التخفيضات في الموارد العادية إلى إضعاف قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على تنفيذ ولايته والتزامه بالشفافية والمساءلة. وشددوا على أن تنفيذ البرامج من خلال المبادرات المشتركة والتمويل الجماعي والمواضيعي يسمح بالاستفادة بشكل أفضل من المزايا النسبية لكل منها ويسرع تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، أعربوا عن قلقهم إزاء انخفاض تمويل صناديق التمويل الجماعي والبرامج المشتركة. وأقرروا بإمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تسريع التنفيذ الشامل والفعال للخطة الإستراتيجية، 2022-2025، وعمل المنظمة لتسريع تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشجّع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة عمله في هذا الصدد، ولا سيما بالتعاون مع الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد أشادوا بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل التحسين المستمر للحوار المنظم حول التمويل من خلال تعزيز الإبلاغ والمشاركة مع المجلس التنفيذي.

45 - وفي مداخلة منفصلة، أثنى أحد الوفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان لتجاوزه أهداف الإيرادات المحددة للفترة من 2018 إلى 2021 بالنسبة إلى الموارد العادية والموارد الأخرى، ورحب بجهود الصندوق للحفاظ على قاعدته التمويلية وتنويعها من خلال حملته الإستراتيجية لتعبئة الموارد. وشجّع صندوق الأمم المتحدة للسكان على تقديم صورة أكثر اكتمالاً عن تعبئة الموارد من أجل تدخلاته الإنسانية لعام 2021، فضلاً عن تفاصيل عن الجهات المساهمة والآليات التي تعمل بموجبها. كما شجّع صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاستفادة من المجلس التنفيذي، بوسائل منها الحوارات المنظمة حول التمويل، لتحديد المزايا النسبية لمختلف أدوات التمويل المرنة لدعم إيصال المساعدات الإنسانية، ومنها صندوق الطوارئ. وأثير تساؤل يلتمس توضيح الفوائد المحددة والقيمة المضافة لكل آلية من آليات التمويل.

46 - ورداً على ذلك، ناشد نائب المدير التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق الأمم المتحدة للسكان الدول الأعضاء بزيادة مساهماتها في الموارد العادية، ما يسمح لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالاستجابة

للأزمات حسب الحاجة وفي الوقت المناسب. كما سعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى توسيع وتنويع قاعدة مانحيه، سواء من خلال القطاع الخاص أو التبرعات الفردية. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على عكس اتجاه الانخفاض الذي تشهده المساهمات في صناديق التمويل الجماعي بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وقد طالب الدول الأعضاء بالتقيد بالتزاماتها المحددة في ميثاق الأمم المتحدة للتمويل.

47 - ورحب مدير شعبة الاتصالات والشراكات الإستراتيجية باقتراح مواصلة الحوار الإستراتيجي مع الجهات المانحة الرئيسية وسلط الضوء على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد وضع مجموعة قوية من الموارد الإعلامية للمكاتب القطرية لاستخدامها في تعزيز المساهمات في الموارد العادية. وسلط الضوء على أن صندوق الطوارئ التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان يُموّل من خلال الموارد العادية، ما يسمح للصندوق بسد الفجوة في الأوضاع المتأزمة، في حين يتلقى الصندوق الاستثماري للأعمال الإنسانية التبرعات على هيئة موارد أخرى.

48 - وأوضح مدير مكتب الشؤون الإنسانية أنه نظراً إلى أن معظم وفيات الأمهات وحالات العنف الجنساني تحدث في البيئات الإنسانية، فمن الأهمية بمكان أن يعزز صندوق الأمم المتحدة للسكان قدراته في مجال التدخل الإنساني. وعلاوة على ذلك، فإنه على الرغم من الحاجة الملحة لرعاية ملايين النساء المتضررات من العنف الجنساني، تُموّل نسبة 20 في المئة فقط من هذه الاحتياجات. ووفر صندوق الطوارئ والصندوق الاستثماري للأعمال الإنسانية التابعان لصندوق الأمم المتحدة للسكان التمويل ذا الجودة العالية والمرونة اللازمة للاستجابة لهذه الحاجة الملحة، حيث يستخدم صندوق الأمم المتحدة للسكان صندوق الطوارئ (المُموّل من الموارد العادية) والصندوق الاستثماري للأعمال الإنسانية (المُموّل من الموارد الأخرى، والذي يتمتع بميزة انخفاض استرداد التكاليف غير المباشرة مقارنة بالتمويل الثنائي من الموارد الأخرى). وناشدت الدول الأعضاء بزيادة مساهماتها في الصندوق الاستثماري للأعمال الإنسانية.

49 - وأكد مدير الشعبة التقنية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لطالما أيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المستوى القطري. ويعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب مثالياً من حيث أنه يعتمد على الخبرات والمبادرات والحلول الوطنية الموجودة كما يعد فعالاً من حيث التكلفة. وفي خطته الإستراتيجية، 2022-2025، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة لتسريع وتيرة التقدم الإنمائي. وتبادل صندوق الأمم المتحدة للسكان بنشاط دروسه وحلوله في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

50 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 19/2022 بشأن حوار التمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

خامساً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

51 - قدمت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون البرامج) لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لغانا والهند والأردن وقيرغيزستان ومنغوليا والمغرب والنيجر وباكستان وجمهورية مولدوفا وجنوب السودان وسريلانكا وطاجيكستان واليمن وزامبيا؛ والتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية لأنغولا، وغينيا، وميانمار، وبابوا غينيا الجديدة، وأوكرانيا؛ والتمديد لمدة عامين للبرنامج القطري لجيبوتي؛

والتحديات الثانية لمدة عام واحد للبرامج القطرية لبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والسودان. وفي المقابل، قدم المديرون الإقليميون لآسيا والمحيط الهادئ؛ وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛ وشرق إفريقيا وجنوبها؛ وغرب إفريقيا ووسطها؛ والدول العربية تفاصيل من منظورهم الإقليمي.

52 - ووافق المجلس التنفيذي، وفقا لقراره رقم 7/2014، على وثائق البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لغانا (DP/FPA/CPD/GHA/8)؛ والهند (DP/FPA/CPD/IND/10)؛ والأردن (DP/FPA/CPD/JOR/10)؛ وقيرغيزستان (DP/FPA/CPD/KGZ/5)؛ ومنغوليا (DP/FPA/CPD/MNG/7)؛ والمغرب (DP/FPA/CPD/MAR/10)؛ والنيجر (DP/FPA/CPD/NER/10)؛ وباكستان (DP/FPA/CPD/PAK/10)؛ وجمهورية مولدوفا (DP/FPA/CPD/MDA/4)؛ وجنوب السودان (DP/FPA/CPD/SSD/4)؛ وسريلانكا (DP/FPA/CPD/LKA/10)؛ وطاجيكستان (DP/FPA/CPD/TJK/5)؛ واليمن (DP/FPA/CPD/YEM/6)؛ وزامبيا (DP/FPA/CPD/ZMB/9).

53 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتحديات الأولى لمدة عام واحد، التي وافقت عليها المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للبرامج القطرية لأنغولا وغينيا وميانمار وبابوا غينيا الجديدة وأوكرانيا، ووافق على التمديد لمدة عامين للبرنامج القطري لجيبوتي والتحديات الثانية لمدة عام واحد للبرامج القطرية لبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والسودان على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2022/11.

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

سادسا - مسائل المالية والميزانية والإدارة

بيان القائم بأعمال المدير التنفيذي

54 - في كلمته الافتتاحية (المتاحة على الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، وجه القائم بأعمال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الانتباه إلى التقدم الذي أحرزه المكتب في تنفيذ خطة العمل المكونة من 10 نقاط التي قُدمت في الدورة السنوية للمجلس في شهر حزيران/يونيه لعام 2022 والتي أُعدت للتصدي لما ورد في التقارير من إخفاقات ذات صلة بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنية التحتية والابتكار (S3i). ويتمثل الهدف من خطة العمل في استعادة الثقة وضمان عدم تكرار مثل هذه الإخفاقات. وأفاد بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد نفذ بالفعل ثلاثاً من النقاط العشر، حيث انتهى المكتب مما يلي: (أ) تعليق جميع الاستثمارات في مبادرة S3i، وتوحيد وتجميد الاحتياطات التشغيلية، وإعادة موازنة حافظة استثماراته الأساسية؛ (ب) إجراء تقييم داخلي لاستقلالية وظائف مراجعة الحسابات والتحقيق التي يؤديها، وقد أبلغت النتائج للمجلس في هذه الدورة؛ (ج) وضع جدول زمني لتنفيذ جميع التوصيات المتبقية الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ووحدة التفتيش المشتركة؛ (د) إصدار طلبات تقديم العروض لإجراء استعراضين من قبل جهة خارجية استجابة لطلب المجلس بأن يقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استعراضات بشأن الرقابة على مبادرة S3i ونظم الرقابة الداخلية به. وأشار إلى أن الاختيار وقع على شركة مراجعة الحسابات متعددة الجنسيات KPMG لإجراء الاستعراضات وقد بدأت عملها بالفعل. وأكد على أنه

يتطلع إلى مواصلة التعاون مع فريق العمل الذي أنشأه المجلس في الدورة السنوية لعام 2022 لإرشاد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مساعيه الرامية إلى التصدي للإخفاقات التي شهدتها مبادرة S3i.

55 - وصرح القائم بأعمال المدير التنفيذي بأنه في الوقت الذي كانت تُجرى فيه الاستعراضات من قبل جهة خارجية، كان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يعمل داخليًا على تغيير بيئة الإدارة والرقابة لديه، مع التركيز على آليات المساءلة، والمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق، ووظيفة الأخلاقيات، واحتياجات المكتب، وسياسة التسعير، والتواصل مع الشركاء ومجلس العملاء وتأثير أهداف التنمية المستدامة. وشدد على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لا يزال يأخذ الإخفاقات التي شهدتها مبادرة S3i على محمل الجد، وأنه في أثناء القيام بذلك، يواصل أيضًا مساعدة الناس على بناء حياة أفضل والبلدان على تحقيق السلام والتنمية المستدامة. وبالمثل، واصل موظفو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الميدانيون العمل على أساس مبدأ عدم التخلي عن أي شخص مع التزامهم الراسخ واستعدادهم لقطع الشوط الأخير. وفي ضوء ذلك، حان الوقت لإعادة ذكر اقتراح قيمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في سياق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

56 - وفي جميع المجالات، رحبت الوفود بخطة العمل المكونة من 10 نقاط، والجدول الزمني المقترح لتنفيذ التوصيات المتبقية، والخطوات التي يتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تحت قيادة القائم بأعمال المدير التنفيذي للتصدي لما ورد في التقارير من إخفاقات ذات صلة بمبادرة S3i. ولكنهم كرروا الإعراب عن قلقهم العميق إزاء ما ورد في التقارير من إساءة التصرف داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إدارة المبادرة والتدخل في وظيفة الرقابة الداخلية. ورحبوا بأعمال فريق العمل الذي أنشأه المجلس في الدورة السنوية لعام 2022 وشجعوا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة العمل عن كثب مع فريق العمل لوضع الأمور في نصابها وإعادة بناء الثقة.

57 - وشدد أعضاء مكتب المجلس التنفيذي على أهمية الاستعراضات التي تجربها الجهة الخارجية والتقدم الذي يحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في التصدي لهذه المسألة وتنفيذ قرار المجلس رقم 13/2022. وشددوا على مدى تعقيد المهمة، ويشمل ذلك الطريق الطويل نحو إعادة بناء الثقة والمساءلة - ليس في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فحسب بل في منظومة الأمم المتحدة بأسرها أيضًا. وحثوا على إنجاز خطة العمل المكونة من 10 نقاط في الوقت المحدد، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر استرداد الأموال وفقًا لتوجيهات مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، وتنفيذ جميع التوصيات المتبقية الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ووحدة التفتيش المشتركة، وإنهاء تقييمات الجهة الخارجية من قبل شركة KPMG حتى يتمكنوا من الاستفادة من أعمال فريق العمل الذي أنشأه مجلس الإدارة في الدورة السنوية لعام 2022. وشددوا على الحاجة إلى إجراء عمليات موازنة لمعالجة أوجه القصور الهيكلية والثقافية داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وضمان مساءلة الجناة كأولوية قصوى.

58 - وشددت مجموعة من الوفود على دور المجلس في توجيه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نحو مستقبل أفضل مع تجديد المصداقية والثقة على الصعيد العالمي والتركيز على تحسين حياة فئات السكان الأكثر ضعفًا في العالم. وسيواصلون دعم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وموظفيه في عملهم لمواصلة تقديم الخدمات للمستفيدين في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأكدوا لموظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أنهم يشكلون أولوية قصوى بالنسبة إلى المجلس، وأنهم يتطلعون إلى تجديد حماس

الموظفين ودوافعهم لتنفيذ الولاية الجديدة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في جميع أنحاء العالم. والتزمت الوفود بالسعي إلى المساءلة الكاملة عما حدث داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهو أمر حاسم لاستعادة مصداقيته العالمية. ويحتاج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى إنشاء نموذج أعمال أكثر شفافية لا يدع مجالاً للشك في ولايته ودوافعه والتزامه بتحقيق النتائج للمستفيدين المستهدفين. وشددوا على أن قرارات المجلس المستقبلية بشأن احتياطات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لا يمكن أن تأتي إلا بعد تحقيق المساءلة الكاملة؛ وسيواصل المجلس تقييد احتياطات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى حد الاحتياطي التشغيلي للعمليات اليومية فقط. ودعوا القائم بأعمال المدير التنفيذي إلى ضمان أن تكون استعراضات الجهة الخارجية التي تجريها شركة KPMG شاملة ومستقلة وتوفر التحليل الذي يحتاجه المجلس لاتخاذ الإجراءات المستقبلية التي من شأنها دعم المصالح العليا لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتوقعوا تقديم نتائج هذه الاستعراضات إلى المجلس في أقرب وقت ممكن للسماح بمناقشتها ومتابعتها على الفور.

59 - ورحبت مجموعة أخرى من الوفود بالشكل الجديد للتقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والجهود المبذولة لتوضيح مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما رحبوا باستعراضات الجهة الخارجية التي تجريها شركة KPMG. وكرروا التأكيد على أهمية ضمان التحقيق الكامل في أي خطأ أو فساد، ومساءلة جميع المتورطين مساءلة كاملة أيًا كان مركزهم في المنظمة. وشددوا على الحاجة إلى وضع ثقافة تنظيمية صحية تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة يشعر في ظلها الموظفون بالأمان لإثارة القضايا المثيرة للقلق. ومن المهم أن تتمتع وظائف المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق بالاستقلال التام وأن تتوفر لمكتب الأخلاقيات والامتثال الموارد والقدرات البشرية والمالية الكافية وأن تتاح له إمكانية الوصول الكامل إلى المعلومات والبيانات لأداء عمله بطريقة مستقلة. وتعد حماية حقوق المبلغين عن المخالفات والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة ككل من الأمور بالغة الأهمية.

60 - وصرحت وفود أخرى بأنه في زمن الأزمات الثلاثية - التمويل والبيئة والغذاء - يضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدور محوري في توفير البنية التحتية الجيدة والمشتريات المبتكرة والإدارة وفي بناء القدرات الوطنية والمحلية. ورحبوا بالتدابير الملموسة التي يتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لاستعادة الثقة من خلال تنفيذ خطة العمل المكونة من 10 نقاط في إطار زمني محدد. ويتمثل مفتاح التغلب على أزمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الانفتاح والشفافية. ولذلك رحبوا بالخطوات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمعالجة أوجه القصور في نظم الحوكمة والإدارة والرقابة الداخلية. ومع ذلك، أعربوا عن أسفهم لأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لم يحرز بعد مزيداً من التقدم ولم يتخذ إجراءات أكثر حسماً للتصدي للإخفاقات التي شهدتها مبادرة S3i. وهناك حاجة ماسة إلى وجود دليل على إحداث تغييرات أكثر وضوحاً وعمقاً داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنها إجراء تنقيحات هيكلية أكثر شمولاً لنموذج أعماله. وجرى حث الأمانة العامة للأمم المتحدة على مشاركة تقرير التحقيق المستقل المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع الدول الأعضاء والمجلس التنفيذي.

61 - وقدم أحد الوفود، نيابة عن فريق العمل الذي أنشأه المجلس للتصدي للإخفاقات التي شهدتها مبادرة S3i، تقرير فريق العمل وبياناً مفصلاً عن التقدم المحرز حتى تاريخه. وقد وافق فريق العمل على الاختصاصات ذات الصلة بالاستعراضات التي تجريها جهة خارجية لنظم الرقابة الداخلية لمكتب الأمم

المتحدة لخدمات المشاريع، وإدارة المخاطر وهيكل الإدارة العام، فضلاً عن الاختصاصات المتعلقة بآليات الرقابة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمبادرة S3i. واستعرض التقرير تاريخ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وكذلك قرارات المجلس وتقارير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي تناولت المخالفات المالية المتزايدة تدريجياً. وصرح الوفد بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كان متعاوناً للغاية واستجاب بسرعة لطلبات فريق العمل. وكجزء من تقريره، قدم فريق العمل خيارات المجلس لاستخدام احتياطات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وللمضي قدماً، سعى فريق العمل إلى الحصول على توجيهات مستمرة من المجلس لضمان إعداد تقرير أكثر تركيزاً في الدورة العادية الأولى لعام 2023.

62 - وفيما يتعلق بالتقرير الإحصائي السنوي حول أنشطة الشراء في منظومة الأمم المتحدة (DP/OPS/2022/6)، الذي قُدم أيضاً خلال الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أشار أحد الوفود إلى أن مبالغ كبيرة من ميزانيات منظمات الأمم المتحدة تُستخدم لشراء السلع والخدمات، ورحب الوفد بالدور الرئيسي الذي لعبته الأمم المتحدة في شراء لقاحات كوفيد-19 والمعدات الطبية وتوزيعها. ورحب الوفد بجهود بناء القدرات الرامية إلى تعزيز نظم الشراء المستدامة للحكومات والشركاء، وحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تعزيز قدرة البلدان الشريكة لضمان امتثالها لقواعد ونظم الشراء، لا سيما بالنظر إلى أن الشراء يعد أحد المجالات شديدة التعرض لمخاطر المخالفات وسوء الإدارة والممارسات الفاسدة.

63 - ورداً على ذلك، أكد القائم بأعمال المدير التنفيذي للمجلس أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سينفذ ما يلي: (أ) اتباع خطة العمل المكونة من 10 نقاط بأكثر قدر من الشفافية؛ (ب) تسريع وتيرة عمل الاستعراضات المستقلة للإخفاقات التي شهادتها مبادرة S3i لضمان حسن توقيتها وجودتها؛ (ج) مواصلة إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بحيث ينجز عمله ويحافظ على سلامة حافظة مشاريعه الحالية. وشدد على أهمية استعراض وإعادة إنشاء المكانة الإستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ونموذج أعماله واقتراح قيمته في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بالشراء، أكد أن الأزمة الحالية داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تتيح الفرصة له لإعادة الانخراط بشكل أوثق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتعزيز نظم الشراء المشتركة وتنمية القدرات المشتركة، وتعزيز ممارسات الشراء لديه بمزيد من الشفافية. وكرر التأكيد على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سيتحلى بالشفافية الكاملة في الإبلاغ عن التقدم المحرز لضمان قدرة المجلس على مساءلة الإدارة على جميع المستويات عن التغيير المطلوب في المنظمة.

64 - وقد اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 20/2022 بشأن التقرير الإحصائي السنوي حول أنشطة الشراء في الأمم المتحدة، 2021.

65 - كما اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 21/2022 بشأن تقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المحرز في الإجراءات الرامية إلى التصدي لحالة مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنية التحتية والابتكار (S3i).

الجزء المشترك

سابعا - تحديث بشأن مسائل الرقابة

66 - قدمت المديرية المؤقتة لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقييمات بشأن استقلالية مكاتبتهم، على النحو المطلوب في قرار المجلس رقم 15/2022؛ وتلت ذلك ردود الإدارة من مديرية مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب المديرية التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق الأمم المتحدة للسكان والقائم بأعمال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

67 - وأعلن أعضاء المكتب أن المجلس طلب إجراء تقييمات ذاتية للمنظمات كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز نظم الإدارة الداخلية لديها، وتحديد المخاطر ومعالجة القضايا النظامية المحتملة. وأقروا، وفقاً للتقييمات الذاتية، بأن استقلالية هيئات الرقابة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تتفق مع موثوقيتها ومع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحقيقات. بيد أنهم أعربوا عن قلقهم إزاء تقييم استقلالية فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وما تردد عن تدخل الإدارة العليا في مهام مراجعة الحسابات والتحقيق التي يضطلع بها الفريق، ما أدى إلى إصلاحه. وأكد المكتب أن ذلك يعد تعدياً غير مقبول على نزاهة إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ولذلك يلزم إجراء إصلاحات قوية للتصدي لما يبدو أنه أصبح ممارسة عادية. ورحب المكتب بالخطوات الأولية التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ودعا المجلس إلى تقديم المزيد من التوجيه واتخاذ المزيد من الإجراءات. وأعرب أعضاء المكتب عن سرورهم لرؤية مثل هذه المناقشات تُجرى في المجالس التنفيذية لليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشجعوا هيئات الرقابة في المنظمات على مواصلة تبادل الخبرات والممارسات ومواءمة الممارسات مع أعلى المعايير كلما أمكن. وتقع على عاتق منظمات الأمم المتحدة ومجالسها التنفيذية مسؤولية مشتركة لوضع آليات تضمن عدم تكرار مثل هذه المخالفات.

68 - وأكدت مجموعة أقاليمية من البلدان أن المجلس بحاجة إلى إجراء دراسة نقدية لمعرفة ما إذا كان يضطلع بمسؤولياته ووظائفه الرقابية على نحو كافٍ أم لا. فالرقابة يجب أن تظل موضع حوار مستمر بين المنظمات وهيئاتها الإدارية. وأعربوا عن التزامهم بالمشاركة في وظائف الإدارة والرقابة الداخلية لتعزيز الرقابة والمساءلة والشفافية في جميع المنظمات وسلسلة تنفيذ البرامج لضمان استناد الجهود المشتركة المبذولة لتعزيز الإدارة إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية. وشددوا على ضرورة أن يضطلع المجلس بوظيفته الرقابية بطريقة أكثر استباقية وشمولية وأن يضمن تلبيتها لمصالح وتوقعات المستفيدين من البرامج وموظفي المنظمات ودافعي الضرائب. ورحبوا بجهود الإدارة المبذولة لتيسير قنوات الاتصال المباشرة بين مكاتب مراجعة الحسابات والتحقيق والمجلس، وأعربوا عن امتنانهم للاستجابة السريعة لقرار المجلس رقم 13/2022 الذي طلب إجراء تقييم ذاتي لوظائف المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق. وأقر الفريق بالاتجاهات المشتركة التالية المستمدة من التقييمات: (أ) كانت بعض خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في المنظمات التي يقع مقرها في نيويورك تعاني نقصاً في التمويل من الناحية الهيكلية وزيادة في عبء العمل؛ (ب) أُتيحت للمكاتب إمكانية الوصول الكامل إلى الوثائق والأفراد اللازمين لأداء عملها، رغم محدودية

الوصول إليهم في بعض الحالات؛ (ج) هدد التدخل الذي أبلغت عنه إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أنشطة مراجعة الحسابات والتحقيق وفي إدارة فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات استقلالية فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وشددت الوفود على الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات جادة وتغيير الثقافة التنظيمية، إلى جانب ضرورة النقاش المستمر مع المجلس وفيما بين هيئاته بشأن كيفية تعزيز الوظيفة الرقابية. ودعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمجلس إلى إنشاء قناة اتصال مستدامة ومستقلة بين المجلس والجهات والهيئات الرئيسية المعنية بالرقابة من أجل استكمال مشاركة الإدارة وضمان أن يتضمن الجدول الزمني السنوي بانتظام مناقشات قوية ومناسبة حول مسائل الرقابة.

69 - وفي مداخلات أخرى، أعربت الوفود عن قلقها البالغ إزاء المخالفات المالية وأفادت بتدخل إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أنشطة مراجعة الحسابات والتحقيق. ورحبوا بنتائج التقييمات الذاتية للمنظمات والقيادة الشفافة والإجراءات التي اتخذها القائم بأعمال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للتصدي لهذه المسألة. ويشير الوضع إلى وجود حاجة إلى توفير الموارد الكاملة لوظائف مراجعة الحسابات والتحقيق والاستثمار في تدابير التخفيف الإضافية. وأظهر أيضًا وجود حاجة إلى تعزيز المجلس لدوره الإداري والرقابي. وشددوا على أن جميع الخطوات اللازمة لمعالجة الوضع يجب أن تُتخذ بطريقة مسؤولة، مع التركيز على الإجراءات الوقائية التي تتجنب الإنفاق أكثر من اللازم. وجرى التأكيد على أنه لا ينبغي السعي إلى تعزيز نظم الرقابة الداخلية على حساب التمويل الكافي لتنفيذ الخطط الإستراتيجية للمنظمات وأهداف التنمية المستدامة. وأعربوا عن تطلعهم إلى إعادة تأهيل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذي يعمل من أجل التنفيذ الكفء والفعال لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

70 - وردًا على ذلك، صرح مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأن أزمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد أتاحت لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية فرصة للتفكير على نطاق أوسع في الطريقة التي يمكن بها إدارة الرقابة. وتتطلب تحديات التنمية العالمية وجود منظومة إنمائية للأمم المتحدة تضطلع بوظيفة رقابية تتسم بالكفاءة وتتمتع بالموارد الكافية أكثر من أي وقت مضى. وتعد الحاجة إلى تعزيز الوظيفة الرقابية التي يضطلع بها المجلس من الأمور الأساسية في هذا المسعى. وفي حين أقر مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق بضرورة أن يكون للمجلس دور تنفيذي أكبر في الوظائف الرقابية والإدارية للمنظمات، فقد صرح بأن المجلس لا يملك القدرة التقنية الكافية لاستعراض قضايا الرقابة المعقدة. وشجع المجلس على التفكير في كيفية أداء دوره الرقابي الشامل على نحو أفضل. وكانت وحدات مراجعة الحسابات والتحقيق في المنظمات مستعدة لدعم المجلس في هذا المسعى، وفي التصدي للآزمات المستقبلية بطريقة مدروسة ومتناسبة. كما ناشد المجلس بالتفكير في النتائج والحلول المحتملة لقضايا نقص التمويل الهيكلي والموظفين المثقلين بأعباء العمل، وطلب دعم المجلس في توفير الموارد الكافية لوظيفة التحقيق. وفي الختام، صرح بأنه سيكون من المفيد أن يحضر مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق، بوصفه مراقبًا، اجتماعات إدارة الفريق التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ فهذا من شأنه أن يسمح لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيق بأن يظل مستقلاً مع التوصل إلى فهم أفضل للقضايا التي سيؤدي دور الرقابي عليها.

71 - وأعلنت مديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الإدارة مستعدة للمشاركة مع المجلس في مناقشاته بشأن زيادة الدور الرقابي التنفيذي لوظائف مراجعة الحسابات والتحقيق

في المنظمات. وفيما يتعلق بالموارد، لطالما استجاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل إيجابي لطلبات تمويل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق. وفي الواقع، تجاوزت مخصصات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيق مساهمات الموارد العادية بنسبة تزيد عن 72 في المئة. وفي ضوء الاهتمام المشترك بضمان حسن إدارة الأموال المعهود بها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكدت أنه يتعين على الهيئات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة لها. وأشارت إلى أن أي زيادة في موارد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق يجب أن تشمل زيادة موازية في الموارد المخصصة للخدمات التي تعمل مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق، مثل الموارد القانونية والبشرية. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان حصول مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق على جميع الوثائق التي يحتاج إليها وهو مستعد لمناقشة إدخال مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق في اجتماعات إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الرقابة.

72 - ووافقت المديرية المؤقتة لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أنه ينبغي للمجلس التفكير في كيفية تعزيز مسؤولياته الرقابية والسعي إلى تحقيق المزيد من المشاركة الاستباقية في وظيفة مراجعة الحسابات والتحقيق في المنظمة وإدارتها. وعلقت قائلة إن إدارة المخاطر لا تتعلق بتخفيف المخاطر فحسب بل باهتمام الفرصة لتحقيق الأهداف المؤسسية بشكل أفضل أيضًا - وهي نقطة يجب أن تنعكس في قرارات المجلس. وفيما يتعلق بمسألة الموارد، سيجري مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق تحليلًا شاملاً للقضايا من أجل تقسيمها حسب طبيعتها إلى طبقات ومن ثم إعداد دراسة جدوى أفضل للموارد اللازمة للميزانية والموظفين. وبصفتها مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، فإنها تشارك في اجتماعات اللجنة التنفيذية كمرقابة وتقدم المشورة حسب ما تحدده.

73 - وشدد نائب المديرية التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق الأمم المتحدة للسكان على الالتزام القوي لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان بمواصلة تعزيز مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق والتعاون معه، بوسائل منها ضمان استقلاليته الكاملة. ويتطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى استمرار الحوار والمشاركة مع المجلس بشأن مهام مراجعة الحسابات والتحقيق وتعزيز الدور الرقابي للمجلس. وقد زاد صندوق الأمم المتحدة للسكان الموارد المخصصة لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في الميزانية المتكاملة للفترة من 2022 إلى 2025، وقبل ذلك أيضًا، وسيستعرض مخصصات مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق خلال استعراض منتصف المدة للميزانية. وشدد على وجود تكامل بين تعزيز الوظائف الرقابية وتعزيز الأداء التنفيذي. كما سيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تعزيز سياسته لإدارة المخاطر المؤسسية.

74 - وصرح مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بأن ميزانية فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات زادت بنسبة 87 في المئة في عام 2022، على أساسين، أحدهما نسبة عدد القضايا إلى عدد المحققين، والثاني على أساس «العملية»، من خلال تحديد ما إذا كانت القضية المعنية تقع ضمن اختصاص فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أم مكتب آخر. وأبلغ المجلس بأن القائم بأعمال المدير التنفيذي قد وافق بالفعل على التوصيات الرامية إلى تعزيز استقلالية فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. ونتيجة لذلك، تمت الموافقة على ميثاق مراجعة الحسابات المنقح وإصداره. وأكد أن فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، على النحو المنقح عليه مع الإدارة، يعد عضوًا بحكم منصبه قادرًا على المشاركة في اجتماعات الإدارة حسب الاقتضاء. ويعمل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بنشاط مع المكتب القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات

المشاريع لتحديد كيفية تحديث سياسته المتعلقة بالجزءات بهدف سد الفجوة بين خطورة القضايا ومستوى الجزاءات. وعلاوة على ذلك، أبلغ مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات المجلس بأنه سيعمل مع الفريق القانوني في وضع آلية للطعن. كما يعمل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات مع إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإحداث التغيير الثقافي اللازم للتصدي للمخالفات المالية.

75 - ورحب القائم بأعمال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتبادل الآراء الصريح بين المنظمات والمجلس بشأن مهام مراجعة الحسابات والتحقيق، وأعرب عن تطلعه إلى مناقشات أوسع بشأن الكيفية التي يمكن بها تطوير الرقابة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأعلن أن الأمم المتحدة قدمت استثمارات كبيرة في مجال الرقمنة، وأشار إلى الدور المحتمل للذكاء الاصطناعي وغيرها من الآليات المماثلة في المساعدة على أتمتة بعض الضوابط والبدء في تحويل وظيفة مراجعة الحسابات والتحقيق في اتجاه مراجعة الأداء بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

76 - وقد اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 22/2022 بشأن التحديث المتعلق بالخدمات الرقابية.

ثامنا - الزيارات الميدانية

77 - قدم الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة تقريراً عن الزيارة الميدانية التي أجراها المجلس التنفيذي في بنغلاديش (DP/FPA/OPS/2022/CRP.1) خلال الفترة من 26 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. وقاد رئيس المجلس التنفيذي الوفد وزاروا مدينتي دكا وكوكس بازار. وتمثل الهدف من الزيارة الميدانية في مساعدة أعضاء المجلس على التوصل إلى فهم أفضل لكيفية عمل الأمم المتحدة مع الحكومة لتنفيذ أولويات التنمية الوطنية. والتقى الوفد بممثلي الحكومات وفريق الأمم المتحدة القطري ومجموعة متنوعة من الشركاء واكتسب لمحة عامة جيدة عن الإنجازات على أرض الواقع.

78 - وقال وفد حكومة البلد المضيف إن الزيارة الميدانية أظهرت إلى أي مدى يمكن تحقيق نتائج ممتازة إذا ما حُددت أولويات مبادرات التنمية الوطنية واستُكملت من قبل منظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين. وقد تمكنت بنغلاديش من الصمود أمام تحديات جائحة كوفيد-19 بالتعاون النشط مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على الرغم من أن الارتفاعات الأخيرة في أسعار الغذاء والوقود وانخفاض تدفق التمويل الدولي كانت أحد الأسباب المهمة التي تبعث على القلق. وطلب أن يتخذ المجتمع الدولي استجابة أقوى وأكثر تنسيقاً لضمان العودة الآمنة والطوعية للروهينغيا إلى ديارهم في ميانمار. كما طالب جميع شركاء التنمية باستكمال مبادرات الدولة للتصدي لآثار جائحة كوفيد-19 وأزمة المناخ والصراعات. وسعت بنغلاديش إلى الحصول على دعم السوق المستهدف والمساعدة في التحول الهيكلي لاقتصادها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتجنب التراجع والاستعداد للخروج من فئة أقل البلدان نمواً في عام 2026.

79 - وفي مداخلة أخرى، رحب أحد الوفود بنتائج الزيارة الميدانية لكنه أكد أن التقرير لم يشرح بشكل كامل ديناميات التنسيق بين هيئات منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع. وقال الوفد إنه يود الحصول على مزيد من المعلومات عن الكيفية التي تمكّن بها المنسق المقيم للأمم المتحدة من تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتنسيقها، مشيراً إلى أن هذا التحليل ينبغي أن يتم بأثر رجعي لتوفير فهم أفضل لتنسيق الأمم المتحدة على المستوى القطري. وصرح بانعدام الشفافية في الاستعدادات للزيارات الميدانية

وأشار إلى أن وفد بلاده لم يُبلِّغ بالرحلة - وهو ما يعد انتهاكًا لمبدأ الوصول العادل إلى الزيارة الميدانية - وطلب توضيحات بشأن كيفية تجنب مثل هذه المواقف في المستقبل. كما أعرب الوفد عن قلقه إزاء التتويج في التمثيل الإقليمي وطالب المكتب بأن يسعى في زيارته المستقبلية إلى ضمان قدر أكبر من التوازن في تشكيل الوفود المشاركة في الزيارات الميدانية.

80 - وردًا على ذلك، صرح أمين المجلس التنفيذي بأن الأمانة العامة ستبحث في التعليقات المتعلقة بالبلاغ المذكور في أثناء التحضيرات للزيارة الميدانية وسترد على الوفد المعني وفقًا لذلك.

81 - وقد أحاط المجلس التنفيذي علمًا بتقرير الزيارة الميدانية التي أجراها المجلس التنفيذي في بنغلاديش (DP/FPA/OPS/2022/CRP.1).

المرفق الأول

القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام 2022

المحتويات

الدورة العادية الأولى لعام 2022

(31 كانون الثاني/يناير - 4 شباط/فبراير 2022)

الرقم	الصفحة
1/2022	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2020 90
2/2022	الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي 90
3/2022	تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 92
4/2022	تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان 93
5/2022	الاحتياطي المخصص لمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 94
6/2022	استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2022 95
الدورة السنوية لعام 2022	
(6 إلى 10 حزيران/يونيه 2022)	
7/2022	التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2021 99
8/2022	تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 100
9/2022	برنامج متطوعي الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج 101
10/2022	تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2021 102
11/2022	تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021: تقرير المدير التنفيذية 103
12/2022	تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان 103
13/2022	التقرير السنوي للمدير التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والاحتياطي المخصص لمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (S3i) 104
14/2022	معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية 106

107	15/2022	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وردود الإدارة
109	16/2022	تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
110	17/2022	استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2022
		الدورة العادية الثانية لعام 2022
		(29 آب/أغسطس إلى 1 أيلول/سبتمبر 2022)
112	18/2022	الحوار المنظم بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
114	19/2022	الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان
115	20/2022	التقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام 2021
115	21/2022	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقرير المرحلي عن الإجراءات المتخذة لمعالجة حالة مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (مبادرة S3i)
117	22/2022	مستجدات عن مسائل الرقابة
119	23/2022	عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2022
		الدورة الاستثنائية لعام 2022
		(30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022)
121	24/2022	استعراضا الطرف الثالث لفعالية آليات الرقابة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتعلق بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار وكذلك نظم الرقابة الداخلية للمكتب وإدارة المخاطر وهياكل الإدارة العامة فيه

1/2022

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2020

إن المجلس التنفيذي،

- 1 - **يرحب** بالآراء غير المشفوعة بتحفظات بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2020؛
 - 2 - **يشير** إلى قراره 1/2021 ويهيب بالبرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع مواصلة مواءمة تقارير هذه المنظمات بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات من حيث الشكل حسب الاقتضاء، بما يشمل، حيثما أمكن، الأطر الزمنية لتقديم تقاريرها المفصلة وتصنيف التوصيات مواضيعياً إلى تلك التي لها أولوية، وتلك التي تشكل أي أولويات أخرى، ويطلب إليهم العمل في هذا الصدد مع اليونسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، حسب الاقتضاء؛
 - 3 - **ينوه** بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ويؤيد الجهود الجارية التي تبذلها إدارة البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات؛
 - 4 - **يلحظ** الفقرات 33-59 والملاحظة 11 الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات لعام 2020 (A/76/5/Add.11) بشأن مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار لمكتب خدمات المشاريع، ويشجع المكتب على مواصلة تعزيز تقيّماته للمخاطر وإدارته للمخاطر.
- 4 شباط/فبراير 2022

2/2022

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

إن المجلس التنفيذي،

- 1 - **يرحب** بالمعلومات عن آخر المستجدات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الإجراءات الرامية إلى منع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛
- 2 - **يلحظ** التقدم المحرز في منع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والحاجة إلى مواصلة بذل الجهود في هذا السبيل، بما يشمل ضمان توفير الموارد المناسبة للإجراءات المطلوبة المنفذة على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، وكفالة أن تحقق تلك الإجراءات الأثر المنشود؛

3 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع أن تواصل هذه المنظمات، ابتغاء منع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، اتخاذ الإجراءات اللازمة على كل من الصعيد القطري والإقليمي والدولي لضمان اتباع نهج منسق يشمل المنظومة بأسرها ويركز على الضحايا/الناجين، وأن تعمل في الوقت نفسه على الاستجابة من ولاية كل منها، بما يشمل التصدي، حسب الاقتضاء، لتزايد خطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي أثناء التصدي لمرض كوفيد-19 والتعافي منه؛

4 - **يطلب كذلك** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع مواصلة إجراء تحقیقات وافية في الوقت المناسب تركز على الضحايا/الناجين، وكفالة تقديم تقارير على وجه السرعة عن الادعاءات إلى الدول الأعضاء من خلال الآليات/القنوات القائمة، فضلا عن تخصيص موارد للتحقيقات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، ويطلب تقديم معلومات، في الدورة السنوية التي تبدأ في عام 2022، عن آخر المستجدات بشأن الكيفية التي تعمل بها كل منظمة على تحسين ثقافتها المؤسسية للتصدي لجميع أشكال التحرش الجنسي وإجراءاتها الرامية إلى منع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في سياساتها وتدابيرها وعملياتها، ومن خلال تحسين الثقافة المؤسسية على مستوى المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، ويطلب أن يشمل ذلك تحليل تنفيذها للمبادرات المتخذة على نطاق المنظومة، بما في ذلك بروتوكول الشركاء المنفذين، وتقييم قدرات الشركاء المنفذين، وقاعدة بيانات ClearCheck؛

5 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع مواصلة العمل بنهج طويل الأمد في منع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، تمشيا مع الخطة الاستراتيجية لكل منها؛

6 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع ضمان أن تظل القيادة على جميع المستويات على وعي بمسؤولياتها عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وأن يشارك الموظفون الذين لديهم واجبات محددة في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات، حسب الاقتضاء، وأن يزود جميع الموظفين المعنيين بالتدريب المناسب المكيف حسب الدور المنوط بكل منهم لدعم تغيير الثقافة؛

7 - **يُثني** على البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع لإعداد كل منهم استراتيجية الخاصة به وموافاته الأمين العام للأمم المتحدة سنويا بخطط العمل المتعلقة بمنع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تُنفذ على مستوى المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع إطلاع المجلس التنفيذي سنويا على خطط العمل التي تُنفذ على مستوى المقر؛

8 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع موافاة المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام 2023، بتقرير عن مستجدات المقاييس المستخدمة لقياس التقدم المحرز في التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وعن كيفية مواءمة مؤشرات الإطار المتكامل للنتائج والموارد المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي مع المؤشرات ذات الصلة للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، ومؤشرات سائر الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

الإنمائية، وضمان استرشاد الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات على نحو منهجي بالبيانات المستمدة باستخدام هذه المقاييس والمؤشرات وما يتبعها من تحليلات، بما في ذلك ما يتعلق من تلك البيانات بالادعاءات.

4 شباط/فبراير 2022

3/2022

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق ببرنامج العمل المتعدد السنوات لمكتب التقييم المستقل للفترة 2025-2022 (DP/2022/6):

- 1 - **يحيط علماً** ببرنامج العمل المتعدد السنوات لمكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2025-2022 (DP/2022/6)؛
- 2 - **يؤكد من جديد** أهمية التقييم باعتباره أداة أساسية للتعلم والمساءلة، ويحث البرنامج الإنمائي على ضمان توفير الموارد الكافية للتقييم، امتثالاً لسياسة التقييم بالصيغة المعتمدة في القرار 19/2019 الذي أقرت فيه سياسة التقييم الخاصة بالبرنامج الإنمائي (DP/2019/29)، وتمشيا مع التوقعات الواردة في خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي، 2025-2022 (DP/2021/29)؛
- 3 - **يسلم** بالتقييمات المؤسسية/المواضيعية والأنشطة الأخرى التي اقترح مكتب التقييم المستقل القيام بها خلال فترة السنوات الأربع هذه، ويرى أنها ذات صلة بأهداف البرنامج الإنمائي وبرامجه في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2025-2022؛
- 4 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يوسع نطاق الأهمية التي تولى للتعاون بين الوكالات في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2025-2022 (DP/2021/28) ليشمل جميع تقييمات البرامج والمشاريع التي تتضمن شراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛
- 5 - **يرحب** بخطط مكتب التقييم المستقل الرامية إلى اتباع نهج متكامل في تعزيز نوعية التقييمات اللامركزية وحيادها على حد سواء، ويطلب إلى مكتب التقييم المستقل وإدارة البرنامج الإنمائي إعداد خطة لتحسين استقلالية التقييمات اللامركزية وموثوقيتها وجودتها، وتقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2022؛
- 6 - **يقرر** الموافقة على برنامج العمل المتعدد السنوات لمكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي للفترة 2025-2022؛

فيما يتعلق بتقييم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي للتمكين الاقتصادي للشباب (DP/2022/7) ورد الإدارة عليه (DP/2022/8):

7 - **يحيط علماً** بتقييم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي للتمكين الاقتصادي للشباب ورد الإدارة عليه؛

8 - **يحيط علماً** مع التقدير بنتائج التقييم واستنتاجاته وتوصياته، ويشجع البرنامج الإنمائي على معالجة أوجه الترابط والتآزر بين قابلية التوظيف وإيجاد فرص العمل والبيئة التمكينية الداعمة للتمكين الاقتصادي للشباب، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي السعي إلى تحقيق نتائج وتأثير مستدامين في معالجة الحواجز الهيكلية التي تعترض توظيف الشباب، وذلك بوسائل منها العمل مع الشباب بشكل مجد وإقامة شراكات مجدية معهم في المراحل المبكرة من تصميم المشاريع وفي الشراكات الاستراتيجية التي تقام مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين؛

فيما يتعلق بتقييم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي للحصول على الطاقة وعملية التحول في مجال الطاقة (DP/2022/9) ورد الإدارة عليه (DP/2022/10):

9 - **يحيط علماً** بتقييم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي للحصول على الطاقة وعملية التحول في مجال الطاقة ورد الإدارة عليه، وينوه بالدعم المتعدد الأوجه الذي يقدمه البرنامج الإنمائي في مجال الطاقة؛

10 - **يحيط علماً** بنتائج التقييم واستنتاجاته وتوصياته ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يكفل تحقيق نتائج وتأثير مستدامين على المدى الطويل، وإضفاء طابع الاستدامة على المشاريع والبرامج، بوسائل منها المشاركة المبكرة للجهات الفاعلة الوطنية ذات الصلة والشركاء الوطنيين المعنيين في عمليات صياغة المشاريع والبرامج وتنفيذها وتمويلها، حسب الاقتضاء، وكفالة استقلالية تقييمات مشاريع الطاقة وتحسين نوعية تلك التقييمات؛

11 - **يلاحظ** التزام البرنامج الإنمائي بمواصلة تطوير العرض المقترح منه في مجال الطاقة، متشياً مع طموحاته الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025.

4 شباط/فبراير 2022

4/2022

تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يرحب** بأهمية وفائدة خطة التقييم الرباعية السنوات المدرجة في الميزانية للفترة 2022-2025؛

2 - **يؤكد من جديد** أهمية التقييم باعتباره أداة أساسية للتعلم والمساءلة، ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل كفالة توفير الموارد الكافية للتقييم، امتثالاً لسياسة التقييم بصيغتها المعتمدة

في القرار 1/2019 الذي أُقرت فيه سياسة التقييم الخاصة بصندوق السكان (DP/FPA/2019/1)، وتمشيا مع التوقعات الواردة في الميزانية المتكاملة للصندوق للفترة 2022-2025 (DP/FPA/2021/9)؛

3 - **ينوه** بالطابع الشفاف والتشاركي الذي تميّزت به عملية وضع خطة التقييم الرباعية السنوات المدرجة في الميزانية للفترة 2022-2025؛

4 - **يطلب** إلى الصندوق أن يواصل توسيع نطاق الأهمية التي تولى للتعاون بين الوكالات في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 (DP/FPA/2021/8) ليشمل جميع تقييمات البرامج والمشاريع التي تتضمن شراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛

5 - **يوافق** على خطة التقييم الرباعية السنوات المدرجة في الميزانية للفترة 2022-2025.

4 شباط/فبراير 2022

5/2022

الاحتياطي المخصص لمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق باحتياطي مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2022/2)؛

2 - **يشير** إلى تقديرات ميزانية مكتب خدمات المشاريع للفترة 2022-2023 (DP/OPS/2021/6) والمرفقين، التي طُلب فيها لأول مرة إنشاء الاحتياطي المخصص لمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار ('S3i')، وكذلك إلى تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/OPS/2021/7)؛

3 - **يحيط علما** بالتقييم والأساس المنطقي الإضافيين اللذين قدمهما المكتب، عملا بالفقرة 7 من القرار 21/2021، بشأن الاقتراح الداعي إلى إنشاء احتياطي مستقل مخصص لمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار قدره 105 ملايين دولار؛

4 - **يوافق** على إنشاء الاحتياطي المخصص لمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنية التحتية والابتكار وعلى تحديد مستواه الأولي بمبلغ 105 ملايين دولار على أن تكون التغييرات المقبلة رهنا بموافقة المجلس التنفيذي؛

5 - **يؤكد من جديد** الطلب الموجه إلى المكتب بأن يصدر تكليفا بإجراء تقييم شامل ومستقل لمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار بعد انتهاء المرحلة التجريبية في كانون الأول/ديسمبر 2023، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، تمشيا مع الفقرة 7 من القرار 21/2021، وأن يقدم نتائج ذلك التقييم إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية 2024، متضمنة تفصيلا لجميع الاستثمارات يشمل وصفا مفصلا للمشروع والمبلغ المستثمر وحالة المشروع وتاريخ انتهائه؛

6 - بحث المكتب على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لاسترداد المبالغ المتأخرة من عمليات تصفية الاستثمارات في مشاريع مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار، ويطلب كذلك إلى المكتب تزويد المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام 2022 بآخر المستجدات، ولا سيما بشأن التدابير الإضافية لتتبع المخاطر فيما يتعلق بالاستثمارات المقبلة.

4 شباط/فبراير 2022

6/2022

استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2022

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام في دورته العادية الأولى لعام 2022 بما يلي:

البند 1

المسائل التنظيمية

انتخب في 6 كانون الأول/ديسمبر 2021 أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام 2022:

الرئيسة: سعادة السيدة يوكا برانت (هولندا)

نائب الرئيسة: سعادة السيد مارتن كيماي (كينيا)

نائبة الرئيسة: سعادة السيدة علياء آل ثاني (قطر)

نائب الرئيسة: سعادة السيد خوسيه مانويل رودريغيس كوادروس (بيرو)

نائب الرئيسة: سعادة السيد سيرجي كيسليتسيا (أوكرانيا)*

اعتمد جدول الأعمال (DP/2022/L.1) وأقر خطة العمل لدورته العادية الأولى لعام 2022؛

وافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2021 (DP/2022/1)؛

أقر خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2022 (DP/2022/CRP.1)؛

وافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام 2022؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورتين المتبقيتين للمجلس التنفيذي في عام 2022:

الدورة السنوية: 6-10 حزيران/يونيه 2022

الدورة العادية الثانية: 29 آب/أغسطس - 2 أيلول/سبتمبر 2022.

* انتخب في 31 كانون الثاني/يناير 2022.

الجزء المشترك

البند 2

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

اتخذ القرار 1/2022 بشأن توصيات تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2022/3)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2022/4)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2021/1)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2021/1) بشأن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2020؛

البند 3

متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

أحاط علما بالتقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP-FPA/2022/1)؛

البند 4

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

اتخذ القرار 2/2022 بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند 5

تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بالمعلومات المستكملة المقدمة من الأمانة عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية؛

البند 6

البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية التالية للبرنامج الإنمائي وفقا للقرار 7/2014:

أفريقيا: غينيا - بيساو (DP/DCP/GNB/3)؛ موزامبيق (DP/DCP/MOZ/4)؛

آسيا والمحيط الهادئ: ماليزيا (DP/DCP/MYS/4)؛ ملديف (DP/DCP/MDV/4)؛ تايلند (DP/DCP/THA/4)؛ فييت نام (DP/DCP/VNM/3)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: البرنامج القطري لبربادوس وشرق البحر الكاريبي (DP/DSP/CAR/4)؛ بليز (DP/DCP/BLZ/4)؛ السلفادور (DP/DCP/SLV/4)؛ غيانا (DP/DCP/GUY/4)؛ هندوراس (DP/DCP/HND/4)؛ جامايكا (DP/DCP/JAM/4)؛ بيرو (DP/DCP/PER/4)؛ سورينام (DP/DCP/SUR/4)؛ ترينيداد وتوباغو (DP/DCP/TTO/4)؛

أحاط علماً بالتمديد الأول للبرامج القطرية لكل من البرازيل والمملكة العربية السعودية وهايتي لمدة سنة واحدة، والتمديد الأول للبرنامج القطري لبابوا غينيا الجديدة لمدة ستة أشهر (DP/2022/5)؛

وافق على التمديد الثاني للبرنامجين القطريين للبحرين والجزائر لمدة سنة واحدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022؛ وعلى التمديد الثالث للبرنامجين القطريين لأفغانستان وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) لمدة سنة واحدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022؛ وعلى التمديد السادس للبرنامج القطري لليمن من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (DP/2022/5)؛ وعلى التمديد السادس للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية لمدة ستة أشهر من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (DP/2022/5/Add.1)؛

وافق على البرامج الإقليمية لأفريقيا (DP/RPD/RBA/4)؛ وآسيا والمحيط الهادئ (DP/RPD/RAP/4)؛ والدول العربية (DP/RPD/RAS/5)؛ وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RPD/REC/5)؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RPD/RLA/4)؛

البند 7

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار 3/2022 بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات لمكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025 (DP/2022/6)؛ وتقييم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي للتمكين الاقتصادي للشباب (DP/2022/7) ورد الإدارة عليه (DP/2022/8)؛ وتقييم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي للحصول على الطاقة وعملية التحول في مجال الطاقة (DP/2022/9) ورد الإدارة عليه (DP/2022/10)؛

البند 8

برنامج متطوعي الأمم المتحدة

أحاط علماً بالإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة 2022-2025 (DP/2022/11)؛

البند 9

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

أحاط علماً بالإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2022-2025 (DP/2022/12)؛

البند 12

مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

أحاط علماً بالإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة 2022-2025 (DP/CF/SSC/7)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند 10

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية التالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وفقاً للقرار 7/2014:

الأرجنتين (DP/FPA/CPD/ARG/1)، والكاميرون (DP/FPA/CPD/CMR/8)، والبرنامج دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي (DP/FPA/CPD/CAR/7)، والسلفادور (DP/FPA/CPD/SLV/9)، وإريتريا (DP/FPA/CPD/ERI/6)، وغينيا - بيساو (DP/FPA/CPD/GNB/7)، وهندوراس (DP/FPA/CPD/HND/9)، وماليزيا (DP/FPA/CPD/MYS/1)، وملاييف (DP/FPA/CPD/MDV/7)، وموزامبيق (DP/FPA/CPD/MOZ/10)، وبورو (DP/FPA/CPD/PER/10)، وتايلاند (DP/FPA/CPD/THA/12)، وفيت نام (DP/FPA/CPD/VNM/10).

أحاط علماً بالتمديد الأول للبرنامجين القطريين للبرازيل وهاييتي لمدة سنة واحدة (DP/FPA/2022/3)؛

وافق على التمديد الثاني لأفغانستان والجزائر لمدة سنة واحدة؛ وعلى التمديد الثالث لفرنزويلا لمدة سنة واحدة؛ وعلى التمديد السادس لليمن لمدة سنة واحدة؛ وعلى التمديد السادس للجمهورية العربية السورية لمدة ستة أشهر (من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2022) (DP/FPA/2022/3).

البند 11

تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار 4/2022 بالموافقة على خطة التقييم الرباعية السنوات المدرجة في الميزانية للفترة 2022-2025؛

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند 13

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار 5/2022 بشأن الاحتياطي المخصص لمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار ('S3i') لمكتب خدمات المشاريع؛

البند 14

مسائل أخرى

استمع إلى كلمة لرئيسة مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

4 شباط/فبراير 2022

7/2022

التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2021

إن المجلس التنفيذي،

- 1 - **يحيط علما** بالتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2021 (DP/2022/17) ومرفقاته، وبتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2021 (DP/2022/17/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2022/17/Add.2)؛
- 2 - **يُشيد** بالنقد الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال فترة الخطة الاستراتيجية 2018-2021، نحو التحول إلى منظمة تتسم بالمرونة والابتكار والقدرة على الصمود وعلى توفير حلول متكاملة وفعالة على الصعيدين المحلي والعالمي تعزز التنمية المستدامة، لا سيما في مواجهة التحديات المعقدة المتعددة والسريعة التغير؛
- 3 - **يحيط علما** بالنتائج البرنامجية والمؤسسية التي تحققت في عام 2021، بما في ذلك النتائج المتعلقة بالفقر وعدم المساواة، والتمويل الإنمائي المبتكر، والرقمنة، والعمل المناخي، والحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات؛
- 4 - **يسلم** بالدور الشامل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في القضاء على الفقر، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة جهوده في هذا الصدد وتعزيز قدرات البلدان على جميع المستويات، بما في ذلك المؤسسات والأفراد، على تسريع التغييرات الهيكلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والوقاية من المخاطر والتخفيف منها والاستجابة لها، بما في ذلك الأزمات والنزاعات والكوارث الطبيعية والمناخ والصدمات الاجتماعية والاقتصادية، تمثيا مع الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025؛
- 5 - **يقر** بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حقق في عام 2021 أعلى مستوى له في تنفيذ البرامج منذ أكثر من عقد من الزمن، ويشجع على إجراء مناقشات بين البرنامج الإنمائي والبلدان المستفيدة من البرامج والجهات المانحة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة الفجوات المالية والتمويلية؛
- 6 - **ينوه** بالدور القيادي التقني الذي يضطلع به حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التصدي اجتماعيا واقتصاديا لجائحة كوفيد-19، والذي ساعد البلدان على الاستعداد والاستجابة والتعافي في مواجهة الجائحة وعلى إدماج تدابير التصدي للجائحة في خطط التنمية الطويلة الأجل؛
- 7 - **يرحب** باستمرار الالتزام القوي من جانب البرنامج الإنمائي بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل عن كثب مع سائر مؤسسات الأمم المتحدة، تحت قيادة المنسقين المقيمين في البلد، لدعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- 8 - **يرحب** بالمعالم الطموحة المحددة في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025 ويحث على مواصلة الالتزام بالبرامج القائمة على النتائج، والعمليات التي تتسم بالسرعة والفعالية والكفاءة، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي يمكن أن تساعد في إطلاق العنان للتحول المنهجي نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

9 - **يُشير** إلى الفقرة 12 من قراره 5/2021، و الفقرة 7 من قراره 14/2021، بشأن الإبلاغ عن النتائج التي تحققت بالاشتراك مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المحددة من خلال مؤشرات مشتركة ومتكاملة؛

10 - **يرحب** بالتزام البرنامج الإنمائي بتعزيز نظمته الإدارية والرقابية والائتمانية، ويؤكد من جديد أن ذلك يتطلب من إدارة البرنامج الإنمائي والمجلس على السواء بذل جهود متواصلة ومطرودة لتحقيق النتائج المرجوة؛

11 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يزود المجلس التنفيذي بجميع التقارير والبيانات المقبلة في نفس الوقت الذي يسلمها فيه إلى هيئات إدارية أخرى/خارجية، إذا كانت لها أهمية إدارية بالنسبة لأنظمة البرنامج الإنمائي.

10 حزيران/يونيه 2022

8/2022

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق بالتقرير السنوي عن التقييم لعام 2021 (DP/2022/21) وتعليقات الإدارة عليه :

1 - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي عن التقييم (DP/2022/21) وتعليقات الإدارة عليه، و**يرحب** بالتحليل الإضافي المقدم بشأن الاستنتاجات والدروس الرئيسية المستخلصة من التقييمات التي أجريت في عام 2021، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي معالجة المسائل المثارة؛

2 - **يحيط علماً** بالجهود الموسعة التي تبذلها إدارة البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل لتحسين نوعية التقييمات اللامركزية وتغطيتها، على النحو المبين في الوثيقة المعنونة "مذكرة إعلامية: خريطة طريق لتعزيز التقييمات اللامركزية في البرنامج الإنمائي"، ويطلب إلى إدارة البرنامج الإنمائي أن تخصص موارد كافية وأن تعمل مع مكتب التقييم المستقل لمواصلة تحسين قدرات التقييم على النحو المبين في خريطة الطريق وموافاة المجلس بمعلومات مستكملة دورية عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

3 - **يحيط علماً** بالنوعية الجيدة لردود الإدارة على التقييمات، ويشجع البرنامج الإنمائي على اتخاذ مزيد من الإجراءات لمعالجة نوعية خطط العمل المتعلقة بالتقييمات اللامركزية والتوصيات التي تأخر تنفيذها، ويطلب إلى مكتب التقييم المستقل أن يعمل مع البرنامج الإنمائي من أجل تحسين عملية تسجيل أدلة التنفيذ وتتبع نتائج الإجراءات المنفذة استجابة للتوصيات المقدمة في إطار عملية التقييم؛

4 - **يُشير** إلى القرار 3/2022، ولا سيما الفقرة 2 المتعلقة بضمان توفير الموارد الكافية لمهمة التقييم التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، والفقرة 4 المتعلقة بالتعاون بين الوكالات في عمليات التقييم؛

فيما يتعلق بتقرير تمويل التعافي: تقييم تكويني لاستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجائحة كوفيد-19 وتمويل أهداف التنمية المستدامة (DP/2022/22)، ورد الإدارة عليه (DP/2022/23)

5 - **يُحيط علماً** بتقييم استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجائحة كوفيد-19 وتمويل أهداف التنمية المستدامة، ويرحب بالطابع التكويني للتقييم؛

6 - **يرحب** بنتائج التقييم واستنتاجاته التي تعترف بأهمية دور البرنامج الإنمائي ومساهمته في التصدي لجائحة كوفيد-19، فضلاً عن عمل البرنامج الإنمائي لتعزيز فرص الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

7 - **يرحب** بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع خريطة طريق لقفزة نوعية تتيح استثمار تريليون دولار من رأس المال العام والخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على النحو الذي يوصي به التقييم، والعمل مع الشركاء لحشد تمويل إضافي لأهداف التنمية المستدامة وإعادة مواءمة الموارد المتاحة لتحقيقها؛

8 - **يلاحظ** التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استجابة للتقييم، بمواصلة توسيع نطاق دعمه لتعبئة الموارد المحلية وتعزيز الدعم المقدم لدعم تمويل السندات السيادية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛

9 - **يُحيط علماً** بالتزامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل العمل المناخي وتخفيف مخاطر الاستثمارات ومطمح تحقيق قفزة نوعية ترمي إلى ربط 500 مليون شخص بشبكات الطاقة، ويشجع البرنامج الإنمائي على العمل مع الشركاء الحكوميين لمواءمة التمويل العام والخاص تحقيقاً لهذه الغاية.

10 حزيران/يونيه 2022

9/2022

برنامج متطوعي الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يعيد تأكيد** قرار الجمعية العامة 131/76 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن الذكرى السنوية الخمسين لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة والذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للمتطوعين، الذي ذكرت فيه الجمعية العامة بأهمية إدماج العمل التطوعي، حسب الاقتضاء، في أنشطة التخطيط لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

2 - **يرحب** بالنتائج التي حققها برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عام 2021 على النحو المبين في تقرير مدير البرنامج (DP/2022/24)؛

3 - **يُحيط علماً** بمصفوفة نتائج الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025 (DP/2022/11)، بما في ذلك خطوط الأساس والأهداف، تمشياً مع التوجيه الاستراتيجي الوارد في قرار الجمعية العامة 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها التقييم المستقل للإطار الاستراتيجي السابق والتوصيات التي قدمها؛

- 4 - **يُثني** على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لكونه جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة كما يتجلى في تعاونه مع 56 منظمة من منظمات الأمم المتحدة؛
- 5 - **يعيد تأكيد** استمرار أهمية الدور البالغ الأهمية لصندوق التبرعات الخاص في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة 2022-2025، ويدعو جميع الشركاء في التنمية الذين هم في وضع يمكنهم من المساهمة في الصندوق إلى القيام بذلك؛
- 6 - **يُثني** على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لنجاحه في تنفيذ مشروعه للتحويل الرقمي ويشجعه على مواصلة جهوده في هذا الصدد حسب الاقتضاء؛
- 7 - **يطلب** إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة أن يواصل التشجيع بقوة على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- 8 - **يعرب عن التقدير** لجميع متطوعي الأمم المتحدة لما قدموه في عام 2021 من مساهمات ممتازة في التصدي للجائحة وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

10 حزيران/يونيه 2022

10/2022

تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2021

إن المجلس التنفيذي،

- 1 - **يحيط علماً** بالتقرير المتعلق بالنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2021 (DP/2022/25)؛
- 2 - **يُثني** على ما حققه الصندوق من تقدم في تنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة 2018-2021؛
- 3 - **يشدد** على دوره الحاسم في تنفيذ نهج التمويل المبتكر والمختلط، بما في ذلك دعم أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل، لدعم أقل البلدان نمواً في التعافي من أزمة كوفيد-19 والبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل؛
- 4 - **يعيد الالتزام** بدعم الصندوق في تحقيق احتياجاته من موارد النمو الأساسية وفقاً للإطار الاستراتيجي.

10 حزيران/يونيه 2022

11/2022

تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021: تقرير المديرية التنفيذية

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يحيط علماً** بالوثائق التي يتألف منها تقرير المديرية التنفيذية لعام 2021: DP/FPA/2022/4 (Part I, Part I/Add.1 and Part II)؛

2 - **ينوّه مع التقدير** بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ نتائج وغايات نهاية الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2018-2021؛

3 - **يلحظ** الخطوط المرجعية والأهداف المحددة في الإطار المتكامل للنتائج والموارد للفترة 2022-2025، ويشجع على مواصلة الالتزام بالبرامج القائمة على النتائج، والعمليات المرنة والفعالة، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي يمكن أن تعجل بالتقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

4 - **يشير** إلى الفقرة 4 من قراره 9/2021 والفقرة 6 من قراره 17/2021، ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل تضمين التقارير السنوية للمديرية التنفيذية بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، بما في ذلك في استعراضها لمنتصف المدة، معلومات عن النتائج التي تحققت بالاشتراك مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المحددة من خلال مؤشرات مشتركة ومتكاملة.

10 حزيران/يونيه 2022

12/2022

تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يحيط علماً** بالتقرير المتعلق بمهمة التقييم (DP/FPA/2022/5)، وبرنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته في عام 2022؛

2 - **يرحب** بالإنجازات التي تحققت على مستوى جميع مؤشرات أداء التقييم وباستمرار قدرة مهمة التقييم على التكيف والاستجابة في مواجهة أزمة جائحة كوفيد-19؛

3 - **يرحب أيضاً** بالإنجازات التي تحققت في المساهمة في جهود التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وكذلك في تعزيز تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم؛

4 - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة زيادة الاستثمارات في مهمة التقييم.

10 حزيران/يونيه 2022

13/2022

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والاحتياطي المخصص لمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (S3i)

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يحيط علما** بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية (DP/OPS/2022/5) ويعرب عن قلقه البالغ إزاء المخالفات المبلغ عنها، بما في ذلك أوجه القصور في الرقابة وخسارة الأموال في بعض مشاريع مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (S3i)؛

2 - **يعترف** بما قدمه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام 2021 من مساهمات في النتائج التنفيذية لكل من الحكومات، والأمم المتحدة والشركاء الآخرين من خلال تقديمه خدمات الدعم الإداري، وتوفيره الخبرة التقنية المتخصصة، وتوسيعه نطاق القدرة على التنفيذ تحقيقا لأغراض التنمية المستدامة؛

3 - **يحيط علما** بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، ويطلب أن تكون التقارير التي يعدها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مستقبلا تحليلية في نهجها، وأن تصف المشاكل التي صودفت، وتشرح الانحرافات الرئيسية عن الأهداف، وتتضمن تحليلا لعوامل الخطر الداخلية والخارجية الملموسة التي تهدد المشاريع وكيفية تعامل المكتب معها؛

4 - **يطلب** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يستعرض ويضع جدولاً زمنياً لتنفيذ جميع التوصيات المتبقية الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ووحدة التفتيش المشتركة، وأن يقدم ذلك الجدول الزمني إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2022؛

5 - **يرحب** بتحقيق التكافؤ بين الجنسين ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يتخذ مزيداً من التدابير بغية ضمان التمثيل الجغرافي العادل على مستوى القوة العاملة في المكتب، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس، من خلال آليات الإبلاغ القائمة، عن الخطوات المتخذة في هذا الصدد؛

6 - **يرحب** بمساهمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أنشطة الاستجابة والتعافي المتعلقة بكوفيد-19؛

7 - **يعرب** عن قلقه البالغ إزاء المخالفات المبلغ عنها والخسائر المالية المحتملة وسوء السلوك المزعوم المرتبط بالاستثمارات المتعلقة بمبادرة S3i؛

8 - **يطلب** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يتخذ، على وجه الاستعجال، الخطوات التالية، كتدابير مؤقتة، لمعالجة أوجه القصور فيما يتعلق بمبادرة S3i وإبطاء وتيرة تراكم احتياطات المكتب:

(أ) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاسترداد الأموال المتعلقة بمبادرة S3i؛

(ب) تجميد جميع الاستثمارات الأخرى ذات الصلة بمبادرة S3i التي لم يلتزم بها المكتب تعاقدياً بالفعل؛

(ج) تحويل أي رصيد غير ملتزم به للمشاريع من احتياطي النمو والابتكار والفوائض المتراكمة واحتياطي مبادرة S3i إلى الاحتياطي التشغيلي؛

(د) تجميد جميع التحويلات الأخرى للأموال من الاحتياطي التشغيلي إلى احتياطي النمو والابتكار، أو احتياطي مبادرة S3i، أو الفوائض المتراكمة، أو لأي غرض آخر غير العمليات اليومية؛

9 - **يطلب كذلك** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي عند إتمام هذه الإجراءات ويقرر أن ينظر، عند إتمامها، فيما إذا كانت هذه الإجراءات تعالج بصورة مرضية الأسباب الجذرية ومواطن الضعف المؤسسية الكامنة في المكتب والتي أدت إلى الإخفاقات المرتبطة بمبادرة S3i من أجل إنهاء التدابير المؤقتة؛

10 - **يقرر** إنشاء فريق عامل وفقاً للمادة 9 من نظامه الداخلي يتألف من 10 أعضاء ومراقبين من المجلس التنفيذي لتقييم الأسباب الجذرية ومواطن الضعف المؤسسية الكامنة في المكتب التي أدت إلى الإخفاقات المرتبطة بمبادرة S3i، بغية تقديم توصيات إلى المجلس التنفيذي لتيسير اتخاذ إجراءات إضافية ضرورية للنظر فيها في الدورة العادية الثانية لعام 2022 والدورة العادية الأولى لعام 2023؛

11 - **يطلب** إلى مكتب المجلس أن يجري مشاورات مع المجموعات الإقليمية لتقديم مرشحين اثنين لكل مجموعة إقليمية لتشكيل الفريق العامل، يعينهما المجلس من خلال إجراء الموافقة الصامتة؛

12 - **يطلب** إلى الفريق العامل أن يضطلع بعمله بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ووحدة التفتيش المشتركة، حسب الاقتضاء وليس على سبيل الحصر؛

13 - **يطلب** إلى الفريق العامل أن يركز عمله على ما يلي، وأن يعرض أعماله على المجلس التنفيذي:

(أ) خيارات للاستخدام المناسب لاحتياطيات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

(ب) خيارات لزيادة الشفافية بشأن الرسوم الإدارية وهيكل تقدير التكاليف في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بغية الحد من تراكم احتياطيات المكتب؛

(ج) أي مسائل أخرى يرى مكتب المجلس أن من المناسب مناقشتها في إطار الفريق العامل؛

14 - **يطلب** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم ما يلي إلى المجلس التنفيذي والفريق العامل، في أقرب وقت ممكن، وبغية تيسير جهود الفريق العامل على وجه السرعة، تكملةً لأي إجراءات أخرى يتخذها المكتب:

(أ) استعراض من طرف ثالث لآليات الرقابة التي كانت قائمة على استثمارات مبادرة S3i؛

(ب) استعراض من طرف ثالث لنظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وهياكل الإدارة العامة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بما في ذلك تقييم لسلامة حافظة المكتب الأوسع نطاقاً واستعراض هياكل التكاليف المعمول بها في المكتب؛

15 - **يطلب** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم المعايير المرجعية الخاصة بهذه الاستعراضات التي تجريها أطراف ثالثة لكي يوافق عليها الفريق العامل قبل إصدار التكاليف بإجراء الاستعراضات؛

16 - **يطلب** إلى المدير التنفيذي بالنيابة أن يزود المجلس التنفيذي، في أقرب وقت ممكن، ولكن في موعد أقصاه 15 تموز/يوليه 2022، بخطة عمل مشفوعة بإطار زمني لجميع الإجراءات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإجراءات المطلوبة في هذا القرار، لمعالجة الشواغل المتعلقة بمبادرة S3i، بغية تعزيز الشفافية والمساءلة؛

17 - **إنه يشير** إلى القرار 13/2020 بشأن أساليب العمل، وإذ يُدرك الطابع الملح للوضع، يقرر أن يدرج معلومات عن مستجدات التقدم الذي يحرزه الفريق العامل، بما في ذلك أي نتائج أولية يتوصل إليها، كبند لاتخاذ قرار بشأنه في جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام 2022 والدورة العادية الأولى لعام 2023.

10 حزيران/يونيه 2022

14/2022

معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يحيط علماً** بالمعلومات المستكملة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 والولايات ذات الصلة بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ويطلب أن يقدم البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مستقبلاً معلومات مستكملة بطريقة موجزة وواضحة وذات صلة بالموضوع في إطار آليات الإبلاغ القائمة؛

2 - **يحث** البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة تنفيذ قرارات الجمعية العامة 279/72 و 233/75 و 4/76، ودعم الجهود التي يبذلها الأمين العام في تنفيذ الولايات ذات الصلة؛

3 - **يرحب** بالشراكات القائمة مع المؤسسات المالية الدولية، ويقرر إدراج معلومات مستكملة عن انخراط البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع المؤسسات المالية الدولية كبند مستقل في جدول أعمال الدورة العادية الأولى لعام 2023؛

4 - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مواءمة وثائق البرامج القطرية مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ويشجع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة التماس تأكيد من المنسقين المقيمين بشأن مواءمة البرامج القطرية مع أطر التعاون؛

5 - **يشدد** على أهمية إيجاد حلول متكاملة، بما في ذلك تعزيز التعاون والتآزر والتنسيق على نطاق العمليات الإنسانية والإنمائية وعمليات بناء السلام التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، من أجل التصدي للتحديات المعقدة والمتعددة الأوجه التي تؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إطلاع

المجلس التنفيذي على آخر المستجدات بشأن كيفية تعاونهم في سياق التحليل المشترك وتقييم الاحتياجات والتخطيط، بما في ذلك النتائج الجماعية، وتنفيذ البرامج؛

6 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تزويد المجلس التنفيذي بمعلومات مستكملة عن تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة، بما في ذلك مساهمات رؤساء الوكالات على الصعيد القطري والممثلين الإقليميين في تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

7 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تزويد المجلس التنفيذي بمعلومات وبيانات عن الجهود التي يبذلها كل منهم لتحقيق مكاسب في الكفاءة من خلال مساهماتهم في تحقيق الاتساق والتعاون والمواصفة على نطاق المنظومة، ويشدد على ضرورة مواصلة تحقيق مكاسب في الكفاءة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 14 من منطوق قرار الجمعية العامة 279/72.

10 حزيران/يونيه 2022

15/2022

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وردود الإدارة

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في معالجة مسائل الإدارة المتعلقة بمراجعة الحسابات في عام 2021؛

2 - **ينوّه مع التقدير** بالجهود المبذولة لتنفيذ توصيات المراجعة المتبقية دون تنفيذ من تقارير سابقة؛

3 - **يكرر تأكيد** أهمية توفير الموارد الكافية للقيام بمهام مراجعة الحسابات والتحقيق؛

4 - **يطلب** أن يتلقى المجلس التنفيذي مزيداً من الإحاطات الإعلامية المغلقة المنتظمة من مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في الوقت المناسب وعلى مدار السنة، حسب الاقتضاء، بشأن المؤشرات التي تنذر بمخاطر محتملة، ونتائج مراجعة الحسابات، وحالة التحقيقات؛

5 - **يطلب** إلى مدراء مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق وفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يقدموا في الدورة العادية الثانية لعام 2022 تقييماتهم الشاملة عن استقلالية كل مكتب، تتضمن أفكاراً بشأن (مسائل تشمل على سبيل المثال لا الحصر) مدى حرية كل مكتب في تحديد ما يلي: (أ) كيفية وتوقيت تقديم التقارير والإحاطات إلى المجلس التنفيذي؛ و (ب) نطاق عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات؛ و (ج) المحتويات والجهات التي يتعين مراجعتها

أو التحقيق فيها؛ و (د) التقييمات التي يتعين إجراؤها؛ و (هـ) كيفية استخدام الأموال المتاحة؛ و (و) علاقته مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية؛ ويطلب إليهم أيضا تقديم اقتراحات ومساهمات بشأن كيفية زيادة تعزيز استقلال كل مكتب على حدة، فضلا عن تقديراتهم للميزانية اللازمة لتنفيذ الولاية كاملة؛

6 - **يقرر** إدراج بند بشأن إجراءات الرقابة الداخلية لاتخاذ قرار بشأنه في الدورة العادية الثانية لعام 2022؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

7 - **يحيط علما** بالتقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2021 (DP/2022/15)، الذي تمت موافقته مع تقارير وكالات الأمم المتحدة الأخرى، تمشيا مع قرار المجلس التنفيذي 10/2020، وبمرفقاته ورد الإدارة عليه؛

8 - **يُعرب** عن دعمه المتواصل لمهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

9 - **يحيط علما** بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، والذي ينبغي استعراضه كوثيقة مستقلة في إطار هذا التقرير؛

10 - **يطلب** إجراء تقييم مستقل لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات للتأكد من أن موارده وقدراته وإمكاناته مناسبة للاضطلاع بعبء عمله في إطار النظام الائتماني المعزز حديثا في الوقت المناسب وبطريقة شاملة؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

11 - **يحيط علما** بما يلي: (أ) تقرير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2021 (DP/FPA/2022/6)، الذي جرت موافقته مع تقارير الصناديق والبرامج الأخرى، تمشيا مع قرار المجلس التنفيذي 10/2020؛ و (ب) رأي مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بشأن ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان وفعاليته؛ و (ج) التقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة (DP/FPA/2022/6/Add.1)؛ و (د) رد الإدارة على هذين التقريرين؛

12 - **يُعرب** عن دعمه المستمر للمبادرات الاستراتيجية التي شرع فيها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق لتحسين كفاءته وفعاليته حتى يتمكن من الاضطلاع بولايته على نحو أفضل؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

13 - **يحيط علما** بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام 2021 (DP/OPS/2022/3) ويرد الإدارة؛

14 - **يؤكد من جديد** الحاجة إلى ضمان الاستقلال التام لآليات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

15 - **يُحيط علماً** بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام 2021، تمشيا مع قرار المجلس التنفيذي 37/2008، ويؤيد التوصية التي تدعو فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى الحفاظ على حدود واضحة بين أنشطة الرقابة الداخلية والأنشطة الاستشارية؛

16 - **يطلب** إلى مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يقدم إلى المجلس التنفيذي معلومات مستكملة عن حالة التحقيقات المتعلقة بالمخالفات المتصلة بمبادرة S3i في الدورة العادية الثانية لعام 2022، أو في تاريخ أبكر، حسب الحاجة.

10 حزيران/يونيه 2022

16/2022

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يُحيط علماً** بتقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2022/16؛ DP/FPA/2022/7؛ DP/OPS/2022/4)؛

2 - **يُحيط علماً** بالعدد المتزايد باستمرار من القضايا المعروضة على مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وإذ يساوره القلق بشأن محدودية قدراتها، يطلب كفالة أن يتمكن مكتب الأخلاقيات في كل منهم من تنفيذ ولايته على النحو المناسب؛

3 - **يطلب** إلى مكاتب الأخلاقيات المعنية أن تقدم تقارير عن زيادة فرص التعاون في البعثات الميدانية، وعن التدريب والتوعية، فضلا عن التوجيهات المشتركة المتصلة بالأخلاقيات في تقاريرها السنوية؛

4 - **يطلب** إلى مكاتب الأخلاقيات التابعة للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تحافظ على استقلاليتها وتعززها، وفقا لقراري الجمعية العامة 248/60 و 254/60، ويشجع على التواصل المباشر والمستقل مع المجلس التنفيذي، حسب الاقتضاء، من خلال التقارير أو الإحاطات الإعلامية، ولا سيما بشأن الشواغل المتصلة بمسائل حماية المبلغين عن المخالفات من الانتقام؛

5 - **يلحظ** التقدم الذي أحرزه مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز ثقافة الأخلاقيات في البرنامج الإنمائي؛

6 - **يرحب** بالتقدم المستمر في عمل مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

7 - **يؤكد من جديد** ضرورة الاستقلال التام للمهام المتعلقة بالأخلاقيات في المكتب، ويطلب إجراء استعراض مستقل لمهام الأخلاقيات لضمان استقلال العمل وحياده؛

8 - **يحث** مدير مكتب الأخلاقيات والامتثال التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أن يبرهن ويؤكد للمجلس أدائه لمهامه واستقلاله بشكل كامل؛

9 - **يحث** مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على كفالة وجود آلية قوية للمبلغين عن المخالفات ونظام مُحكم للحماية من الانتقام لضمان حماية الأفراد الذين يبلغون عن المخالفات والمخاطر المتصلة بمواطن الضعف داخل نظم الإدارة والرقابة في المكتب، ويطلب إلى المكتب أن يكمل إعداد سياسة محدّثة للمبلغين عن المخالفات ويصدرها بغية عرضها على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2022؛

10 - **يطلب** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تحديث موقعه الشبكي الخاص بالأخلاقيات وإتاحته للجمهور وتوفير جميع المعلومات في صيغة يسهل الوصول إليها لجميع موظفي المكتب؛

11 - **يطلب** إلى مدير مكتب الأخلاقيات والامتثال التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم تقريراً في الدورة العادية الثانية لعام 2022 عن تشكيل المكتب والإجراءات المتخذة لتعزيز استقلالية المكتب وأوجه حماية المكفولة للمبلغين عن المخالفات.

10 حزيران/يونيه 2022

17/2022

استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2022

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام خلال دورته السنوية لعام 2022 بما يلي:

البند 1

مسائل تنظيمية

أقر جدول الأعمال ووافق على خطة العمل للدورة السنوية لعام 2022 (DP/2022/L.2)؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2022 (DP/2022/13)؛

الجزء المشترك

البند 2

معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

اتخذ القرار 14/2022 بشأن معلومات مستكملة عن جهود التنفيذ المتصلة بإعادة تنظيم منظومة

الأمم المتحدة الإنمائية؛

البند 3

المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

اتخذ القرار 15/2022 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وردود الإدارة؛

البند 4**الأخلاقيات**

اتخذ القرار 16/2022 بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

البند 15**الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي**

أحاط علما بالعروض التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**البند 5****التقرير السنوي لمدير البرنامج**

اتخذ القرار 7/2022 بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2021؛

البند 6**المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

أحاط علما باستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2022-2025، وبالتقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2018-2021؛

البند 7**البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها**

وافق على البرامج القطرية التالية للبرنامج الإنمائي وفقا للقرار 7/2014:

منطقة أفريقيا: جمهورية تنزانيا المتحدة، كينيا؛

منطقة الدول العربية: الجمهورية العربية السورية؛

أحاط علما بالتمديد الأول للبرنامج القطري لأنغولا لمدة سنة واحدة، وهو تمديد أقره مدير البرنامج بالفعل؛

البند 8**تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

اتخذ القرار 8/2022 بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند 9**متطوعو الأمم المتحدة**

اتخذ القرار 9/2022 بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج؛

البند 10**صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية**

اتخذ القرار 10/2022 بشأن تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2021؛

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان**البند 12****التقرير السنوي للمديرة التنفيذية**

اتخذ القرار 11/2022 بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021: تقرير المديرة التنفيذية

البند 13**تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان**

اتخذ القرار 12/2022 بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند 14**البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها**

وافق على البرامج القطرية التالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وفقا للقرار 7/2014:
كينيا (DP/FPA/CPD/KEN/10)؛ الجمهورية العربية السورية (DP/FPA/CPD/SYR/9)؛
وجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/FPA/CPD/TZA/9).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**البند 16****التقرير السنوي للمديرة التنفيذية**

اتخذ القرار 13/2022 بشأن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واحتياطي مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (S3i).

10 حزيران/يونيه 2022

18/2022

الحوار المنظم بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**إن المجلس التنفيذي،**

1 - يرحب بالتقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترتين 2018-2021 و 2022-2025 (DP/2022/28) ومرفقيه، وبالتقدم الهام

المحرز فيما يتعلق بالالتزامات الخاصة بكل كيان من كيانات الأمم المتحدة بموجب اتفاق الأمم المتحدة للتمويل، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة جهوده للوفاء بالتزاماته بموجب اتفاق التمويل، ويعيد التأكيد على الدعوة الموجهة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء للإسهام في تنفيذه بالكامل وبفعالية، وفقا لقرار الجمعية العامة 233/75؛

2 - **يُنَوِّه** بأهمية الموارد العادية (الأساسية) الكافية والقابلة للتنبؤ المرتبطة بالنتائج المقصودة والمُبيّنة، والتي تعتبر أساسية بالنسبة إلى البرنامج الإنمائي حتى يتمكّن من تحقيق الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 ومواجهة آثار جائحة كوفيد-19 والأزمات المتعددة والمساعدة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والحفاظ على نظم قوية للرقابة الداخلية والمساءلة؛

3 - **يعرب عن قلقه** إزاء المستوى المنخفض الحالي للموارد العادية (الأساسية) وانخفاضها المستمر، لأن هذه الموارد أساسية أيضا لاستعادة المكاسب الإنمائية التي تراجعت بسبب جائحة كوفيد-19 والأزمات المتعددة؛

4 - **إنه يقرّ** باتجاه الانخفاض المستمر للموارد الأساسية، يُطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدّم، في سياق الحوار المنظم بشأن التمويل، تحليلا مفصلا للعوامل التي تسهم في انخفاض الموارد الأساسية والآثار المحتملة على قدرة البرنامج الإنمائي على تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وأن يحدد التدابير اللازمة لمعالجة ذلك، التي ينبغي أن يتخذها البرنامج الإنمائي ويمكن للدول الأعضاء أن تنظر فيها؛

5 - **يُنَكِّر** بأهمية القدرة على التنبؤ بالتمويل والمساهمات المقدمة على أساس متعدد السنوات لعام 2022 وللسنوات المقبلة من أجل تمكين البرنامج الإنمائي من الاستجابة بمرونة للاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة من البرنامج؛

6 - **يشير إلى القرار 14/2020** فيما يتعلق بأهمية توسيع قاعدة المساهمين، ويشجع البرنامج الإنمائي، تمشيا مع اتفاق الأمم المتحدة بشأن التمويل، على العمل مع الدول الأعضاء للنظر في إعطاء الأولوية للمساهمات المقدمة للموارد العادية التابعة للبرنامج الإنمائي في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التنبؤ بها والتحول من موارد مخصصة الأغراض بدرجة كبيرة إلى موارد عادية ومرنة، ويشجع كذلك البرنامج الإنمائي على مواصلة بذل الجهود من حيث إبراز المساهمات والاعتراف بها، ولا سيما المساهمات في الموارد العادية وغيرها من المساهمات المرنة، بغية حفز مستوى كاف ويمكن التنبؤ به من التمويل؛

7 - **يلحظ** أهمية التنوع في قاعدة المساهمين، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لتتويع مصادر تمويله المحتملة، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات والمجتمع المدني والأفراد، ومن خلال تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية؛

8 - **يلحظ** أهمية التمويل المواضيعي والجماعي المرن، الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبرنامج الإنمائي لتسريع وضع برامجه من أجل الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

9 - **يشجع** البرنامج الإنمائي على مواصلة تعزيز وتدعيم نوافذه التمويلية بوصفها آلية تمويل مرنة إضافية وتكملة مفيدة للموارد العادية؛

10 - **يشجع أيضا** البرنامج الإنمائي على مواصلة إعداد وتقديم تقارير عن التقدم المحرز والنتائج المحققة في تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025، من خلال آليات الإبلاغ القائمة، بغية حفز المزيد من الموارد العادية والموارد الأخرى؛

11 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يدرج في التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة لخطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025 معلومات عن الخطوات المتخذة والنتائج المحققة في تنفيذ هذا القرار.

1 أيلول/سبتمبر 2022

19/2022

الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يرحب** بالتقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2021-2022 (DP/FPA/2022/10)، والمرفقين ذوي الصلة، فضلا عن التقدم الكبير المحرز فيما يتعلق بالالتزامات الخاصة بكل كيان من كيانات الأمم المتحدة بموجب اتفاق التمويل؛ ويشجع الصندوق على مواصلة بذل جهوده للوفاء بالالتزامات بموجب اتفاق التمويل، ويعيد تأكيد الدعوة الموجهة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء للمساهمة في تنفيذه تنفيذًا كاملاً وفعالاً، وفقاً لقرار الجمعية العامة 75/233؛

2 - **ينوه** بأهمية الموارد العادية (الأساسية) الكافية والقابلة للتنبؤ المرتبطة بالنتائج المقصودة والمُبتنية، والتي تعتبر أساسية بالنسبة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان حتى يتمكن من تحقيق الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 ومواجهة آثار جائحة كوفيد-19 والأزمات الإنسانية المختلفة والمساعدة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

3 - **يشير** إلى القرار 19/2021 بشأن أهمية توسيع نطاق قاعدة المساهمين، ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة العمل مع الدول الأعضاء بغية إعطاء الأولوية لتقديم المساهمات في الموارد العادية (الأساسية) التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الألوان المطلوب وبطريقة يمكن التنبؤ بها، وبما يتماشى مع اتفاق التمويل، ويطلب إلى الصندوق مواصلة بذل الجهود من حيث إبراز المساهمات والاعتراف بها، بما في ذلك المساهمات المقدمة للموارد العادية (الأساسية)؛

4 - **يلحظ** أهمية التنوع في قاعدة المساهمين، ويشجع الصندوق على مواصلة العمل مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لتنويع مصادر تمويله المحتملة، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات والمجتمع المدني والأفراد، ومن خلال تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية؛

5 - **يشير** إلى أهمية التمويل المواضيعي والجماعي المرن، باعتباره أمراً بالغ الأهمية يمكن الصندوق من تعجيل البرمجة الرامية إلى تحقيق النتائج الثلاث التحويلية للمنظمة والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في المجالات التي تراجعت فيها المكاسب الإنمائية المحققة من جراء جائحة كوفيد-19 والأزمات المتعددة؛

6 - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة حوار مع البلدان الأعضاء، من خلال الحوارات المنظّمة بشأن التمويل، بشأن التحوّل من الموارد الأكثر تخصيصاً إلى الموارد الأساسية والمرنة، ولا سيّما بالنسبة إلى الموارد الأساسية، والتقيد بالالتزامات التي يعزّز بعضها بعضاً في اتفاق التمويل.

1 أيلول/سبتمبر 2022

20/2022

التقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام 2021

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يحيط علماً** بالتقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام 2021 (DP/OPS/2022/6)؛

2 - **يرحب** بالبيانات والتحليلات الواردة في التقرير؛

3 - **يشجع** مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تعزيز تعاونه مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز الإبلاغ عن الشراء التعاوني وعن مكاسب الكفاءة التي تحققت من خلال هذه الآلية، ويبرز ضرورة أن تحقق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مكاسب أكبر في الكفاءة وأن تزيد من ممارسات الشراء الشفافة والمستدامة.

1 أيلول/سبتمبر 2022

21/2022

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقرير المرحلي عن الإجراءات المتخذة لمعالجة حالة مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (مبادرة S3i)

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يتّكر** بالقرار 13/2022 ويعرب عن قلقه البالغ المستمر إزاء المخالفات المبلغ عنها والمشاكل المالية المحتملة وسوء السلوك المزعم المرتبط باستثمارات مبادرة S3i؛

2 - **يطلب** أن يكفل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إيداع الأموال التالية في الاحتياطي التشغيلي وإخضاعها للأحكام المنصوص عليها في القرار 13/2022:

(أ) أي أموال يتم استردادها من مشاريع مبادرة S3i أو العائدات المتأتية من استثمارات مبادرة S3i؛

(ب) جميع الاحتياطيات المتراكمة؛

3 - **يحث** المدير التنفيذي بالنيابة على اتخاذ جميع التدابير التي تدخل في نطاق اختصاصه لتحقيق المساءلة الكاملة عما يتصل بمبادرة S3i من حالات الإخفاق والمخالفات المبلغ عنها وسوء السلوك

المزعم بغية ضمان أن يظل الأثر الحقيقي المترتب على المستفيدين الحاليين والمقبلين من مشاريع المكتب على رأس أولويات المنظمة؛

4 - **يلاحظ مع التقدير** قيام المكتب في الوقت المناسب بإعداد وتقديم خطة عمل لتنفيذ القرار 13/2022؛

5 - **يلاحظ كذلك مع التقدير** تقديم المكتب معلومات إلى الفريق العامل المنشأ بموجب قرار المجلس التنفيذي 13/2022 ويشجع المكتب على مواصلة العمل مع الفريق العامل والمجلس التنفيذي على نحو منفتح وشفاف؛

6 - **يرحب** بالورقة غير الرسمية الصادرة عن الفريق العامل بشأن الخيارات المتاحة فيما يتعلق باستخدام احتياطات المكتب، ويدعو الفريق العامل إلى تقديم تقريره الرسمي إلى المجلس التنفيذي قبل انعقاد الدورة العادية الأولى لعام 2023، ويقرر اتخاذ قرار بشأن استخدام احتياطات المكتب الحالية والمقبلة - على أن يسترشد في ذلك بالتقييمين المضطلع بهما من طرفين ثالثين المطلوبين في القرار 13/2022 وتقرير الفريق العامل - في أقرب فرصة ممكنة؛

7 - **يقرر** اتخاذ قرار بشأن مبادرة S3i، على أن يسترشد في ذلك بالتقييمين المضطلع بهما من طرفين ثالثين وتقرير الفريق العامل في أقرب فرصة ممكنة؛

8 - **يقرر** أن يعقد، بناء على طلب المدير التنفيذي بالنيابة للمكتب، دورة استثنائية للمجلس التنفيذي بشأن المسائل المتصلة بالمكتب في أقرب فرصة ممكنة، عقب تلقي المجلس التنفيذي الاستعراضين المضطلع بهما من طرفين ثالثين وأي معلومات ذات صلة من الفريق العامل، على النحو المشار إليه في الفقرة 11 من هذا القرار؛

9 - **يحيط علماً** بأنشطة المكتب الرامية إلى القيام على وجه الاستعجال بمعالجة الإخفاقات المتعلقة بمبادرة S3i ويحث المكتب على مواصلة توخي نهج استباقي في معالجة هذه الإخفاقات وعلى إبطاء تراكم احتياطاته، بالتشاور مع المجلس التنفيذي وبموافقته؛

10 - **يلاحظ** أنشطة المكتب الرامية إلى وضع جدول زمني لتنفيذ كل ما لم يُنفَّذ بعد من التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ووحدة التفتيش المشتركة؛

11 - **يحيط علماً** بالتقدم الذي أحرزه المكتب والفريق العامل في تنفيذ القرار 13/2022، مع الإشارة إلى الفقرتين 14 (أ) و 14 (ب)، ويدعو الفريق العامل، حسب الحاجة وبناء على طلب المكتب، إلى تقديم المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بالاستعراضين المضطلع بهما من طرفين ثالثين والخيارات المتاحة فيما يتعلق بالإجراءات الممكنة لمعالجة الإخفاقات المتصلة بمبادرة S3i، وإبطاء تراكم احتياطات المكتب، فضلاً عن الخيارات المتاحة فيما يتعلق بالاستخدام المناسب لاحتياطات المكتب، وزيادة الشفافية بشأن الرسوم الإدارية وهيكल التسعير في المكتب.

1 أيلول/سبتمبر 2022

22/2022

مستجدات عن مسائل الرقابة

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يحيط علما مع التقدير** بتقارير مديري مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي، ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، التي تقدم تقييما لمدى استقلالية كل من المكاتب في العمليات الإدارية والترتيبات التشغيلية وتوصيات بشأن إدخال تحسينات عليها، تمشيا مع القرار 15/2022؛

2 - **يحيط علما** بالاقتراعات والسبل الموصى بها في تقييمات مدى استقلالية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، وفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وبرود إدارة كل من هذه المكاتب، ويطلب ما يلي: (أ) أن يتخذ البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إجراءات، حسب الاقتضاء، لتنفيذ التوصيات الواردة في التقييمات والإبلاغ، في ردود الإدارة الخاصة بكل منها للدورة السنوية في عام 2023، عن التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على التوالي، بشأن تنفيذها؛ ويطلب إلى إدارة البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في حالة عدم تنفيذ توصية أو تنفيذها أو الموافقة عليها جزئيا من جانب الإدارة، أن تقدم الإيضاحات، تمشيا مع الممارسة المتبعة؛ و (ب) أن ينفذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على وجه الاستعجال جميع التوصيات التي قدمها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وأن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي خلال الدورة السنوية في عام 2023 عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

3 - **يشدد على** أهمية كفالة أن تتمتع المكاتب المستقلة المعنية بمراجعة الحسابات والتحقيقات بالاستقلالية التامة في تقديم خدماتها لتزويد المجلس التنفيذي وإدارة الوكالة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة بالضمانات والمشورة اللازمة والمناسبة بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الكيانات؛

4 - **يشير إلى** الفقرة 4 من قراره 15/2022، ويرحب في هذا الصدد بتقديم إحاطات إعلامية مغلقة من جانب المكاتب المستقلة المعنية بمراجعة الحسابات والتحقيقات بشكل أكثر انتظاما، في الوقت المناسب وعلى مدار السنة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك فيما يتعلق بالمؤشرات التي تنذر بمخاطر محتملة، والمخاطر الناشئة ومسائل الرقابة الداخلية، ونتائج مراجعة الحسابات وحالة التحقيقات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للسرية والخصوصية؛

5 - **يشير أيضا إلى** الفقرة 3 من القرار 15/2022، ويكرر تأكيد أهمية توفير الموارد الكافية لمهام مراجعة الحسابات والتحقيقات من أجل الحفاظ على استقلالية المكاتب ونزاهتها ومهنتها، وإتاحة تنفيذ ولاية كل مكتب من المكاتب المعنية بمراجعة الحسابات والتحقيقات ذات الصلة بتنفيذا كاملا ووافيا وفعالا، في إطار عملية الميزنة القائمة المطبقة، وكذلك من أجل تحديث السياسات، حيثما انطبق ذلك؛

6 - **يطلب إلى** البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تدرج، كمرفق دائم في تقاريرها السنوية المقدمة إلى المجلس التنفيذي، موجزا مقتضبا خاصا بكل وكالة عن مهام الرقابة التي تتضمن المسؤولية عن مراجعة الحسابات والتحقيق والأخلاقيات

والتقييم وحماية المبلغين عن المخالفات، ويطلب أيضا إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تكفل اتباع هذه الموجزات نموذجا موحدا يقدمه المكتب؛

7 - **يطلب كذلك** إلى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، وفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن تدرج في الموجزات التنفيذية للتقارير التي توافي بها المجلس التنفيذي، حسب الاقتضاء، المؤشرات التي تنذر بمخاطر محتملة، والمخاطر الناشئة ومسائل الرقابة الداخلية، ونتائج مراجعة الحسابات، وحالة التحقيقات، التي تتطلب اهتماما خاصا من قبل المجلس التنفيذي؛

8 - **يرحب** بالجهود التي يبذلها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، وفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لمواءمة النهج بين المنظمات، ويشجع على مواصلة جهود التعاون هذه لتعزيز الفعالية والكفاءة والتعلم المتبادل بين الوكالات؛

9 - **يطلب** إلى مكتب البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تقدم، بالتشاور مع المكاتب ذات الصلة في كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، خيارات وتقديرات للتكاليف تتعلق بإجراء تقييم، بما يشمل جدوى إجراء تقييم من جانب طرف ثالث يتولاه كيان من خارج منظومة الأمم المتحدة يتمتع بخبرة مستقلة في مجالي الحوكمة والرقابة، ينصب على الكيفية التي يقوم بها المجلس التنفيذي، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وكذلك منظومة الأمم المتحدة، بتنفيذ مهامه في مجالي الحوكمة والرقابة، بغية كفالة اتساق هذه المهام مع أعلى المعايير وأفضل الممارسات الدولية؛

10 - **يطلب كذلك** إلى مكتب البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تعرض هذه الخيارات على نظر المجلس التنفيذي بحلول الدورة العادية الأولى لعام 2023، بغية تقديم تقييم نهائي وتوصيات ذات صلة إلى المجلس التنفيذي في موعد لا يتجاوز الدورة السنوية لعام 2023؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

11 - **يلحظ مع التقدير** أن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أجرى التقييم الذاتي امتثالا للطلب الوارد في القرار 15/2022 ووفقا لأنظمة البرنامج الإنمائي وقواعده وسياساته وإجراءاته، بما في ذلك النظر في المعايير المعترف بها دوليا المنطبقة على مهام مراجعة الحسابات والتحقيقات، ويرحب بالردود الواردة في تقرير التقييم الذاتي التي تشهد على استقلالية المكتب؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

12 - **يلحظ مع التقدير** أن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق أجرى التقييم الذاتي امتثالا للطلب الوارد في القرار 15/2022 ووفقا لأنظمة صندوق الأمم المتحدة للسكان وقواعده وسياساته وإجراءاته، بما في ذلك النظر في المعايير المعترف بها دوليا المنطبقة على مهام مراجعة الحسابات والتحقيقات، ويرحب بالردود الواردة في تقرير التقييم الذاتي التي تشهد على استقلالية المكتب؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

13 - **يؤيد** الميثاق المنقح لمراجعة الحسابات الخاص بفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ويطلب إلى المدير التنفيذي بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يصدره دون إشعار آخر؛

14 - **يعرب عن قلقه** إزاء الملاحظات المبينة في تقييم مدى استقلالية فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات؛

15 - **يحث** مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تعزيز استقلالية فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ونزاهته، وعلى استعادة ثقافته التنظيمية وتعزيزها باستمرار فيما يتعلق بالأخلاقيات والشفافية والنزاهة؛

16 - **يقهر** بالجهود التي بذلها مؤخرا مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات من أجل عقد اجتماعات وتبادلات منتظمة مع المجلس التنفيذي ويشجعه على الحفاظ على العلاقة مع المجلس.

1 أيلول/سبتمبر 2022

23/2022

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2022

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام في دورته العادية الثانية لعام 2022 بما يلي:

البند 1

مسائل تنظيمية

أقرّ جدول الأعمال ووافق على خطة عمل دورته العادية الثانية لعام 2022 (DP/2022/L.3)؛

اعتمد تقرير الدورة السنوية لعام 2022 (DP/2022/26)؛

وافق على خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام 2023؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند 2

الحوار المنظم بشأن التمويل

اتخذ القرار 18/2022 المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند 3

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية التالية للبرنامج الإنمائي وفقا للقرار 7/2014:

منطقة أفريقيا: غانا (DP/DCP/GHA/4)، النيجر (DP/DCP/NER/4)، جنوب السودان (DP/DCP/SSD/4)، زامبيا (DP/DCP/ZMB/4)؛

منطقة آسيا والمحيط الهادئ: الهند (DP/DCP/IND/4)، منغوليا (DP/DCP/MNG/4)، باكستان (DP/DCP/PAK/3)، سري لانكا (DP/DCP/LKA/4)؛

منطقة الدول العربية: مصر (DP/DCP/EGY/4)، الأردن (DP/DCP/JOR/4)، ليبيا (DP/DCP/LBY/4)، المملكة العربية السعودية (DP/DCP/SAU/4)، اليمن (DP/DCP/YEM/3)؛

منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة: قيرغيزستان (DP/DCP/KGZ/4)، الجبل الأسود (DP/DCP/MNE/3)، جمهورية مولدوفا (DP/DCP/MDA/4)، طاجيكستان (DP/DCP/TAJ/3)؛

أحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لأوكرانيا وغينيا وميانمار (DP/2022/30).

وافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطرية لبوركينا فاسو وتشاد والسودان (DP/2022/30)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند 4

الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار 19/2022 بشأن الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند 14

البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية التالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وفقا للقرار 7/2014:

غانا (DP/FPA/CPD/GHA/8)، الهند (DP/FPA/CPD/IND/10)، الأردن (DP/FPA/CPD/JOR/10)، قيرغيزستان (DP/FPA/CPD/KGZ/5)، جمهورية مولدوفا (DP/FPA/CPD/MDA/4)، منغوليا (DP/FPA/CPD/MNG/7)، المغرب (DP/FPA/CPD/MAR/10)، النيجر (DP/FPA/CPD/NER/10)، باكستان (DP/FPA/CPD/PAK/10)، جنوب السودان (DP/FPA/CPD/SSD/4)، سري لانكا (DP/FPA/CPD/LKA/10)، طاجيكستان (DP/FPA/CPD/TJK/5)، اليمن (DP/FPA/CPD/YEM/6)، زامبيا (DP/FPA/CPD/ZMB/9)؛

أحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لأنغولا، وأوكرانيا، وبابوا غينيا الجديدة، وغينيا، وميانمار (DP/FPA/2022/11).

وافق على التمديد الأول لمدة سنتين للبرنامج القطري لجيبوتي، والتمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لبوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسودان (DP/FPA/2022/11)؛

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند 6

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ القرار 20/2022 بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام 2021؛
اتخذ القرار 21/2022 المعنون 'مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقرير المرحلي عن الإجراءات المتخذة لمعالجة حالة مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (مبادرة S3i)؛

الجزء المشترك

البند 7

مستجدات عن مسائل الرقابة

اتخذ القرار 22/2022، مستجدات عن مسائل الرقابة؛

البند 8

الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي إلى بنغلاديش (DP/FPA/OPS/2022/CRP.1).

1 أيلول/سبتمبر 2022

24/2022

استعراضا الطرف الثالث لفعالية آليات الرقابة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتعلق بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار وكذلك نظم الرقابة الداخلية للمكتب وإدارة المخاطر وهياكل الإدارة العامة فيه

إن المجلس التنفيذي

1 - يشير إلى القرارين 13/2022 و 21/2022، ويعرب عن استمرار قلقه البالغ بشأن المخالفات والمشاكل المالية وحالات سوء السلوك المرتبطة بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (مبادرة S3i)؛

2 - يرحب باستعراض الطرف الثالث الذي أجرته مؤسسة KPMG لفعالية آليات الرقابة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتعلق بمبادرة S3i ويرحب أيضا باستعراض مؤسسة KPMG لنظم الرقابة الداخلية للمكتب وإدارة المخاطر وهياكل الإدارة العامة فيه؛

3 - يلاحظ بقلق بالغ الملاحظات والنتائج والاستنتاجات الواردة في استعراضي مؤسسة KPMG، ونطاق التوصيات الواردة فيهما؛

- 4 - **يشدد** على الاستنتاج الوارد في استعراض مؤسسة KPMG الذي يقترح أن يعيد المكتب التركيز على ولايته الأصلية المتمثلة في تقديم الخدمات في مجالات البنى التحتية وعمليات الشراء وإدارة المشاريع، بما في ذلك لمنظومة الأمم المتحدة، ويطلب إلى المدير التنفيذي بالنيابة، وأي مدير تنفيذي مقبل، العمل تبعاً لذلك قبل أن يبت المجلس التنفيذي في الأولويات الاستراتيجية، واستخدام الاحتياطات، ومستقبل مبادرة S3i؛
- 5 - **يرحب** بقرار المكتب تعليق أي شكل من أشكال الاستثمار المؤثر ويطلب إليه أن يقدم في مذكرة إعلامية مزيداً من التوضيح لدوره في التمويل المختلط والتمويل المؤثر قبل انعقاد دورته العادية الأولى لعام 2023؛
- 6 - **يوافق** على إنشاء وظيفة نائب ثانٍ للمدير التنفيذي؛
- 7 - **يقّر** بأن التصدي بشكل كامل للمخالفات المرتكبة داخل المكتب شرط لا غنى عنه لاستعادة الثقة، ويعرب عن تقديره للخطوات التي اتخذها بالفعل المدير التنفيذي بالنيابة، وكذلك موظفو المكتب، بالتعاون مع المجلس التنفيذي وفريقه العامل؛
- 8 - **يشير** إلى الفقرة 3 من القرار 21/2022، ويشدد على أهمية المساءلة في إصلاح الثقافة المؤسسية للمكتب وهاكل الرقابة والإدارة فيه، ويطلب إلى المكتب اتخاذ جميع التدابير اللازمة ضمن حدود اختصاصه لاسترداد جميع الأموال وكفالة المساءلة الكاملة، بما في ذلك المساءلة الفردية، وفقاً للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة؛
- 9 - **يطلب** إلى مدير فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات التابع للمكتب أن ينظر في بدء عمليات مراجعة محاسبية قضائية تشمل مبادرة S3i وما يرتبط بها من إخفاقات إدارية من أجل مواصلة تقصي الحقائق وكفالة المساءلة، بما في ذلك المساءلة الفردية، وفقاً للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، كي يتسنى للمدير التنفيذي بالنيابة، وأي مدير تنفيذي مقبل، اتخاذ التدابير التأديبية، وإحالة النتائج المحتملة إلى مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، حسب الاقتضاء؛
- 10 - **يشير** إلى الفقرة 3 من القرار 22/2022، ويشدد على أهمية كفالة أن تتمتع المكاتب المستقلة المعنية بمراجعة الحسابات والتحقيقات بالاستقلالية التامة في تقديم خدماتها، ويطلب إلى المدير التنفيذي بالنيابة، وأي مدير تنفيذي مقبل، اتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض، بما في ذلك توفير الموارد المالية والبشرية الكافية؛
- 11 - **يلحظ** الحاجة إلى أن يواصل المجلس التنفيذي نظره في التوصيات الموجهة إليه في استعراض مؤسسة KPMG بشأن هيكل إدارة المكتب؛
- 12 - **يطلب** إلى المدير التنفيذي بالنيابة، وأي مدير تنفيذي مقبل، أن يقوم، بالتعاون مع مكتب الأخلاقيات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بإصلاح عملية المجاهرة والإبلاغ عن المخالفات إصلاحاً تاماً، وإنشاء عملية واضحة ومركزية وموحدة تشجع على الإبلاغ وتضمن المعاملة العادلة والسرية لجميع البلاغات بتطبيق القواعد والبروتوكولات المناسبة، تمسحاً مع أفضل ممارسات منظومة الأمم المتحدة، ووفقاً للفقرة 9 من القرار 16/2022 وفي إطار متابعة أحكامها؛

- 13 - **يُحيط علماً** بمشروع خطة الاستجابة المقدم من المدير التنفيذي بالنيابة ويطلب إدراج جميع التوصيات الواردة في استعراضي مؤسسة KPMG في خطة استجابة شاملة، إلى جانب جدول زمني واضح لتنفيذ التوصيات ذات الصلة، بما في ذلك المسؤولية المؤسسية وترتيب التوصيات حسب الأولوية، ومنصة رصد إلكترونية متاحة للجمهور، في الدورة العادية الأولى لعام 2023؛
- 14 - **يطلب كذلك** أن يقدم المدير التنفيذي بالنيابة، وأي مدير تنفيذي مقبل، إحاطات شهرية عن حالة تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي والتوصيات المنبثقة عن استعراضي مؤسسة KPMG والموجهة إلى المجلس التنفيذي حتى موعد الدورة السنوية لعام 2023؛
- 15 - **يوافق** على أن ينظر في الدورة العادية الأولى لعام 2023 في ولاية الفريق العامل وعضويته، بعد تقديم تقريره النهائي عملاً بالقرار 21/2022، بهدف تيسير المتابعة والتنسيق على نحو أوثق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن خطة الاستجابة الشاملة لتنفيذ قرارات المجلس التنفيذي والتوصيات الواردة في استعراضي مؤسسة KPMG؛
- 16 - **يؤكد من جديد** الفقرة 8 من قراره 13/2022، ويقرر مواصلة العمل بالتدابير المؤقتة المبينة فيها، إلى أن يقرر المجلس التنفيذي خلاف ذلك؛
- 17 - **يطلب** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بعد عملية تشاور شاملة مع المجلس التنفيذي وداخل المكتب:
- (أ) أن يقدم مشروع إطار لخطة استراتيجية منقحة للفترة 2022-2025، بما يتماشى مع توصيات مؤسسة KPMG، في موعد لا يتجاوز الدورة العادية الأولى لعام 2023؛
- (ب) أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2023 استعراضاً شاملاً في منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 ومرفقاتها؛
- (ج) أن يقدم بشكل منفصل صيغة نهائية لمشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، تتضمن أولويات أنشطته البرنامجية وتحسينات على وظائف الرقابة، ليوافق عليها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2023؛
- 18 - **يطلب** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يكلف طرفاً ثالثاً بإجراء استعراض خارجي في نهاية فترة تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة؛
- 19 - **يطلب** إدراج البنود التالية كبنود جدول أعمال لاتخاذ قرار بشأنها في الدورة العادية الأولى لعام 2023: (أ) مستقبل مبادرة S3i والاستثمارات المؤثرة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ (ب) تعريف احتياطات المكتب الفائضة واستخدامها؛ (ج) مستجدات تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة.

30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام 2022

(تنتهي مدة العضوية في آخر يوم من السنة المشار إليها)

الدول الأفريقية: تشاد (2024)، الجزائر (2023)، الصومال (2022)، الكامبيون (2024)، كوت ديفوار (2024)، كينيا (2024)، ليسوتو (2024)، نيجيريا (2023)

دول آسيا والمحيط الهادئ: إيران (جمهورية - الإسلامية) (2023)، بنغلاديش (2023)، الصين (2022)، قطر (2024)، الكويت (2022)، ميانمار (2024).

دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي (2023)، أوكرانيا (2024)، بلغاريا (2022)، الجمهورية التشيكية (2022).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بربو (2022)، غواتيمالا (2023)، كوبا (2023)، كوستاريكا (2024)، كولومبيا (2022).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى*: إسبانيا، وألمانيا، وسويسرا، وفنلندا، والمملكة المتحدة، والنرويج، ونيوزيلندا، و(مملكة) هولندا، والولايات المتحدة، واليابان، واليونان.

* تطبق دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدولاً تناوبياً خاصاً بها، وهو يختلف من عام لعام.

المرفق الثالث

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي (3 حزيران/يونيه 2022)

نهج متكامل نحو الاستثمار المستدام في الناس والكوكب: ”عدم ترك أي أحد خلف الركب“ كمبدأ للعمل المناخي لضمان الأخذ بمسار للتحويل لصالح السكان الأشد ضعفا

1 - افتتحت رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاجتماع المشترك بالترحيب بجميع المشاركين من المجالس التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، فضلا عن نائبة الأمين العام للأمم المتحدة. وشددت على أن الاجتماع المشترك جاء في الوقت المناسب لمواجهة التحديات المعقدة والعاجلة والمتشابكة التي يواجهها العالم وتتطلب الأخذ بنهج متكامل باتجاه القيام باستثمارات مستدامة لصالح الناس والكوكب تتجاوز ولايات فرادى الوكالات وقدرات أي حكومة بمفردها. ولفتت الانتباه إلى أن ثلاثة عوامل مترابطة - جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ - تعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يتضح من تزايد عدم المساواة والفقر ومن أزمة الأمن الغذائي العالمية وفقدان التنوع البيولوجي غير المسبوق وانعدام أمن الطاقة وارتفاع أعداد اللاجئين والمشردين داخليا. وهناك حاجة إلى حلول منهجية ونتائج تحويلية لمعالجة أوجه الضعف والمخاطر المتعددة الأبعاد التي تواجهها الفئات السكانية الأكثر تهميشا والأكثر تضررا عن الركب، استنادا إلى المزايا النسبية لكل منظمة وإلى التعاون الوثيق بين الوكالات على جميع المستويات وفي جميع المجالات. وشددت على أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مسؤولية مشتركة. وقد أصبح العمل المشترك والمتسق بين المجالس التنفيذية الآن مسألة ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى لجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من خلال الإصلاح المستمر، مناسبة للغرض لتحقيق الأمور الأكثر أهمية - على الأرض وعلى المستوى القطري وفي المجتمعات المحلية وفي حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

2 - وقالت نائبة الأمين العام، في ملاحظاتها الافتتاحية، إن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية يمثل منصة متزايدة الأهمية متزايدة لمعالجة القضايا التي تتطلب إجراءات متسقة في جميع جوانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولفتت الانتباه إلى القوة الحافزة التي تمثلها التحولات الرئيسية إلى الاقتصادات الخضراء، بالتوازي مع الاستثمار في رأس المال البشري، من أجل تحقيق خطة عام 2030 على المستوى القطري حتى لا يتخلف أحد عن الركب. وأكدت أن لدى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدرات لا مثيل لها - تعمل بشكل متسق - لتوجيه أصولها الجماعية ومزاياها النسبية لحشد الشركاء والدفع قدما بالتحولات الرئيسية على نطاق واسع ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وأثنت على ما تقوم به المجالس التنفيذية من عمل لجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مناسبة للغرض وقادرة على مواجهة التحديات، ودعت المجالس إلى تسريع وتيرة عملها على عناصر الإصلاح المتبقية وإلى تعميق تسريع خطة عام 2030 - مع مراعاة الانتكاسات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ. وسلطت الضوء على ثلاثة

مجالات تكتسي توجيهات المجالس فيها أهمية بالغة: (أ) توجيه المنظمات بشأن سبل دعم الأولويات القطرية المحددة ذاتيا لتحقيق الأهداف وتسريع العمل المناخي؛ (ب) التأكد من أن الوثائق الاستراتيجية للمنظمات ونماذج أعمالها تستفيد استفادة كاملة من جهود الإصلاح لدعم الأهداف، ولا سيما العمل المناخي؛ (ج) ضمان حصول المنظمات على الدعم المالي الكافي من خلال تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به ومرن، والعمل في إطار المجالس للانتقال تدريجيا إلى المزيد من المشورة والخيارات السياسية المتكاملة للتعاون على نطاق المنظومة. وأعربت عن بالغ قلقها إزاء التخفيضات الأخيرة في التمويل الذي تقدمه الدول الأعضاء. ودعت المجالس إلى إجراء مناقشات مخصصة كجزء من حوارات التمويل المنظمة، بما في ذلك البرمجة المتكاملة وترتيبات التمويل المشترك، وإلى الانخراط بقوة في الجهود القادمة لوضع قائمة مرجعية بشأن تنفيذ خطة الإصلاح وتحقيق ما تعد به.

حلقة النقاش: النهج المتكامل نحو الاستثمار المستدام في الناس والكوكب

3 - شددت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على وجوب العمل الجماعي، وأكدت في الوقت نفسه على الحاجة الملحة إلى المزيد من الاستراتيجيات المراعية للمنظور الجنساني ولالأطفال لتحقيق خطة عام 2030 وضمان الاستثمارات المستدامة في الناس والكوكب. وأكدت أن النساء والبنات والأطفال يتأثرون بشكل غير متناسب، ولا سيما في حالات النزاع والأوضاع الإنسانية وفي المناطق الريفية، والذين ينتمون إلى الأقليات أو مجموعات السكان الأصليين والمهاجرين واللاجئين. وغالبا ما يؤدي عدم تكافؤ فرص الوصول إلى العدالة والموارد والفرص إلى تهميش النساء والبنات. ولمواجهة هذا الوضع، تحتاج النساء والبنات إلى الحصول على صوت متساو في صنع السياسات. وللتمكن من بناء القدرة على الصمود أمام الأزمات، هناك حاجة إلى استثمارات مستدامة في الاستعداد للصدمات المستقبلية وتطوير استجابات أكثر استدامة. ويعتبر سد فجوات عدم المساواة والهشاشة، والتي تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ، عاملا أساسيا في بناء القدرة على الصمود وتنفيذ خطة عام 2030. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة، في سعيها للتوصل إلى حلول تحويلية وأفكار عملية، أن تستفيد من إمكانات تعددية الأطراف والتعاون الدولي لدعم الجهود الوطنية المصممة وفقا للأولويات الوطنية، وأن تبني شراكاتها وتعززها عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

4 - وطرح مدير الجلسة الأسئلة التالية على رؤساء منظمات الأمم المتحدة الست الممثلة مجالسها في الاجتماع المشترك.

السؤال 1: كيف يساهم العمل المناخي في الانتعاش الأخضر الشامل للجميع، بما في ذلك الانتقال العادل؟

5 - شدد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المشتركة لفيروس جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والنزاعات، ولا سيما على أكثر البلدان ضعفا في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، تؤدي إلى أزمة في الغذاء والطاقة والمال لم يسبق لها مثيل في جميع أنحاء العالم. وهناك حاجة إلى المشاركة النشطة والجماعية للأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى لتعزيز حلول وشراكات متكاملة تسترشد بمبادئ مبادرة توحيد أداء الأمم المتحدة الواردة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة لعام 2020 (قرار الجمعية العامة 233/75). ويلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذا الجهد، وهو يعمل على تسريع الحلول الإنمائية لانتعاش الملايين من براثن الفقر المتعدد الأبعاد، وتوفير فرص الحصول على طاقة نظيفة معقولة الأسعار، وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وبالتعاون مع الشركاء، يركز برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي على ثلاثة مجالات عريضة: (أ) دمج تدابير وسياسات الحماية الاجتماعية في النسيج الاجتماعي الاقتصادي للبلدان؛ (ب) دعم البلدان من خلال وعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالمناخ لتعزيز وتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا وزيادة طموحات التكيف من خلال رؤية تراعي المنظور الجنساني؛ و (ج) تعزيز الحوافز السياسية ونشر أدوات مالية مبتكرة للدفع بالتمويل العام والخاص على نطاق واسع يتمشى مع أهداف التنمية المستدامة. وقد صممت هذه الجهود الجماعية لتحقيق تحول تاريخي وعادل نحو اقتصاد أخضر أكثر شمولاً للجميع يركز على استراتيجيات ذكية مستجيبة للمناخ من أجل التنمية العادلة والشاملة للجميع.

السؤال 2: استناداً إلى مبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، كيف تعمل اليونيسف مع المنظمات الأخرى لضمان عدم تخلف الأطفال عن الركب في العمل المناخي؟

6 - قالت المديرية التنفيذية لليونيسف إن أزمة المناخ هي أزمة أطفال. فقد أظهر مؤشر اليونيسف لمخاطر المناخ على الأطفال أن ما يقرب من نصف أطفال العالم يعيشون في بلدان عالية المخاطر ويتعرضون لأشد الأخطار والصدمات والضغط. وقد أبرز تأثير الجفاف الشديد على الأطفال في جميع أنحاء القرن الأفريقي الترابط بين الصدمات والأزمات المناخية والذي أدى إلى أزمات متعددة في الصحة والتغذية والتعليم. ويُعتبر عمل الأمم المتحدة المتكامل مطلوباً أكثر من أي وقت مضى لتعزيز النظم والخدمات الغذائية والحد من ضعف الأطفال على مستوى الأسر والمجتمعات المحلية. وبالإشتراك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، تعمل اليونيسف على دمج أولويات المناخ في الميزانيات الوطنية ودفع التغيير من خلال الاستفادة من الموارد العامة والخاصة بطرق جديدة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الشباب، من أجل مزيد من المساءلة بشأن تغير المناخ. ويتعين على الأمم المتحدة أن تدافع عن الشباب والأطفال وأن تضمن لهم مكاناً على مائدة مناقشات المناخ. ودعت البلدان إلى وضع الأطفال في صميم الاستجابة لتغير المناخ من خلال زيادة صمود النظم التي يعتمد عليها الأطفال، وإعداد كل طفل للتكيف والمشاركة في خلق مستقبل أكثر استدامة، وإعطاء الأولوية لاحتياجات كل طفل من حيث التمويل والموارد اللازمة للتكيف والصمود.

السؤال 3: ما الذي ينبغي أن تفعله منظومة الأمم المتحدة لدعم العمل المناخي المراعي للمنظور الجنساني والذي تستفيد منه النساء والبنات؟

7 - قالت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إن الهيئة تعمل دائماً في قلب منظومة الأمم المتحدة ومن خلالها، بما في ذلك في العمل المناخي المشترك. وهناك حاجة ملحة لبذل جهود مشتركة للتصدي للأزمات الثلاث المترابطة المتمثلة في جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والزراعات المستدامة، فهي أزمات تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والبنات، وتؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، وتهدد الوظائف وسبل العيش، وتضاعف الفقر، وبذلك تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ويجب أن تصاحب العمل المناخي والتمويل سياسات واستراتيجيات إنمائية طويلة الأجل تضمن الحماية الاجتماعية الكافية من خلال نهج متكاملة لدعم احتياجات البلدان وأولوياتها. وسلطت الضوء على أن لجنة وضع المرأة، في دورتها السادسة والستين، وفرت أساساً معيارياً واضحاً يمكن على أساسه تعزيز العمل المناخي المراعي للمنظور الجنساني من خلال منظومة الأمم المتحدة المنسقة والمتسقة على المستوى القطري والتي تعطي الأولوية لما يلي: (أ) تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها وإدراج منظورات النساء والبنات في العمل المناخي حتى يستفدن من الانتقال إلى الطاقة المستدامة؛ (ب) التحولات العادلة المراعية

للمنظور الجنساني والتي تشمل الاستثمار في توسيع نطاق الخدمات العامة المراعية لهذا المنظور، وفي الحماية الاجتماعية الشاملة، وأنظمة الرعاية الصحية، والدعم والبنية التحتية المستدامين، وتوفير فرص عمل جديدة لائقة للنساء في الوظائف الخضراء والزرقاء؛ (ج) الاستثمار العام في اقتصاد الرعاية، مما يُعتبر ركيزة أساسية للعمل المناخي المراعي للمنظور الجنساني؛ (د) تحسين الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة والاستثمار فيها لتزويد جميع أصحاب المصلحة بالبيانات التي يُستشهد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج.

السؤال 4: ما هو دور البنية التحتية في تغير المناخ وضمان عدم تخلف أحد عن الركب؟

8 - قال المدير التنفيذي بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إن من الأهمية بمكان الأخذ بمنظور واسع للبنية التحتية يشمل مكوناتها التقليدية والخاصة بالطاقة والرقمية وكذلك جوانب التخفيف والتكيف. وقد مكن الحفاظ على توازن بين منظورات البنية التحتية هذه من مواصلة التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. وللبنية التحتية أهمية أساسية لتحقيق تلك الأهداف بشكل عام لأنها تؤثر على معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر، خاصة وأن أي تدخل واحد لصالح البنية التحتية يأتي بفوائد محتملة عديدة ومتعددة الأبعاد. فبالإضافة إلى الفوائد الخضراء، على سبيل المثال، تحدد البنية التحتية - عند النظر إليها على نطاق واسع - سبل عيش الناس، وتحسن إمكانية الوصول والاندماج. ويمكن للمفهوم المعماري القائم على "التصميم الشامل" فيما يتعلق بإنشاء مبانٍ يمكن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها أن يوضح من منظور أوسع كيف تعمل البنية التحتية والإدماج معاً لمعالجة تنوع الاحتياجات. ومن الأهمية بمكان أن تعالج منظومة الأمم المتحدة احتياجات البنية التحتية في جميع أنحاء البلدان وليس فقط في المدن الحضرية، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ومن خلال شراكات واسعة. ويُعتبر نظام المنسق المقيم المعاد تنشيطه أداة أساسية لتنفيذ طموح الأمم المتحدة بشأن المناخ على المستوى القطري حيث يكون أثر البنى التحتية أكثر أهمية.

السؤال 5: كيف يسترشد عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تغير المناخ بتركيزه على النساء والبنات، ولماذا يعطي أهمية لإدراج منظورات النساء والبنات في العمل من أجل عدم ترك أحد يتخلف عن الركب وتغير المناخ؟

9 - عرض نائب المدير التنفيذي (للبرامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان أمثلة على تأثير تغير المناخ والكوارث المتصلة بالمناخ بشكل غير متناسب على النساء والبنات، وهو ما يتضح في جميع أنحاء العالم من زيادة العنف الجنساني، والاتجار، والحمل غير المرغوب فيه، وعدم كفاية مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، من بين أمور أخرى. ويعمل الصندوق بشكل وثيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لضمان حصول النساء والبنات في المناطق المتأثرة من المناخ على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم، ووصولهن إلى الأفرقة الصحية المتنقلة، والخدمات الأساسية، والمساعدة في كسب العيش، فضلاً عن الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا الناجيات من العنف الجنساني. كما يعمل الصندوق على مستوى السياسات، إلى جانب كيانات الأمم المتحدة الأخرى ومن خلال دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع أصحاب المصلحة الوطنيين، وفي المجتمعات المحلية مع المنظمات التي تقودها النساء والشباب لإيجاد حلول وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. ويدعم الصندوق توفير مرافق بديلة لتقديم الخدمات الخاصة بصحة الأم في حالات الطوارئ، مما يساعد على ضمان الولادة الآمنة، والمدفوعات النقدية من أجل

الصحة، ومجموعات نقل الدم قبل الجراحة في رعاية الأطفال حديثي الولادة. ويستفيد الصندوق من خبرته في مجال جمع البيانات والأدلة، باستخدام المخاطر السكانية وأنظمة البيانات الجغرافية المكانية، لإرشاد بناء أنظمة صحية وحماية قادرة على الصمود. وبقيادة المنسق المقيم، وبالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، يعمل الصندوق على التعويض عن التأخر الناجم عن جائحة كوفيد-19 وعلى إعادة العالم إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

السؤال 6: كيف تتعاون كيانات الأمم المتحدة لتحقيق التكيف وبناء الصمود بشكل كاف في مواجهة الصدمات المناخية لحماية النظم الغذائية وضمان عدم تخلف أحد عن الركب؟

10 - قال نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إن أزمة المناخ هي واقع يومي تصيب آثاره الأشد وضوحاً المجتمعات الأكثر ضعفاً على طول خطوط التصدع المتمثلة في النزاعات والظواهر المناخية المتطرفة وتضخم أسعار الغذاء والتفاوتات الاجتماعية الاقتصادية. ويكتسي أهمية حاسمة الاعتراف بأن نظام المعونة والتنمية الدولي، وأدواته المالية، يواجه تحدياً كبيراً في معالجة هذه الحالة بسبب قلة الاستثمار في سياقات الهشاشة وضعف التماسك الاجتماعي والنزاعات. لذلك فإن من الضروري أن تعمل منظومة الأمم المتحدة كمنظومة موحدة. وتتمثل الطريقة الأكثر فعالية للحد من أوجه الضعف أمام أزمات المناخ والأزمات الأخرى في اتباع نهج متكامل يقوم على مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة وشراكاتها. ويجب أن يجري هذا التعاون على مستوى المنظومة عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام ليكون فعالاً ومستداماً. وللمنظمات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة دور مركزي كعوامل رئيسية في بناء القدرة على الصمود من خلال عملها الوثيق مع أكثر الفئات ضعفاً، وعملها مع الحكومات لإدراج الحماية من المناخ وبناء القدرة على الصمود والحماية الاجتماعية في التخطيط الإنمائي الوطني. ويشمل ذلك معالجة الأسباب الجذرية للضعف ودعم البلدان والمجتمعات الهشة لبناء قدرتها على الصمود وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

نتائج مستقاة من حلقة النقاش

11 - أشار مدير المناقشة إلى ثلاث نتائج رئيسية: (أ) يُعتبر عدم ترك أحد يتخلف عن الركب وعدا تحولياً مركزياً لخطة عام 2030 يسير جنباً إلى جنب مع الحاجة إلى الوصول إلى الفئات الأكثر تخلفاً عن الركب، ويتطلب استثمارات في البيانات المصنفة والأدلة التجريبية لإرشاد تصميم السياسات ومعالجة التفاوتات المتداخلة؛ (ب) يكتسي الاستثمار أهمية حاسمة في منع الصدمات المتعلقة بالمناخ في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات من خلال العمل التآزري، ونظم الحماية الاجتماعية الأقوى، والتنفيذ المنسق من خلال تحديد واستهداف الفئات الأكثر ضعفاً وتطبيق رؤية تراعي المنظور الجنساني؛ (ج) هناك حاجة إلى استجابة عاجلة وجريئة وعالمية، تتناسب مع حجم الأزمة وخطورتها وتعطي الأولوية للتكنولوجيا والتمويل الذي يمكن الوصول إليه لأغراض العمل المناخي المبني على التنسيق القوي بين الوكالات والشراكات عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

الجزء التفاعلي: أصوات من الميدان

ممثلو الحكومات

12 - قال نائب وزير البيئة، وزارة البيئة والمياه والتحول الإيكولوجي، إكوادور، إن بلده يتعاون مع منظمات الأمم المتحدة لمعالجة آثار تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، من منظور أهداف التنمية المستدامة الذي يسعى إلى تعزيز المساواة وتوليد الفرص الاقتصادية والقضاء على الفقر. وتُعتبر إكوادور بلدا رائدا في معالجة تغير المناخ من منظور جنساني، حيث أدمجت المنظور الجنساني في إدارتها لتغير المناخ من خلال استراتيجية شاملة وبيئة تمكينية تعزز المساواة وعدم التمييز في سياسات تغير المناخ. ونتيجة لذلك، تحسنت النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في البلد، وتُعزز الإنتاج والاستهلاك المسؤولان من خلال منظور جنساني. وتعمل إكوادور مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، من خلال صندوق المناخ الأخضر، على برامج تركز على المناخ في منطقة الأمازون لتعزيز حفظ الغابات وإزالة الغابات بشكل مستدام بهدف إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين. وشمل البرنامج تعزيز القدرات لتحفيز مصدر مستدام للدخل، بهدف الحد من عدم المساواة وسد الفجوة بين الجنسين.

13 - وقال وزير الشؤون الجنسانية والأسرة والخدمات الاجتماعية في المديف، إن الحكومة أدخلت الخدمات الصحية، والملاجئ، وصناديق الطوارئ، والمنح الزراعية، وعززت الدخل لدعم الأسر المتأثرة من المناخ للتخفيف من أسوأ آثار تغير المناخ على النساء والبنات. ولضمان التنفيذ الكامل لسياساتها المناخية المراعية للمنظور الجنساني، تعطي المديف الأولوية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال خطة عملها الاستراتيجية وقد حققت تقدما هائلا. وسنت الحكومة سلسلة من التشريعات التي تدعم مبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كما أن الزيادة في عدد النساء في الأدوار القيادية السياسية أعطت المرأة صوتا أقوى في صياغة تغير المناخ والبيئة وفي جهود الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي. وقد وقّعت الحكومة على إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الذي يشجع على زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعامة، ووافقت الحكومة مؤخرا على خطة عملها الوطنية للمساواة بين الجنسين، 2022-2026، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتستخدم الخطة حلولا مبتكرة لمواجهة تحديات التنمية المعقدة. وقد أدخلت عمليات الميزنة والمراجعة المراعية للمنظور الجنساني بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان شمل تقدير تكاليف تغير المناخ والتخطيط للحد من مخاطر الكوارث. وتعمل المديف أيضا مع اليونسف لإدخال الاستدامة البيئية والعمل المناخي في سياساتها التمكينية التي تحشد الشباب كعوامل للتغيير.

ممثل عن الشباب

14 - قال ممثل الشباب، زمبابوي، إن تغير المناخ يمثل أزمة للأطفال. ومن الضروري إعطاء الشباب والأطفال صوتا في قرارات العمل المناخي حتى يتمكنوا من أداء دورهم في تشكيل المستقبل. ولفت الانتباه إلى برنامج اليونسف لرسم خرائط مناخية في زمبابوي والذي يعطي صوتا للشباب ويساعدهم في الدعوة للعمل المناخي على المستوى المحلي ومساءلة الزعماء. وقد مكن البرنامج أيضا الشباب من المشاركة في مناقشات الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ومندوبات تغير المناخ الدولية الأخرى.

المناقشة التفاعلية بين رؤساء المجالس التنفيذية

15 - قدم رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة ورؤساء المنظمات الست التابعة للأمم المتحدة وأعضاء في المجالس التنفيذية عدة تعليقات رداً على الأسئلة الستة التي طرحت خلال حلقة النقاش بشأن دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عدم ترك أحد يتخلف عن الركب كمبدأ للعمل المناخي لضمان الأخذ بمسار تحويلي لأكثر الفئات ضعفاً. وسلطوا الضوء على النقاط التالية:

(أ) الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية منصة هامة لتبادل المعرفة بين المجالس للمساعدة في تسريع العمل على نطاق المنظومة نحو خطة عام 2030 تحت قيادة المنسقين المقيمين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها؛

(ب) على المجالس التنفيذية أن تواصل أداء أدوارها الرقابية والتوجيهية لضمان الامتثال للولايات المتفق عليها لمنظماتها وتعزيز وتحقيق إمكانات كيانات الأمم المتحدة وقدراتها؛

(ج) تؤثر أزمة المناخ بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفاً، لا سيما على النساء والبنات والشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمعات السكان الأصليين والبلدان النامية المثقلة بالديون؛

(د) هناك حاجة إلى عمل جماعي تحويلي يركز على التضامن العالمي لدعم الجهود الوطنية لبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات المستقبلية؛

(هـ) يُعتبر الاتجاه نحو إجراء تخفيضات كبيرة في الموارد الأساسية للتنمية مصدر قلق كبير ومن شأنه أن يعيق تقديم منظومة الأمم المتحدة دعمها الكامل لجهود البلدان النامية الرامية لتحقيق الأهداف؛

(و) يجب أن تكون النظم الغذائية أكثر استدامة وصموداً، وأن تسرع النهج الإيكولوجية الزراعية والمبتكرة، لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، ويُعتبر التخفيف القائم على تكيف النظم الغذائية ضرورياً للتغيير التحويلي وضمان عدم تخلف أحد عن الركب؛

(ز) هناك حاجة لأنظمة الحماية الاجتماعية لمساعدة السكان على الاستجابة للأزمات المتعلقة بالمناخ والاستعداد لها؛

(ح) يمكن أن يؤدي ترشيد التجارة الزراعية الدولية إلى تصحيح التشوهات في السوق العالمية ومساعدة المزارعين في البلدان النامية على المنافسة؛

(ط) هناك حاجة إلى المرونة والسرعة لضمان توفير التمويل الميسر الطارئ في الوقت المناسب والذي يركز على التحويل الإيجابي للموارد إلى البلدان التي تعاني من ضائقة اجتماعية واقتصادية؛

(ي) ينبغي أن يهدف المجتمع الدولي إلى توجيه ما لا يقل عن 250 مليار دولار (من أصل 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة) لمعالجة أزمة السيولة في البلدان النامية، وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بتوفير 100 مليار دولار سنوياً لتمويل المناخ وبتخصيص 7,0 في المائة من الدخل القومي الإجمالي؛

(ك) المرأة لاعب لا غنى عنه في تحقيق مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع وفي تعزيز النمو الاقتصادي والمستدام؛

(ل) تتطلب التحديات والأزمات المتعلقة بالمناخ جهوداً مشتركة من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بل وأكثر، لتحقيق النجاح؛

(م) تُعتبر الخطط الاستراتيجية التي تطرحها منظمات الأمم المتحدة مخططات لبناء منظومة إنمائية للأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية تتماشى مع الإصلاح وتعمم المنظور الجنساني وتغيّر المناخ وتضع الشراكات في صميمها؛

(ن) على منظمات الأمم المتحدة أن تعزز جهودها من خلال عمليات مشتركة للتخطيط والتنفيذ وتعبئة الموارد والإبلاغ والرصد - مع الاستفادة مما لديها من مزايا نسبية ومن التعاون في إطار محور العمل الإنساني والتنمية والسلام - على أساس تحليل مناخي وتحليل يراعي المنظور الجنساني في سياق التحليل القطري المشترك، مع الالتزام الكامل بخطة الإصلاح وبالشفاافية والتماسك والعناية الواجبة والمساءلة؛

(س) رَحَّب الاجتماع بالاقترح الداعي إلى وضع قائمة مرجعية (غير مدفوعة بالعمليات) لرصد تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، واعتُبرت القائمة أداة مفيدة لتتبع التقدم الذي تحرزه المنظمات على أساس فردي وجماعي.

16 - وتلخيصاً للمناقشات التفاعلية، قال رئيس المجلس التنفيذي للبرنامج إن أزمة المناخ، التي تفاقت بسبب النزاعات وعدم المساواة الاقتصادية، تصعب تحقيق القضاء على الجوع على النحو الوارد في خطة عام 2030. ومع أن التعاون تزايد بين منظمات الأمم المتحدة، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الشراكات للاستجابة بفعالية لأزمة المناخ وآثارها. ولا يمكن لأي منظمة واحدة بمفردها أن تحل التحديات المترابطة المتمثلة في تغير المناخ والنزاعات وانعدام الأمن الغذائي. وهناك حاجة إلى برامج متكاملة تستند إلى أوجه القوة لدى كل منظمة وتزيد من تأثير الجهود التعاونية لجميع المنظمات. ولذلك، يجب ألا يركز إصلاح الأمم المتحدة على العمليات، بل على تحسين حياة الناس، ولا سيما أكثرهم ضعفاً.

ملاحظات ختامية

في الختام، توجه رئيس المجلس التنفيذي لليونيسف بالشكر للوفود ومنظمات الأمم المتحدة الست على مشاركتها في الاجتماع المشترك. وشدد على أهمية التعاون الوثيق عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمواجهة التحدي الثلاثي المتمثل في جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ. فللعمل المشترك أهمية حاسمة، بالبناء على أمثلة النهج المتكاملة التي سلط الاجتماع الضوء عليها، وبالاستفادة من المزايا النسبية لكل منظمة، لمواصلة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك دليل واضح على أنه عند العمل معاً وبالتركيز على أكثر الفئات ضعفاً وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، فإن منظومة الأمم المتحدة قادرة على تحويل النظم التي تبني القدرة على الصمود وتحمي حياة الناس والكوكب.

